www.kassiounpaper.com

901

الإثنين 18 شباط 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

19 مليار ليرة جديدة من الحكومة لسيريتل

[12]

الافتتاحية

كيف نستعيد السيادة الوطنية؟

تقول الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور السوري المعمول به حالياً: «السيادة للشعب، لا يجوز لفرد أو جماعة ادعاؤها، وتقوم على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب». والمعنى نفسه يمكن إيجاده في كل الدساتير السورية السابقة، أي: إنّ نقطة الانطلاق في فهم «السيادة الوطنية» هي سيادة الشعب السوري.

تشمل هذه السيادة، سيادة الشعب على أراضيه وحدوده وثرواته وقراراته الوطنية الكبرى في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إنّ فهم السيادة الوطنية بصورتها الشاملة هذه، يسمح بتحديد الانتهاكات الواقعة بحقها، وحدود وحجم تلك الانتهاكات، ويؤسس تالياً لاستعادتها.

وإذا كان من الواضح تماماً أنّ وجود قوات أجنبية بشكل غير شرعي على الأرض السورية هو انتهاك للسيادة الوطنية يجب إنهاؤه، فإنه بالتأكيد ليس الانتهاك الوحيد، وأهم من ذلك أنه ليس الانتهاك الأول.

إنّ القرارات السياسية– الاقتصادية التي نقلت سورية باتجاه الليبرالية المتوحشة رافعة نسب الفقر والبطالة والتهميش، وممهدة الأرضية الداخلية لتفجير سورية، هي الأخرى انتهاك للسيادة السورية. إنّ تلك القرارات التي أنتجت توزيعاً للثروة الوطنية حصل بموجبه أقل من ربع السكان على أكثر من ثلاثة أرباع الثروة، هي انتهاك للسيادة الوطنية للشعب السوري، وانحياز لمصلحة قلة اقتصادية مسيطرة وناهبة.

إنّ استعادة السيادة الوطنية الشاملة، تعني بالضرورة: إنهاء كل وجود غير شرعي على أرضها، وفي المقدمة الوجود الأمريكي، والاحتلال الصهيوني للجولان، ولكنها تعني أيضاً استعادة الشعب السوري لسلطته على ثرواته وعلى خيراته التي ينتجها...

وإذا كانت كل الدساتير السورية تعترف لفظياً بهذا الحق، ولكن الواقع العملي ينحو منحىً آخر، فلأنّ الأساس السياسي والقانوني السوري بمجمله لا يزال قاصراً عن ضمان هذا الحق، وعن ضمان هذه السيادة بشكل عملي، وليس لفظياً فقط.

إنّ تغييراً جذرياً وشاملاً للنظام السياسي والقانوني والاقتصادي الاجتماعي في سورية، هو ضرورة لا بديل عنها لاستعادة السيادة الوطنية السورية بمفهومها الشامل، وإنّ تغييراً بهذا العمق وعلى أساس حق الشعب السوري في تقرير مصيره، وضمن الظروف الدولية والإقليمية والمحلية، له مدخل واحد هو تنفيذ القرار 2254 عبر المدخل الدستوري.

إنّ انتهاك السيادة السورية، سيادة الشعب السوري، والذي مارسته وتمارسه أطراف مختلفة خارجية وداخلية، كان ولا يزال هدفه الأعلى هو إنهاء وجود سورية بالكامل، وهدفه الأدنى إلغاء دورها الوظيفي في المنطقة كعدو دائم للمخططات الأمريكية– الصهيونية. وإنّ التراجع الأمريكي– الغربي العام، وبدء تشكّل نظام جديد للعلاقات الدولية يقوم على علاقات التكافؤ، وتقوده دول حليفة لسورية تاريخياً، لهو الظرف الأكثر ملاءمة، ومنذ عقود، لاستعادة تلك السيادة بأبعادها الكاملة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وبما يتضمن تثبيت التموضع السوري في وجه المعسكر الغربي، ليس في حدود الشعارات السياسية فقط، بل ووصولاً إلى النموذج الاقتصادي ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية لسورية...

إنّ الاتجاه الموضوعي الإلزامي هو نحو استعادة سيادة الشعب السوري الشاملة، وإنّ كل عائق سيقف في وجه هذه العملية، سيقوم الشعب السوري بإزالته.

شؤون عمالية

الأشد فقراً هم العمال جميعاً!

02

ملف «سورية 2019»

ما لا تقوله الـmass media حول طوارئ ترامب

06

شؤون محلية

قطاع الدواجن مزيد من الخسائر والتراجع

08

شؤون إقتصادية

الغاز والنفط لن يؤمنا 10 مليار دولار سنوياً

13

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الأشد فقراً هم العمال جميعاً!

إذا لخصنا ما قُدّم في المؤتمرات من طروحات، وما جاء في مداخلات من داخلوا، نجد أن القاسم المشترك بين الجميع: هو وضع الأجور والمستوى المعيشي الذي يتردى يوماً بعد يوم بسبب السياسات الأجرية التي تتبناها الحكومات جميعاً بدون استثناء، والتي مفادها: دع الفقراء يفقرون أكثر، والعمل مع الأغنياء ليغتنوا أكثر، وهذه المعادله منطقية من حيث الشكل والمضمون لأنّ «ما اغتنى غني إلا بفقر فقير» وإذا حسبنا من معادلة الدخل الوطني التي يجمع عليها أغلبية الاقتصاديين بما فيهم الموالون للحكومة والكثير من سياساتها، نجد أن العاملين بأجر جميعهم بدون استثناء فقراء ويحتاجون لحلول جذرية من أجل وضعهم المعيشي الذي لا يسرّ العدو قبل الصديق، وأن الحلول التي تطرح تحت مسمى بدائل عن زيادة الأجور هي حلول ناقصة لا يمكن أن تقوم كبديل عن الزيادة الحقيقية بمستوى الأجور المفترض أن يحصل عليه جميع العاملين بأجر.

البدائل المطروحة، هي: تعديل قانون الحوافز الإنتاجية وتعويض الاختصاص والإضافي والتعويض العائلي.. إلخ من التعويضات المفترض الحصول عليها، ولكن هذه التعويضات جميعها مرتبطة بدوران عجلة الإنتاج في المعامل والشركات، والتقارير التي قدمت في المؤتمرات النقابية في جميع المحافظات تقول: إن نسب الإنتاج متدنية جداً، وفي العديد من الشركات مازالت أجور عمالها ليست من إنتاجها، وكذلك الكثير من الشركات متوقفة لأسباب عديدة، وخاصةً التي بسبب نقص العمالة والكوادر الفنية التي ستشغل خطوط الإنتاج، والتعين للبدائل لم ينجح بسبب أن الحد الأدنى لبدء التعيين «16175» ل.س هذا الأجر الذي لا يكفي لشيء، هل سيكون عامل جذب للعمال ليتقدموا بطلبات العمل للشركات، أم أن هذا الأجر هو عامل طرد حقيقي لكل الراغبين بالعمل وهم كثر، كيف يستقيم هذا الأجر مع ادّعاء الحكومة أنها تسعى لتشغيل المعامل؟ أليس العمال هم من سيشغلون المعامل؟ أم أنّ التطور التكنولوجي أصبح عندنا كبيراً لدرجة أن الحكومة ستدير المعامل، عبر التحكم عن بعد مستغنية بذلك عن تشغيل المعامل بواسطة العمال.

إن قضية الأجور وزيادتها بما يلبي حاجات العمال ومتطلباتهم هي قضية وطنية بامتياز، ويقع على عاتق الحركة النقابية والطبقة العاملة النضال من أجلها بمختلف الوسائل التي شرعها الدستور والعرف النقابي والعمال.

نقابات دمشق تنهي مؤتمراتها

ختم اتحاد عمال دمشق مؤتمراته السنوية الأخيرة للدورة السادسة والعشرين بمؤتمرات نقابة عمال النقل البري ونقابة عمال السكك الحديدية وأيضاً نقابة عمال الصناعات الغذائية ونقابة عمال العتالة.

■ مراسل قاسيون

لم تختلف كثيراً هذه المؤتمرات عن التي سبقتها من حيث مطالب العمال الأساسية والمشتركة فيما بينهم والتي تتعلق بتدني الأجور إلى ما دون الحد الأدنى للمعيشة، والتي يتكبد العمال بسببها المصاعب، حيث لا تكاد هذه الأجور أن تسد رمق العمال وأسرهم، وطالبوا بزيادة هذه الأجور بما يتلاءم مع واقعهم المعيشي، وإزالة سقوف الرواتب وزيادة نسبة التعويضات من اختصاص وطبيعة عمل وكذلك نسبة الحوافز. وأبدى العمال حرصهم على قطاعاتهم الإنتاجية والخدمية وطالبوا بتطويرها وتحسينها وصيانتها، والعمل على تشغيل المتوقف منها، هذا وقد تحدث العمال عن معاناتهم المريرة من شركات التأمين الصحي من حيث المعالجة والحصول على الدواء، كما عبّر العمال عن معاناتهم من أزمة المحروقات من غاز ومازوت، وطالب ممثلو العمال في هذه المؤتمرات برفع قيمة اللباس للعمال حسب الأسعار الرائجة الحالية.

أما مؤتمر الصناعات الغذائية فقد أكدّ على نقص اليد العاملة وخاصة الفنية منها في المخابز والمنشآت الأخرى، بسبب ضعف الأجور، وطالبوا بإعطاء الوجبة الغذائية لكل عمال الإنتاج في الشركة العامة للمخابز، وتثبيت العمال غير المثبتين، وعن الشركة العامة للمطاحن تحدث المندوبون عن الفساد المستشري فيها والمحسوبيات، وخاصة مطحنة الغزلانية، والتي بحاجة إلى صيانة لتحسين ورفع إنتاجيتها، لأنها من أهم وأكبر المطاحن، حيث تبرر الجهات المعنية إهمالها بعدم وجود السيولة ورصد الاعتمادات المطلوبة للصيانة من المالية، وأكّد أحد المندوبين أنّ هذا الفساد والنهب الكبير، وتقدمنا بأكثر من مذكرة للجهات المعنية، ولكن لا حياة لمن تنادي. كذلك كانت لممثلي عمال شركة الألبان شجون أخرى أيضاً، تتوقف العمل العائد بأغلبه إلى عدم وجود الصيانة الضرورية لخطوط إنتاج والبرادات وتطويرها بما يلبي حاجة السوق، حتى الزبون الوحيد لديها توقف عن الاستجرار منها. وتحدث أحد مندوبي المؤتمر عن فرن الزاهرة والازدحام الكبير وما يتكبده المواطن من الوقوف لأكثر من ساعتين للحصول على حاجته من الخبز، وغالباً لا تلبي حاجته، أما كميات الخبز المنتجة فيذهب معظمها إلى تجار الخبز المرتبطين ببعض الأجهزة في المنطقة وعلى عينك يا تاجر. أما إدارة المؤسسة العامة للصناعات الغذائية فلم تجد حلًا لإعادة إقلاع عمل هذه المنشآت إلّا بطرحها للاستثمار من قبل القطاع الخاص.

وفي مؤتمر عمال النقل البري: طالب المندوبون بتعديل عدادات التاكسي بما يتناسب مع أسعار الوقود والصيانة الدورية وغلاء أسعار القطع التبديلية، وذلك للحد من الخلافات بين السائق والزبون، وعن المخالفات المرورية فقد قالوا: إن أغلبها كيدية من قبل عناصر المرور حيث لا توجد طريقة سليمة لضبط المخالفات، وطالبوا بتمديد فترة صلاحية دفتر الاستضافة الخاص بالسيارات العاملة على الخطوط الخارجية. وطالب عمال العتالة بتسجيلهم بإصابات العمل لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، حيث إن أغلبهم غير مسجلين رغم أنهم يتعرضون لأخطار هذه المهنة وإصابات عمل بشكل متكرر.

أبدى العمال حرصهم على قطاعاتهم الإنتاجية والخدمية وطالبوا بتطويرها وتحسينها

مؤتمرات السويداء النقابية

استمرت نقابات عمال السويداء بعقد مؤتمراتها السنوية حيث عقدت مؤتمرات عمال نقابات النقل البري والتنمية الزراعية، وقد تابعت قاسيون أهم ما طرح في هذه المؤتمرات.

■ مراسل قاسيون

مؤتمر نقابة النقل البري:

مطالب اللجنة النقابية في مديرية النقل:

توزيع عوائد الجباية على عمال المديرية لتحفيزهم أسوة بعمال مالية السويداء، وتعيين عمال جدد من الفئات الثانية والثالثة والرابعة، واحتساب التعويضات على الراتب الحالي، ومنح مكافآت تشجيعية للعمال وتأمين التدفئة المركزية، وتعيين عمال نظافة وتأمين النقل الجماعي للعاملين، وإحداث روضة أطفال، وتعيين مربية لهذه الروضة، وتعديل النظام الداخلي لمديرية النقل.

أحد النقابين طالب بتعيين محام لنقابة النقل للدفاع عن السائقينً في الدعاوى المقامة بحقهم أمام المحاكم.

كما طالب أعضاء المؤتمر بربط الأجور بالأسعار لتتناسب مع الوضع المعيشي، وعدالة توزيع المازوت على المحطات البعيدة، ورفع سقف الصرف من صندوق المساعدة وصندوق النقابة، بسبب الأوضاع المعيشية وغلاء الأسعار، ومتابعة السكن العمالي الذي تم التسجيل عليه، والعمل على توزيع الشقق على مستحقيها، وضرورة طلب براءة ذمة من نقابة النقل عند الترسيم وعند التأمين الإلزامي أسوة ببراءة الذمة الممنوحة من قبل فرع المرور، وتحفيز العاملين من خلال منح مساعدات مالية لهم في كافة المناسبات «ولادة- زواج- نجاح»، وزيادة المبلغ الممنوح للسائق الموقوف بحالة حادث السير، وتنظيم عمل سيارات التاكسي، وعدم أخذ دور الميكروباص العامل على القرى، وبناء كراج مدينة صلخد بشكل منظم، والعمل للحصول على قطعة أرض، وتطوير النقل الداخلي في مدينة السويداء بعد نقل البولمانات للكراج الجنوبي، وتفعيل دور النقل الداخلي وخاصة في الأماكن البعيدة عن مركز المدينة لتخديم تلك المناطق.

الحد من زيادة رسوم السيارات مع كبر عمرها، وصعوبات الحصول على التأمين وتخفيض أسعار قطع الغيار.

مؤتمر عمال نقابة التنمية الزراعية:

عمال التنمية الزراعية، طالبوا بتحسين الواقع المعاشي، واستثناء محافظة السويداء من قرار منع التدفئة المركزية نظراً للظروف الجوية السائدة في هذه المحافظة.

وتنسيب العاملين في فرع مؤسسة الأعلاف في السويداء للصندوق التعاوني في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وزيادة كتلة الكساء للمراقبين البيطريين وتشميل مهنة الطبيب البيطري بالمهن الشاقة.

وتشميل عمال منشأة الدواجن بالأعمال الشاقة والخطرة.

ورفد دائرة استصلاح الأراضي ومشاريع التشجير المثمر بالآليات اللازمة لتتمكن من تنفيذ خطتها السنوية.

والمطالبة بدورات الصحة والسلامة المهنية لعمال الزراعة. والحوافز الإنتاجية لعمال الأعلاف وإكثار البذار.

ومعالجة مشكلة نقص العمال لمشروع التطوير على مستوى الخبرات الفنية وتعويض العمال المتقاعدين بتعيينات جديدة.

السعي من أجل تأمين نقلٍ موحدٍ لكل العاملين.

رفع قيمة التعويضات الثابتة، مثل: تعويض المسؤولية لأمناء المستودعات ومحاسبي المحروقات، وتعويض الاعتناء والصيانة، وصرف التعويضات على الراتب الحالي لأنها تصرف على راتب حزيران 2013.

نقابات دير الزور.. والمعاناة المركبة!

تابعت نقابات اتحاد عمال دير الزور مؤتمراتها التي بدأت في 2/3 وكانت قاسيون قد غطت المؤتمرات السابقة، وتتابع استكمال تغطية المؤتمرات التي انتهت في 2/10 على أمل تحقيق مطالب العمال.

نقابة عمال السكك والنقل البري 2/7

عقدت نقابة عمال السكك والنقل البري مؤتمرها، وكانت أهم المطالب العمالية هي:

نقابيو السكك الحديدية: تأمين اللباس العمالي، وتخفيض عدد الجولات لعمال الشركة 15 جولة بدلاً من 18 أسوةً بحمص، كوننا نعمل العمل ذاته، وتأمين صيدلية عمالية، وتأمين المستوى المعيشي المناسب للعمال.

نقابيو النقل البري: طالبوا بتأمين كراجات لسيارات النقل في مدينتي الميادين والبوكمال، وتأمين مولدة كهربائية ليتمكنوا من القيام بأعمالهم في خدمة المواطن، وتعويض نقص الكادر، حيث كان عدد العمال قبل الحصار 54 عاملاً، وحالياً يوجد لدينا أقل من النصف فقط 20 عاملاً، وطالبوا بأن تقوم اللجنة النقابية بالإشراف على مركز الانطلاق الوحيد، كونه الآن يتبع مجلس المدينة، وكذلك تحسين الوضع المعيشي للعمال.

نقابة عمال البناء والأخشاب 2/7

تعددت مطالبهم وتنوعت، نتيجة تعدد اللجان التابعة لمكتب النقابة، وخاصةً أنها تعمل في الجانب الإنشائي، وأهم المطالب:

نقابيو الصيانة والتشغيل: طالبوا بتأمين آلياتٍ ثقيلةٍ وخفيفةٍ، وجبهات عمل، ومبانٍ خاصة للدائرة، وكذلك تأمين الصيدلية العمالية وتوسيع السكن العمالي لحوض الفرات، وتفعيل اللجنة النقابية.

نقابيو شركة الطرق: أكّدوا على توفير جبهات عمل للشركة، ودراسة الأسعار الحاليّة، وزيادة الرواتب والأجور بما يناسب الوضع المعيشي الحالي، وطالبوا بتثبيت العمال ذوي العقود السنوية، وتأمين اللباس العمالي، وإحداث مركز لمعالجة أمراض السرطان والطبابة السنية.

نقابيو حوض الفرات: طالبوا بزيادة أجور العاملين، وتأمين آليات ثقيلة وخفيفة للعمل، ورفع قيمة اللباس العمالي، وتأمين مقرّ للشركة.

نقابيو الإنشاءات المائية: طالبوا بفتح جبهات عمل للشركة، وتثبيت العاملين، وتأمينً الضمان الصحي، واشتكوا من قلة الكوادر، وطالبوا برفدهم بها، وصرف مستحقات العاملين في حالات الولادة والزواج والوفاة.

نقابة عمال الغزل والنسيج 2/10

تعرضت شركة الفرات للغزل لنهب الجماعات المسلحة، وتم تفكيك الآلات والآليات، ونقلها وبيعها في تركيا، وتخريب ما تبقى منها، وكانت مطالب العمال النقابيين عديدة، وأهمّها:

تأمين الطبابة والوصفات الطبية للعمال الموسميين، وصرف إعانة وفاة العضو بشكل فوري، وصرف المستحقات منً صندوق العمال بسرعة فلا يجوز التأخير، وتحسين الوضع المعيشي، وتوزيع العمال على الدوائر القريبة منهم كونهم منتشرين في أنحاء المحافظة كلها، لتخفيف الوقت والجهد، وتأشير الأضابير من الجهاز المركزي بأسرع وقت لتسهيل عودة العمال لعملهم، كما طالبوا بترفيعات الأعوام السابقة: 2015/2014/2013 التي حرموا منها.

نقابيو محلج دير الزور: طالبوا بتحسين الوضع المعيشي، وتأمين اللباس العمالي لعمال المحلج، وصرف تعويضات الإجازات السنوية أسوةً ببقية الدوائر، ورفع التعويض العائلي.

وأكد مدير المحلج: إن المحلج جاهزٌ للعمل لكن لا نستطيع الإقلاع والمباشرة حالياً بسبب وجود مطحنة الفرات التي أخذت المبنى والمستودعات.

نقابة عمال النفط والكيماوية 2/10

القطاع النفطي تعرض للنهب والتخريب وكذلك معمل الورق في دير الزور، وبقية المعامل، وما زالت العديد من الحقول خارج سيطرة الدولة، وقد تعددت المطالب العمالية حسب الحقول، وأهمها:

نقابيو حقل التنك: طالبوا بزيادة بدل الطعام، وصرف تعويضات بدلاً عن لباس السنوات السابقة.

نقابيو حقل العمر: طالبوا بعودة العمال المفصولين وتفعيل صندوق حقل العمر، والصراف الآلي.

نقابيو حقل التّيّم: طالبوا بتفعيل الفحص الدوري للعمال، وضم العائلة للطبابة، وتحسين الوضع المعيشي، وتأمين تعويضات الأضرار وصرفها بسرعة، وإعادة العمال المفصولين، والعمل على بناء مستوصف في الحقل، ومشفى عمالي في المحافظة.

نقابيو دائرة الغاز: طالبوا بتأمين الوجبة الغذائية، وتأمين الغاز للمواطن لتخفيف الضغط في توفر المادة، وعودة العمال المفصولين، وصرف الإجازات السنوية.

نقابيو معمل الورق: طالبوا بإعادة بناء المعمل، وإيجاد مقر للشركة، وحل مشكلة تأخير الرواتب.

انتهت المؤتمرات العمالية في دير الزور، وقد أجمعت العديد من المطالب على إعادة بناء وتهيئة القطاع الصناعي والإنشائي، وكذلك على تحقيق كثير من الحقوق التي فقدها العمال، خلال الأزمة، والتي لا زالت إلى الآن دون أن يكون لهم ذنب بها، فهل سيستجيب المسؤولون والحكومة لمطالبهم، أم سيبقى التسويف فيها، وخاصةً أنهم فقدوا معاملهم ومنشآتهم، كما فقدوا منازلهم وممتلكاتهم.

مؤتمرات نقابات عمال اللاذقية

قاسيون مستمرة في رصد وتغطية ما يطرح في المؤتمرات النقابية من مداخلات يدلي بها أعضاء المؤتمرات وهي تعكس المطالب المشروعة للعمال.

نقابة عمال المواد الغذائية:

إجمالي العمال 2303 عمّال وعاملة. عدد المنتسبين 2103 عمال وعاملة ،معظم العمال غير المنتسبين هم من القطاع الخاص، وهناك 12 لجنة نقابية للقطاع العام ولجنتان للقطاع الخاص.

المداخلات كانت كما يلي.

مداخلة حسين شعبان لجنة المطاحن.

حيث طالب بما يلي.

منح الوجبة الغذائية للعاملين..

منح اللباس للعاملين كافة.

الإسراع بتجهيز الصومعة المرفئية ضمن حرم المرفأ بعد أن خرجت من الخدمة من عام 2005.

استبدال السيارات القديمة بأخرى حديثة، ولزوم نقل الأقماح من المستودعات إلى المطاحن.

افتتاح مراكز ضمن كل مؤسسة لتوزيع الغاز المنزلي للعمال.

رفع سقف الرواتب لكافة العاملين.

مداخلة عزيز سرحيل لجنة مخبز الضفة الآلي.

تأمين وسائل لنقل العاملين.

تأمين اللباس الشتوي والصيفي للعاملين.

رفع قيمة الوجبة الغذائية.

تحديد الأعمال الشاق الخطرة.

مداخلة علي حسن لجنة مخبز القرداحة الآلي.

تشميل العمال داخل الصالة بقانون الأعمال المجهدة والشاقة.

الإسراع بمشروع السكن العمالي، الذي لم يتم الإقلاع به منذ 10 سنوات

تعديل نظام الحوافز الإنتاجية بما يتناسب والوضع المعيشي.

تأمين سيارة خدمة للفرن الآلي.

مداخلة محسن علي لجنة المطاحن.

رفع تعويض المسؤولية لأمين المستودع، وتعويض الاختصاص لرؤساء الأقسام والتي لا تتجاوز 4%، بما يتناسب مع الوضع المعيشي.

زيادة الرواتب وضبط الاسعار.

منح الوجبة الغذائية للعاملين.

منح التعويضات لحملة شهادات المعاهد الصناعية، أسوة بحاملي شهادات الثانوية الصناعية.

منح تعويض أذونات السفر وتعويض العمل الإضافي على أساس الراتب الحالي.

زيادة عدد سيارات، وتوزيع الطحين وسيارات الخدمة.

مؤتمر نقابة عمال النقل البري

قدم في المؤتمر التقرير الخاص بالنقابة، والذي تضمّن الصعوبات والمعيقات والمطالب وبعدها تم تقديم المداخلات التي كانت:

– مداخلة أحمد المز مكتب نقل البضائع:

1– تحدث عن ضرورة تشميل عمال نقل البضائع بالتأمين الصحي.

2– ضرورة تفعيل عمل محطة الوقود العائدة لمكتب نقل البضائع لخدمة السائقين.

3– ضرورة إجراء عقود عمل مؤقتة لحراسة المرآب.

4– هناك صعوبة مكانية ناشئة عن بعد موقع مكتب نقل البضائع عن المرفأ.

مداخلة قيصر حداد لجنة سائقي الخطوط الخارجية

تحدث فيها عن ضرورة السماح للسيارات العاملة على خط لبنان 1– سورية بإيصال الركاب إلى داخل المدينة، وعدم إنزال الركاب ضمن الكراج.

2– إلزام السيارات اللبنانية بمراكز الانطلاق في سورية عند الدخول والخروج وتعبئة الركاب

3– معاناة السيارات العاملة على خط لبنان – سورية من السيارات الخاصة التي تعمل دون ترخيص ورقابة.

مداخلة وائل الورعة لجنة العاملين بالنقل الداخلي

تحدث عن ضرورة زيادة التعويضات المقدمة للعامل بما يتناسب مع الواقع المعيشي والراتب الحالي.

2– طالب بالوجبة الغذائية لعمال النقل الداخلي، كونها لم تصرف لهم سابقاً.

مداخلة عماد يونس لجنة العاملين في مديرية النقل.

تحدث عن ضرورة تفعيل دور القطاع العام الذي حل محله القطاع الخاص وخصوصاً في مدرسة تعليم السياقة حيث توجد 6 مدارس خاصة، وواحدة للقطاع العام.

مداخلة خليل حمود لجنة العاملين بالقطاع الخاص.

طالب بضرورة فتح خطوط إضافية داخل المدينة للسرافيس ونقل الخطوط من الريف إلى المدينة.

2– زيادة مخصصات السرافيس من الوقود، وخصوصاً تلك التي تعمل على الخطوط البعيدة.

نقابات حلب تستمر بعقد مؤتمراتها

تابعت قاسيون انعقاد المؤتمرات النقابية وما طرحه النقابيون من مطالب وهي:

■ مراسل قاسيون

المؤتمر السنوي لنقابة عمال الخدمات السياحية المنعقد بتاريخ 2/2/ 2019

تم تنسيب 1250 عاملاً للنقابة من عمال القطاع الخاص

2- خطة العمل لمكتب النقابة خلال العام 2019 العمل على تنسيب عمال جدد للنقابة وإيجاد مشاريع استثمارية تعود عوائدها لصالح صناديق النقابة وبما يخدم الأخوة العمال.

3- رئيسة لجنة نقابية في تجمع فندق شهباء حلب: طالبت بمداخلتها برفع الحد الأدنى للأجور في المنشآت السياحية إلى /40000/ ليرة سورية شهرياً ورفع سقف الرواتب والأجور.

مرام إبراهيم طالبت بمداخلتها عدم الموافقة بالتراخيص للمنشآت السياحية قبل الانتساب إلى النقابة.

المؤتمر السنوي لنقابة عمال الكيماوية المنعقد تاريخ 2019/2/7

مداخلات النقابيين كانت:

زهير خليل

طالب في مداخلته برفع سقف الأمراض والطبابة من 30 ألف إلى 70 ألف ليرة سورية وطالب بإلزام القطاع العام باستجرار المنتجات البلاستيكية من المعمل.

أمانة الشؤون الاقتصادية : عدد الشركات والمؤسسات التابعة لمجال عمل النقابة هي:

1- معمل الزجاج وهو خارج الخدمة وقد تم بناء سور لهذا المعمل من الخطة الإسعافية المقدمة من الوزارة، وهناك معاناة لتصريف المنتجات المخزنة في المستودعات، ورواتب العاملين في هذا المعمل يتم دفعها من قبل «الشركة العامة للصناعات الكيماوية في دمشق».

2- كان عدد العاملين قبل الأزمة 680 عاملاً وعاملة والآن لا يتجاوز العدد 60 عاملاً وعاملة.

3- الشركة العامة لصناعة البلاستيك والمطاط ومقرها منطقة الجندول، تعاني هذه الشركة من نقص شديد باليد العاملة وتصريف منتجاتها عبر القطاع العام وفق العقود المبرمة، ويحصل العاملون في هذه الشركة على رواتبهم من إنتاجهم.

4- معمل السيرومات هو حالياً خارج الخدمة ويقع في منطقة الزربة وقد تم ندب عماله إلى معمل الأقطان.

معمل الدباغة والجلدية: وهذا المعمل متوقف حالياً عن العمل ورواتب عماله تدفع من الخزينة العامة.

زينو زينو: أشار في مداخلته إلى عدم الاستفادة من الزيارات من قبل الحكومة والجهات المعنية في تحسين واقع العمل والعمال في هذا القطاع.

المؤتمر السنوي لنقابة عمال النقل البري والجوي

أمانة الشؤون الاقتصادية: الشركات التابعة لعمل النقابية:

شركة النقل الداخلي: وتعاني هذه الشركة من نقص شديد في اليد العاملة، وقلة الباصات للنقل الداخلي.

- مديرية النقل والمواصلات: تعاني من ضيق مكان العمل ونقص كبير في اليد العاملة، ونقترح عودة المديرية إلى مكانها السابق، وتعاني من نقص كبير في الآليات شاحنات نقل.

- المطار المدني: يحتاج إلى يد عاملة جديدة، والعمال في هذا التجمع يطالبون بالوجبة الغذائية، كما نطالب بتأمين سكن عمالي لهذا التجمع، لأن معظم العاملين في المطار المدني يسكنون بعيداً عن مكان العمل.

لينا الأشتر شركة النقل الداخلي: أشارت إلى موضوع يخص مقر إدارة النقل الداخلي «في شارع فيصل» أن المقر تعود ملكيته لمجلس مدينة حلب، والمجلس يطالب بنقل المقر إلى رحبة البليرمون، وهذه الرحبة حالياً خارج الخدمة ولا تصلح للإقامة.

مداخلٌ: طالب بزيادة الرواتب والأجور وإعفاء الراتب من ضريبة الدخل.

علاء حجار شركة النقل الداخلي: أشار إلى خطورة العمل برحبة البليرمون.

المؤتمر السنوي لنقابة عمال الكهرباء المنعقد بتاريخ 3\2\2019

أمانة الشؤون الاقتصادية

أشار في تقريره إلى تحسن الواقع الكهربائي في المدينة، ونقص في اليد العاملة، وكتلة الرواتب والأجور تصرف من عوائد الجباية، وطالب بدعم المؤسسة والشركة بتعيين عمال جدد، والآليات ومستلزمات الطاقة الكهربائية، وأكد في التقرير، أن مؤسسة نقل الطاقة الكهربائية تعرضت إلى خسائر ودمار كبير للمنظومة الكهربائية، وقلة التمويل من قبل الحكومة عبر الخطط الإسعافية.

عمار حاج حسين: أشار في مداخلته إلى محدودية الواردات وقلة اليد العاملة، وطالب بتأمين المستلزمات للمحطة الحرارية لإقلاعها.

مدحت عزيز من تجمع «نقل الكهرباء»: أشار في مداخلته إلى أنه يجري العمل على مصدر جديد لنقل الطاقة إلى مدينة حلب، بديلاً عن خط حماة، حيث تم ربط الخط مع خط سد تشرين، وحالياً تُغذّى المدينة ب /220 ميغا وات/

اسماعيل: طالب فير مداخلته بالتزام الصندوق التعاوني المشترك بتسعيرة الحد الأدنى لوزارة الصحة.

المؤتمر السنوي لنقابة عمال السكك الحديدية

المداخلات:

محمود قزاز: أشار في مداخلته إلى عدم تشميل كافة العاملين في المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بالكساء العمالي، وطالب بتأمين سيارة إسعاف لمحطة جبرين.

عبد المنعم أبو صالح: أشار إلى النقص الشديد في اليد العاملة في هذا القطاع، وطالب بإنشاء مجلس استشاري من الفنيين القدماء والخبراء في النقل السككي للاستفادة من خبراتهم.

سامر طيارة: أشار في مداخلته إلى موضوع نادي السكك «رفد صناديق النقابة» من موارده.

أمانة الشؤون الاقتصادية:

قطاع الصناعة في المحافظة لا يلقى أي اهتمام من الوزارة المختصة

المؤسسة العامة للخطوط الحديدية تعمل بشكل جزئي في مدينة حلب. أهم الأعمال التي قامت بها المؤسسة خلال السنة الماضية تأهيل وصيانة خط حلب المسلمية. وصيانة بعض القاطرات، ونقلها إلى مدينتي طرطوس واللاذقية، وتعمل على إنشاء المرفأ الجاف في المدينة الصناعية لصيانة القاطرات. هناك نقص شديد في اليد العاملة على مستوى المؤسسة ككل من فنيين ومهندسين. الشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية ضمن الإمكانات المتاحة تقوم حالياً بإنتاج العوارض البيتونية والمجبل البيتوني، وهي تعاني من نقص شديد بالآليات الهندسية الخاصة بالخطوط الحديدية.

المداخلات:

محمود قزاز: أشار في مداخلته إلى ضعف في التخطيط، مما يؤثر بشكل سلبي على جودة التنفيذ، وأشار إلى ضرورة الاستفادة من العمال القدامى «الخبرات» لتدريب العاملين الجدد لتلافي النقص في اليد العامل.

المؤتمر السنوي لنقابة عمال الصناعات المعدنية المنعقد بتاريخ 4\2\2019

تقرير أمانة الشؤون الاقتصادية «ألقاه رئيس مكتب النقابة» بسبب استقالة أمين الشؤون الاقتصادية:

شركة توزيع الآليات الزراعية: المعمل متوقف وهناك صعوبات كبيرة تعاني منها هذه الصناعة، وحالياً يتم العمل على استيراد جرارات من الهند، قطاع الصناعة في المحافظة لا يلقى أي اهتمام من الوزارة المختصة بالرغم من تبدل \9\ وزراء صناعة خلال سنتين دون فائدة؟

شركة البطاريات السائلة: هذا المعمل يعاني من وضع صعب جداً وعمله حالياً يقتصر على تدوير وصهر الرصاص القديم.

شركة الكابلات: هذه الشركة تعمل ضمن الإمكانات المتاحة «أسلاك الألمنيوم العارية لنقل الطاقة الكهربائية» وكل هذه التجمعات تعاني من نقص شديد في اليد العاملة الفنية الخبيرة، ولا يتم العمل على تلافي هذا النقص من الجهات المعنية.

المعهد التقاني للصناعات التطبيقية: هذا المعهد يقوم على تأهيل كوادر فنية لسد النقص في اليد العاملة الفنية.

مركز التدريب المهني: هذا المركز له دور في تخريج عمال فنيين متخصصين. مصطفى جمال «رئيس اللجنة النقابية لشركة الجرارات»:

تقوم الشركة الآن بإنتاج الجرارات وتجميعها، وطالب بإعفاء الشركة من الضرائب المتعلقة بموضوع استيراد الجرارات، وطالب بإدخال صناعة تجميع الشاحنات الصغيرة إلى الشركة، مما يوفر من استيرادها من الخارج. والشركة تعاني من نقص في الآليات واليد العاملة، كما طالب بتأمين وسائط النقل للعاملين.

محمد كوسا مركز التدريب المهني: تم إعادة المياه لهذا المركز، وحالياً يتدرب في المعهد أكثر من 5 طلاب من بينهم طالبات.

أحمد الجندي رئيس لجنة نقابية «قطاع خاص»: طالب بالسكن العمالي لعمال القطاع الخاص، وتشميل العاملين في القطاع الخاص بالمظلة التأمينية.

محمد رسلان شركة الكابلات: أشار في مداخلته إلى النقص الشديد في اليد العاملة في الشركة، وطالب بتوظيف عاملين جدد في هذه الشركة.

انتفاضة الهوية السورية في الجولان المحتل

سجَّل أبناء الجولان السوري المحتل محطات استمر توالیها حتى اليوم في مقاومة الاحتلال الصهيوني، وللتأكيد على الهوية الوطنية السورية. كانت البدايات في نهاية سبعينات القرن الماضي بمواقف صغيرة سقط فيها عدد من الشهداء، وتطورت منذ الثمانينات لتأخذ شكل الإضراب العام والانتفاضة، وأفشل أبناء الجولان المحتل المشاريع الصهيونية واحداً بعد آخر.

■ قاسيون

الوثيقة الوطنية في الجولان

جاء في «الوثيقة الوطنية للمواطنين السوريين في مرتفعات الجولان السورية المحتلة» بتاريخ 1981/3/25، والتي تعتبر بمثابة الدستور النضالي لأبناء الجولان المحتل:

هضبة الجولان المحتلة هي جزء لا يتجزأ من سورية العربية. الجنسية العربية السورية صفة حقيقية ملازمة لنا لا تزول. أراضينا هي ملكية مقدسة لأبناء مجتمعنا السوريين. وكل مواطن تسوّل له نفسه أن يبيع أو يتنازل أو يتخلّى عن شبر منها للمحتلين الإسرائيليين يقترف جريمة كبرى بحق مجتمعنا، وخيانة وطنية لا تغتفر.

لا نعترف بأي قرار تصدره «إسرائيل» من أجل ضمّنا للكيان «الإسرائيلي». لا نعترف بشرعية المجالس المحلية والمذهبية، لكونها عُيّنت من قبل الحكم العسكري.

كل مواطن من هضبة الجولان تسول له نفسه استبدال جنسيته بالجنسية «الإسرائيلية»، يسيء إلى كرامتنا وشرفنا الوطني، ويعتبر خائناً لبلادنا.

كل من يتجنس بالجنسية «الإسرائيلية»، أو يخرج عن مضمون الوثيقة الوطنية، يكون منبوذاً ومطروداً من نسيجنا الاجتماعي ويحرَّم التعامل معه.

الإضراب الكبير

أقر الكيان الصهيوني «قانون ضم الجولان» بتاريخ 14 كانون الأول 1981، والذي اعتبر أراضي الجولان السوري المحتل عام 1967 جزءاً لا يتجزأ من دولة الاحتلال.

أما مواطنو الجولان المحتل، فقد تصدوا لقانون الضم ورفضوا فرض الهوية الصهيونية عليهم، ورغم الضغوط الهائلة التي مارسها الاحتلال من التنكيل والترهيب والمحاربة بلقمة العيش، أعلن أهالي الجولان المحتل إضراباً عاماً بدأ بتاريخ 14 شباط 1982، والذي يعتبر من أطول الإضرابات في التاريخ، حيث استمر الإضراب ستة أشهر رغم الحصار، وعرف باسم الإضراب الكبير. انتهى الإضراب بعد فشل الاحتلال في فرض الهوية الصهيونية على أبناء الجولان.

جاء في البيان الذي أصدره أهالي الجولان: بتاريخ 1982/2/13 اتخذنا قراراً بالإضراب العام والشامل، وغير المحدود. لم نتخذ هذا القرار تعسفًا، ولا حباً بالإضراب، بل يجب أن يعلم القاصي والداني أنه لم يكن لدينا أي خيار سوى الوقوف بصلابة في سبيل كرامتنا وأخلاقنا الوطنية غير القابلة لأي تغيير أو تبديل.

حركة المقاومة السرية

انطلقت «حركة المقاومة السرية» بمبادرة من أبناء الجولان عام 1984، واستمرت عملياتها حتى سنة 1998. نفذت المقاومة العديد من العمليات العسكرية ضد الاحتلال من تفكيك الألغام الصهيونية على الشريط الشائك ووضعها على طريق دوريات الاحتلال.

من أشهر عمليات الحركة: حرق مخفر مسعدة، تفجير معسكر بقعاثا، إحراق معسكر بانياس بقنابل المولوتوف، إحراق مستعمرة «نفيه اتيب» التي بنيت على أنقاض بلدة جباتا الزيت، استهداف الدوريات الصهيونية بالقنابل، إحراق مقرّ حاكم مسعدة، تنفيذ عمليات الاستطلاع، نقل معدات عسكرية وأسلحة قتالية إلى الانتفاضة الفلسطينية 2001. تنظيم المظاهرات الشعبية والنسائية.

تعرض أعضاء حركة المقاومة السورية إلى حملات الأسر والاعتقال 1985–1997–1998–2001. وكان أعضاؤها أول تنظيم ينشد نشيد «حماة الديار» في قاعة المحكمة العسكرية، رافضين الاعتراف بها وحكموا بأحكام تصل حتى 27 سنة. كما سقط للحركة عدد الشهداء. وخاض الأسرى والأسيرات عدة إضرابات في سجون الاحتلال.

أما مواطنو الجولان المحتل فقد تصدوا لقانون الضم ورفضوا فرض الهوية الصهيونية عليهم

انتفاضة الهوية

حدثت انتفاضة شعبية عارمة في الجولان المحتل بتاريخ 1987، والتي عُدّت استمراراً لانتفاضة الهوية السورية منذ 1982. بدأت أحداثها في ساحة بلدة مجدل شمس وشملت باقي قرى الجولان المحتل. كما سقط فيها عدد من الشهداء.

احتفالات الجلاء

تزامناً مع احتفالات السوريين بيوم الجلاء المجيد 2005 في القامشلي وطرطوس ودمشق والقريا والسويداء وميسلون ودمشق وغيرها، أحيت المؤسسات الوطنية في الجولان السوري المحتل احتفالات الجلاء العظيم، مثل: مؤسسة قاسيون الثقافية في قرية بقعاثا، وفرقة قاسيون الفنية، وفرقة الزجل الشعبي في الجولان المحتل، ورابطة الجامعيين في الجولان العربي السوري المحتل، للتأكيد على الهوية الوطنية السورية ورفضاً للاحتلال. وكتبت جريدة قاسيون: أن الجلاء لن يكتمل إلا بتحرير الجولان المحتل.

مسيرات العودة

مع بدء الحركات الشعبية في البلدان العربية، انطلقت مسيرة العودة بتاريخ 2011/5/15 إلى مجدل شمس المحتلة تحت شعار «الشعب يريد العودة إلى فلسطين، والوحدة طريقنا للعودة». وامتزج نضال الشعبين السوري والفلسطيني في مسيرة العودة لأقرب نقطة مع حدود الوطن إلى عين التينة ثم مجدل شمس السورية في الجولان.

وتجسيداً لحق العودة اندفع الآلاف من السوريين والفلسطينيين متخطين التلال والأودية والأسلاك الشائكة والمستنقعات وحقول الألغام، وقاموا بتهديم جدار الفصل العنصري الشائك وألقوه أرضاً بالضربة القاضية، فاتحين الطريق إلى الضفة الأخرى ليلتحموا مع أبناء الجولان في منطقة مجدل شمس، حيث استقبلوا من قبل الأهالي بالترحاب والعناق وسط الزغاريد ورش الأرز والورود مزوّدين الزاحفين بالطوب والحجارة ومقدمين البصل بكميات كبيرة من مؤنهم البيتية لتفادي خطر القنابل المسيلة للدموع.

تكرر الموقف بتاريخ 2011/6/5، وقدم الشعبان السوري والفلسطيني في هذين اليومين عشرات الشهداء ومئات الجرحى من أجل تحرير الأراضي المحتلة.

الإضراب الرافض للانتخابات الصهيونية

أصدر «الحراك الشبابي» في الجولان السوري المحتل، بياناً للرأي العام بتاريخ 6 تشرين الأول 2018، متضمناً رفض الانتخابات المحلية الصهيونية في قرى الجولان السوري المحتل داعياً للمشاركة الفعالة في الخطوات العملية المزمع إقامتها، اعتباراً من خيم الاعتصامات، وانتهاءً بإعلان يوم «الانتخابات» يوم إضراب عام.

بدأت الفعاليات والنشاطات والاعتصامات الأهلية والشبابية في جولاننا السوري المحتل، وصولاً إلى اليوم الموعود المقترن بإعلان الإضراب الشعبي العام، لتسجل المزيد من الفشل والهزائم لسياسات الاحتلال، وماضية نحو المزيد من التحدي من أجل استعادة الأرض والحقوق المشروعة.

ما لا تقوله الـmass media حول طوارئ ترامب

تضج «وسائل الإعلام الجماهيري» الأمريكية والغربية عموماً، أو ما يسمى mass media، والتي تدار في نهاية المطاف من التكتلات المالية الكبرى، بكم هائل من التحليلات المتعلقة بأسباب إعلان ترامب عن حالة الطوارئ الوطنية، وبأهدافه والتبعات المتوقعة، ولكنها كعادتها، وعبر كم الضخ الهائل الذي تقدمه، تخفي جوهر الأمور وتعمل على تسطيحها...

■ مهند دليقان

«تمويل الجدار»

ينص الدستور الأمريكي في مادته الأولى القسم التاسع البند السابع على ما يلي: «لا يجوز أن تسحب أموال من الخزينة إلا تبعاً لاعتمادات يحددها القانون، وتنشر من حين لآخر، بيانات دورية بإيرادات ونفقات جميع الأموال العامة وبحسابها». وبما أنّ الدستور يحدد أن الاعتمادات ينبغي أن يحددها القانون، ومن يضع القوانين في الولايات المتحدة هو حصراً السلطات التشريعية «أي: الكونغرس بالدرجة الأولى ومجلس الشيوخ بالدرجة الثانية وبالتوافق مع الكونغرس»، فإنّ أية اعتمادات مالية لأي غرض من الأغراض ينبغي أن تمر عبر الكونغرس، ولا يمكن لرئيس الولايات المتحدة أن يتحكم لا بحجم الاعتمادات ولا بكيفية وأوجه صرفها.

قبل إعلان حالة الطوارئ، كان ترامب قد طلب من الكونغرس تخصيص اعتماد قدره 5,7 مليار دولار لبناء الجدار، ويوم الخميس الفائت أقر الكونغرس اعتماداً للغاية نفسها قدره 1,375 مليار دولار، وبعد قرار الكونغرس أعلن ترامب أنه سيصادق على قرار الكونغرس، ولكن سيعلن حالة الطوارئ بالتوازي مع ذلك.

ضمن الحسابات الأمريكية، يبدو الفارق «4,3 مليار دولار» هزيلاً حقاً، إذا وضعنا في الحسبان أن الدَّين العام الأمريكي يزداد كل دقيقة بمقدار 1,13 مليون دولار تقريباً، أي: أن الفارق بين الفاتورتين يحتاج لكي يتراكم ديناً عاماً أمريكياً إلى يومين ونصف فقط لا غير!

ولكن مع ذلك، يبقى هنالك فارق بين الحالتين، فالمبلغ نفسه 1,375 مليار دولار الذي اعتمده الكونغرس، سيكون تحت تصرف ترامب بشكل مباشر مع إعلان حالة الطوارئ، وسيكون من حقه أن يحدد أوجه صرفه، ولكن قطعاً ليست هذه هي المسألة فالحديث لا يزال عن مبلغ هزيل.

«ميزانية الدفاع»

الحساب المالي الأهم في إعلان الطوارئ لا يتعلق إطلاقاً باعتمادات الكونغرس، بل بالصلاحيات التي يمنحها قانون الطوارئ للرئيس في وضع يده على ميزانيات ضخمة في مؤسسات عديدة ضمن الدولة، ربما أهمها هي ميزانية البنتاغون «المعلنة» التي تصل إلى 800 مليار دولار... وغيرها.

«تاريخ الطوارئ»

الأكثر أهمية حتى من المبالغ الضخمة التي يمكن لترامب وإدارته التحكم بها بعد إعلان الطوارئ، هو أنه بات يجمع بالمعنى العملي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، متحولاً إلى ديكتاتور كامل المواصفات: «يملك ويحكم»، وهو التحول الذي مهدت له سلسلة من القوانين ابتداء من إقرار قانون الطوارئ نفسه عام 1976.

الحقيقة التي لا تقال كثيراً حول حالة الطوارئ، حتى في خضم الصراع الجاري حولها، هي أنّ حالة الطوارئ جرى إعلانها في الولايات المتحدة ابتداء من 1976 وحتى اليوم 59 مرة! وبين هذه الحالات لا تزال 32 حالة طوارئ فعالة، ويجري التمديد لها سنة بعد أخرى... فما الجديد في إعلان ترامب الأخير؟

بين حالات الطوارئ الوطنية الـ58 السابقة، جرى إعلان حالة الطوارئ مرة واحدة في شأن يتعلق بأزمة داخلية، وكان ذلك عام 2009 للتصدي لانتشار فيروس H1N1 أو انفلونزا الخنازير. وإعلان ترامب هو الحالة الثانية، ولكن هذه المرة في أزمة لا من النوع الصحي بل أزمة من نوع «الأمن القومي»...

«Law & Order»

قبل إقرار قانون الطوارئ، والتعديلات المرافقة له، أطلق نيكسون خلال توليه الرئاسة بين 1969– 1974 «حرباً شاملة لفرض «النظام والقانون» ضد العدو الأول للولايات المتحدة: المخدرات»... وليست مصادفة أن يعيد ترامب استخدام العبارة ذاتها «Law & Order» خلال حملته الانتخابية وخلال رئاسته. تعمقت الحرب بعد ذلك بشكل هائل «وبالتوازي مع تكريس النيوليبرالية الاقتصادية على كل الصعد» خلال فترتي رئاسة رونالد ريغان بين 1981– 1989 ومن ثم مع بوش الأب، وصولاً إلى بوش الابن... أفضل تعبيرات عن جوهر تلك الحرب التي لم تتوقف حتى الآن، هي الشواهد والحوادث التالية التي نادراً ما يجري الحديث عنها في الmass media:

«حملة نيكسون الانتخابية خلال 1968، ومن ثم فترة توليه للرئاسة، كان لديها عدوان: اليسار المعادي للحرب، والسود. كنا نعلم أنه لا يمكن لنا قانونياً أن نشن حملة ضد السود أو ضد معارضي الحرب، لكن عبر دفع عامة الناس للربط بين هذين الاتجاهين، الأول: مع الهيبية والماريجوانا، والسود مع الهيرويين، ومن ثم تجريمهما بشدة، يمكننا إثارة الفوضى ضمن صفوفهما: نستطيع اعتقال قادتهم، مداهمة منازلهم، نوقف اجتماعاتهم، وشيطنتهم ليلة بعد أخرى في نشرات الأخبار. هل كان لدينا علم بأننا كنا نكذب بما يخص المخدرات؟ بالطبع كنا نعلم» جون إيرليشتمان مسؤول حملة نيسكون الانتخابية.

ارتفع عدد السجناء في الولايات المتحدة من 357 ألف عام 1970 إلى 514 ألف عام 1980، إلى 759 ألف عام 1985 إلى 1,179 مليون عام 1990، إلى 2,3 مليون سجين عام 2014، الولايات المتحدة التي تحوي 5% من سكان العالم بات لديها الآن 25% من السجناء حول العالم!

نوعا المخدرات الأكثر رواجاً كانا الكوكايين والكراك، الكراك هو المنتج «الشعبي» والرخيص من الكوكايين. أقر الكونغرس قوانين عقوبات لكلا النوعين بفارق صغير: عقوبة حيازة أونصة من الكراك، تعادل عقوبة حيازة 100 أونصة من الكوكايين.

في نيسان 1989 أطلق ترامب حملة عنيفة لإيقاع عقوبة الإعدام بثمانية فتيان سود تم اتهامهم باغتصاب فتاة بيضاء في قضية شهيرة عرفت بـ Central Park jogger case يسان 1989 أيد ترامب بشدة إيقاع عقوبة الإعدام بثمانية فتيان سود تم اتهامهم باغتصاب فتاة بيضاء في قضية شهيرة عرفت بـ إلى ديكتات، والنتيجة هي حبس المتهمين لفترات تراوحت بين 6– 11 سنة... بعد إدخال تقنيات الحمض النووي إلى التحقيقات الفيدرالية ثبتت براءة المتهمين جميعهم!

جوهر المسألة

الشواهد والأمثلة السابقة، هي مجرد إشارات أولية من شأنها أن تحرر التفكير من الفضاء الضيق «التشريعي والمالي» الذي يجري استعراض وتفسير حالة الطوارئ الجديدة ضمنه.

إذا أردنا قول الأمور كما هي حقاً يمكننا تكثيفها بالأفكار التالية:

إعلان الطوارئ يعكس حالة انقسام كبير ضمن النخبة الحاكمة الأمريكية، والانقسام نفسه يعكس حجم الأزمة العميقة التي تعيشها الولايات المتحدة ككل، والأزمة الاقتصادية بالدرجة الأولى.

الولايات المتحدة كبلد إمبريالي نموذجي، عاشت طوال القرن العشرين على الحروب، الخارجية منها والداخلية، وكلما كانت تتقلص إمكانية شن حرب خارجية، كانت الحرب الداخلية تشتد وتغدو أكثر عنفاً... مع وجود التوازن النووي خاصة بات شن الحروب أصعب، وجرى الانفلات من ذلك مؤقتاً خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الجديد، ولكن عادت الأمور إلى نصابها بمعنى الردع مع النهوض الجديد لروسيا والصين، والحصار المتزايد على إمكانية شن الحروب.

المستهدف الأول بالحروب الداخلية كان الطبقات الأدنى اقتصادياً و«عرقياً»، أي: السود وذوو الأصول اللاتينية والآسيوية... وإلخ.

المكسيك والمهاجرون ليست سوى ذريعة لإعلان الطوارئ الحالي، وجوهر المسألة هو تهيئة الأرضية القانونية الشكلية لشن حرب شعواء في الداخل الأمريكي ضد الفقراء كل الفقراء، استجابة لضرورات الإنفاق العسكري والحكومي عموماً، ضمن اقتصاد يعيش تراجعاً حاداً، اقتصاد موعود قريباً بصدمة مالية كبرى لن تتوقف عند الحد المالي...

جوهر الجوهر

إعلان الطوارئ الذي أطلقه ترامب، ليس منفصلاً أبداً عما قاله قبل ذلك ببضعة أيام: «أميركا لن تكون أبداً بلداً اشتراكياً»!

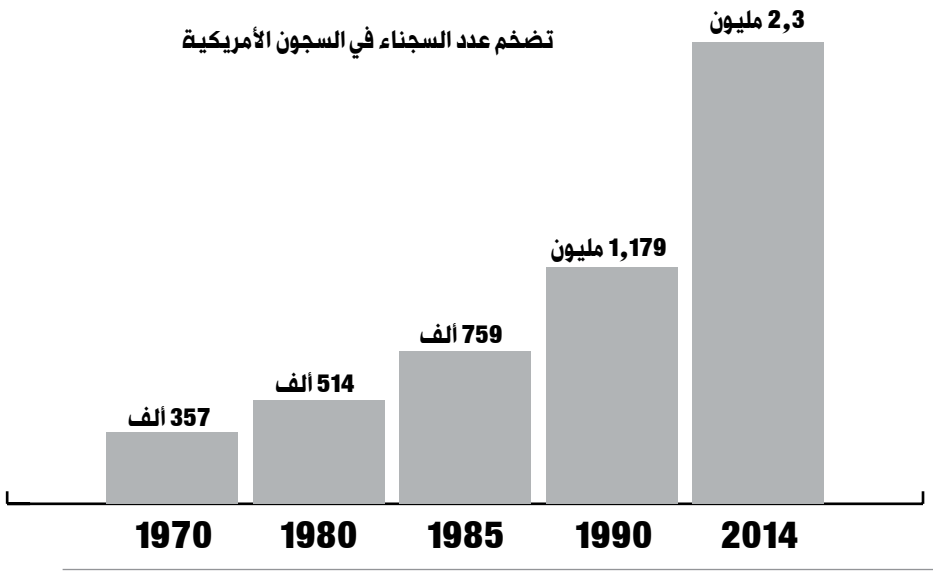

الترويكا: تقدم مستمر في وجه الأمريكي!

شكلت المواقف والتصريحات التركية الأخيرة في قمة سوتشي، بعد كل الجمود السابق، تقدماً جديداً لترويكا آستانا وخسارة جديدة للأمريكي، وإشارة ببدء العملية السياسية السورية ضمن آجال قريبة.

■ ماهر شرف

فمع تسارع وتيرة تراجع الولايات المتحدة دولياً على كافة الصعد وبمختلف الملفات، والمترافق مع تثبيت الميزان الدولي الجديد بمنظومته وأدواته وسياساته الجديدة بما ينعكس على مجرى النشاط السياسي العام بجميع البلدان، وإحداها تركيا، باتت تتوضح أكثر، وبشكل علني، حالة الانقسام الموجودة في الإدارة التركية ذاتها عبر مواقفها بين طرفين، الأول: يسعى للحفاظ على علاقته التبعية مع الغرب وفقاً لمصالحه. والثاني: يعي بشكل أو بآخر مستوى تأزم الولايات المتحدة ومدى خطر استمرار التحالف معها عليه وعلى المصلحة التركية عموماً، لينعكس هذا الأمر على المواقف التركية المتناقضة فيما يخص الأزمة السورية والحل السياسي، وتأثيرات هذا التناقض على الملف السوري باعتبارها طرفاً ضامناً ضمن ترويكا آستانا وثم سوتشي.

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت تركيا تعمل تحت الوصاية الغربية الأمريكية ولمصلحة تلك الوصاية

من التبعية إلى الاستقلال

تاريخياً، وتحديداً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت تركيا تعمل تحت الوصاية الغربية الأمريكية، ولمصلحة تلك الوصاية، بدءاً من ضمّها إلى حلف شمال الأطلسي آنذاك لتكون حليفاً أساسياً وعلى الخط الأول الجيوسياسي بالمواجهة مع الشرق، وليس انتهاءً بدورها فيما يخصّ الأزمة السورية منذ اندلاعها وحتى فترة قريبة خلت، حيث بدأت تتمظهر حالة الانقسام الجارية في إدارتها بين الطرفين السابقين لتبدأ روسيا بالشروع بتمتين علاقتها مع تركيا استناداً للطرف المتوافق معها إستراتيجياً، أولاً: عبر إطار آستانا مما عبّد الطريق للعمل المشترك والمباشر بين البلدين بعكس المصلحة الغربية، ليبدأ الأمريكي منذ ذاك الحين باللعب على التناقضات الموجودة داخل تركيا بغاية عرقلة نواة هذه القوة الإقليمية- الدولية الناشئة ومحاولة إفشالها من جهة، ومن جهة أخرى لإعاقة مجمل الانعطاف التركي نحو الشرق، حيث جرت محاولة انقلاب شكلت خطراً حقيقياً في حينه على الأمن التركي وجعلت تركيا على حافة اندلاع أزمة داخلية تم تجاوزها، وثم تطبيق عقوبات اقتصادية مباشرة أثرت سلباً على الاقتصاد والليرة التركية، وأخيراً، محاولة توريط الأتراك من قبل الأمريكيين بإذكائهم لنار الخلافات التركية- الكردية مما وضعها بمأزق يتناقض مع وجودها كطرف ضامن بعد دخولها الأراضي السورية بالشكل المباشر غير الشرعي، وبين هذا وذاك جملة من المواقف والمحاولات الأخرى التي وكما تبين في قمة الترويكا الأخيرة في سوتشي أنها لم تنتج شيئاً سوى تحريض الطرف التركي الذي يرى مستقبله دون الأمريكيين لتعزيز موقعه وقوته بوجه الطرف الآخر، حيث تحوّلت المواقف التركية لتصبح أكثر تجاوباً مما سبق فيما يخص حل الأزمة السورية، وتحديداً مسألة إدلب التي كانت عالقة لفترة ليست بقصيرة وبعرقلة من تركيا ذاتها بسبب الضغط الأمريكي.

التحوّل التركي في قمة سوتشي الأخيرة اللافت في اجتماع الترويكا هو التصريحات والمبادرات التركية الجديدة التي صدرت عن أردوغان فيما يخص العلاقة الروسية- التركية أو العلاقة التركية- الإيرانية أو الترويكا ذاتها وصولاً إلى تذليل عقبة مسألة إدلب، حيث أعلن «استعداده للقيام بعمليات مشتركة مع إيران وروسيا في إدلب» بشكلها الشرعي ضمن إطار آستانا، وبالتوافق مع ما تم الحديث عنه سابقاً من الاستناد إلى اتفاقية أضنة، ووضعها على الطاولة للتفعيل أو إعادة النظر... وبما يعنيه بالمحصلة من استعداده لإنهاء المسألة هناك بما يخدم تسيير العملية السياسية وانطلاقها، ومن جهة أخرى الرسالة المباشرة للأمريكيين حيث قال أردوغان إنه «رغم كل الاستفزازات الهادفة لضرب علاقتنا» قاصداً الترويكا «لكن التعاون مستمر» واصفاً مفاوضات آستانا بأنها «أنجح نموذج لوقف إراقة الدماء»... لكن لا بد من التأكيد هنا بأن هذه الانعطافة لم تأت عن حُسن نية ذاتية، بل هي نتاج موضوعي وطبيعي يعني أولاً بالنسبة للأتراك، مصلحة الأتراك أنفسهم.

إن الانعطافة التركية نحو الشرق بشكلها الكامل سوف تجري إن عاجلاً أم آجلاً

من المصلحة التركية وصولاً لتسريع الانسحاب الأمريكي

إنّ هذا التحول الدراماتيكي بالمقارنة مع مجمل السلوك التركي السابق له، يستدعي التوقف عنده قليلاً، حيث يحمل تبعات لا بد من الإضاءة عليها، فأولاً: بالنسبة للتباينات الموجود داخل تركيا يعني خطوة جديدة من قبل ذاك الطرف الذي يسعى لخلع العباءة الأمريكية عنه، ومن ثم ثانياً: بمقابل الحدّ من التدخل الأمريكي بإملائه وضغطه يفتح الباب أمام المزيد من تعميق العلاقات التركية- الروسية- الإيرانية وتقليص إمكانية توتير الوضع في الداخل التركي، والذي يعني بدوره ثالثاً: نجاحاً آخر جديداً لهذه المنظومة الإقليمية المتمثلة بترويكا آستانا بما تحمله من آليات حلول لمجمل الأزمات العالقة في المنطقة، بمقابل صانع المتفجرات الأمريكي، والذي يعني أنه خسارة جديدة أخرى للأمريكي، وهذا بالمحصلة يؤدي إلى النتيجة الأهم، وهي: تسريع عملية انسحاب الأمريكي من شمال شرقي سورية ومن المنطقة عموماً لما يمثله تحالف الترويكا من تضييق وتهديد أكثر على وجوده هنا بعد كل انتصار، وصولاً في نهاية المطاف إلى خروج القوات التركية نفسها عبر هذا التفاهم الجديد ضمن الترويكا وحلّ عقدة الشمال الشرقي في القريب العاجل بدخول الجيش السوري، ونزع ورقة توتير التناقض التركي- الكردي.

ملعب الأمريكي هو الوقت

بالمعنى الإستراتيجي، عبر تطور مجمل النشاط السياسي الدولي، وبشكل موضوعي، فإن الانعطافة التركية نحو الشرق بشكلها الكامل سوف تجري إن عاجلاً أم آجلاً، إلا أن بين هذين الزمانين ملعب الأمريكي وفرصته بمحاولة افتعال أزمة بالداخل التركي بغاية العرقلة، وهو ما يحاول على الدوام فعله، رغم التراجع ضمن معادلة خلق أكبر قدر من الفوضى، ليصبح ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى ورغم أزمة النظام التركي عموماً، بأن تستكمل هذه الانعطافة بأسرع شكل ممكن حفاظاً على تركيا من الانفجار، وبالتالي حفاظاً على أمن المنطقة ككل من أية انعكاسات أو انتكاسات، ومنها مجرى الحل السياسي السوري.

قطاع الدواجن مزيد من الخسائر والتراجع

يُعتبر قطاع الدواجن من قطاعات الإنتاج الهامة في سورية، وحاله كحال الإنتاج الزراعي يُعاني من كم كبير من المشاكل والصعوبات والمعيقات التي تستنزفه عاماً بعد آخر، بالإضافة طبعاً إلى ما تعرضت له منشآته من دمار وتخريب خلال سنوات الحرب والأزمة.

■ سمير علي

فقد تلقى هذا القطاع الكثير من الضربات المباشرة خلال السنوات الماضية، ما أدى بالنتيجة لخروج العديد من منشآته من الخدمة، وخاصة خلال عامي 2017– 2018، وقد كان السبب الرئيسي في ذلك، هو: تراكم الخسارات على حساب المربّين.

معادلة الإنتاج والاستهلاك

الحديث عن القطاع وأهميته، واتساعه وتعدد أشكال العمل فيه، بين الحكومي والخاص والأهلي، والوفر الاقتصادي الذي كان يحققه، ومساهمته الجدية على مستوى استقرار الأمن الغذائي خلال عقود طويلة، وفرص العمل الكبيرة التي يوفرها، والشرائح الاجتماعية العديدة التي تعمل به، هو حديث واسع ومتشعب، لكنه بالمقابل يدفعنا لتوجيه الأنظار إلى السياسات الحكومية المتبعة تجاه هذا القطاع الهام.

فهذا القطاع يُعتبر إنتاجياً، وهو على ذلك يُعاني من مشكلات الإنتاج والتسويق، فالمنتج النهائي لهذا القطاع «الفروج– البيض» هو سلعة تخضع لآليات العرض والطلب في السوق، والمرتبطة بشكل مباشر بالقدرة الشرائية للمستهلكين، وعند الحديث عن المشاكل والصعوبات التي يتعرض لها هذا القطاع من أجل حلّها وتذليلها، يجب التركيز على طرفي المعادلة «الإنتاج– الاستهلاك والتسويق» معاً، كي نصل للجدوى المنشودة، في حال توفرت النوايا الحقيقية لمعالجة مشاكل هذا القطاع الهام.

مستلزمات الإنتاج

على مستوى الإنتاج فهو كغيره يُعاني من أزمة مستمرة على مستوى ارتفاع تكاليف مستلزماته، وخاصة الأعلاف والأدوية والمعدات والتجهيزات الخاصة بالمزارع وهي بغالبيتها مستوردة وبيد التجار، بالإضافة طبعاً إلى تكاليف الطاقة «كهرباء– محروقات»، مع عدم تغييب التكاليف الخاصة بعمليات نقل المنتج النهائي إلى أسواق الاستهلاك، وغيرها من التكاليف الأخرى، بما في ذلك الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يتكبدها المربّين، والداخلة بالنتيجة ضمن جملة التكاليف النهائية للإنتاج.

غالبية مستلزمات الإنتاج يتحكم بها المستوردون الكبار، وهي خاضعة دائماً لتذبذب سعر الصرف، وذلك لقصور ومحدودية دور الجهات الحكومية على مستوى تأمينها للمربّين بالسعر وبالوقت المناسب.

المربون يؤمنون الجزء الأساسي من مستلزمات إنتاجهم عبر الاستدانة من الموردين، والسداد لاحقاً يرتبط بدورة الإنتاج في منشآتهم، حالهم بذلك كحال جميع العاملين في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ومع تراكم الخسائر السنوية وتزايد الديون، تخرج المزيد من المنشآت من الخدمة، وصولاً بالنتيجة لتراجع القطاع بشكل عام.

وتأكيداً لذلك، أوضح رئيس لجنة مربي الدواجن في اتحاد الغرف الزراعية، عبر إحدى وسائل الإعلام، مؤخراً: «أن شريحة واسعة من المربّين تصل لنحو 30 بالمئة انقطعت عن التربية بسبب منافسة الفروج المهرب، وتعرضهم لخسارات متلاحقة وعدم قدرتهم على الاستمرار في تحمل ذلك».

التسويق والاستهلاك

قطاع الدواجن «الحكومي– الخاص– الأهلي» ذو إنتاجية مرتفعة، وهو يؤمن حاجة الاستهلاك المحلي من الفروج والبيض، مع وجود فائض دائم منه بحاجة لأسواق خارجية من أجل التصريف، ما يجعل من المشكلة أكبر وأعقد بالنسبة للمربّين باعتبارهم غير متحكمين بحلقات التسويق، كما أنهم معرضون للخسائر بسبب زيادة العرض في الأسواق الداخلية مع ارتفاع تكاليف الإنتاج، في ظل تدني معدلات الاستهلاك بشكل عام ارتباطاً بتدهور القدرة الشرائية وتراجع المستوى المعيشي للمواطنين، بالإضافة إلى وجود المنافسة مع المُهرَّب داخل الأسواق، والنتيجة: أنّ أسعار السوق تصبح دون أسعار التكلفة بالنسبة للمربّين، ما يعني المزيد من الخسائر المحققة.

المعاناة من فائض الإنتاج سابقاً كانت تنعكس سلباً على المربّين، بحيث تخرج بعض المنشآت عن الخدمة لدورة أو دورتين إنتاجيتين، ثم تعاود الإنتاج مع تحسن الأسعار مجدداً، إلّا أن استمرار الخسائر لدورات إنتاج متلاحقة خلال السنتين الأخيرتين تحديداً أدى إلى خروج الكثير من المنشآت من العملية الإنتاجية بشكل نهائي، وهي سابقة لم يشهدها القطاع خلال تاريخه.

أسعار دون التكلفة أو تقاربها

واقع الحال يقول: إن أسعار منتجات هذا القطاع «الفروج– البيض» تعتبر مرتفعة في السوق المحلية، علماً بأنها غالباً ما تكون دون سعر التكلفة بالنسبة للمنتجين، وأحياناً تقاربها مع هامش ربح بسيط يكاد لا يغطي المصاريف على الاحتياجات والضرورات المعيشية لهؤلاء، حالهم كحال بقية الشرائح الاجتماعية المفقرة، فهؤلاء أولاً وآخراً مزارعون وفلاحون ومنتجون صغار، غالباً ما يكونون عرضة للاستغلال من قبل حلقات الوساطة المرتبطة بإنتاجهم، فقطاع الدواجن السوري، وبرغم قدمه واتساعه، إلّا أنه لا يمكن اعتباره صناعة مستقطبة للرساميل الكبيرة حتى الآن، ربما يُستثنى من ذلك القطاع الحكومي الذي يعاني ما يعانيه أيضاً، بالرغم من كونه مهيأ ليشكل صناعة حقيقية ووازنة.

على سبيل المثال، بحسب أحد المربين، فإن تكلفة 1 كغ فروج حي في أرض المزرعة تقدر بحدود 650 ليرة، يباع بين 700– 750 ليرة، ويصل للسوق ليباع بين 850– 900 ليرة.

المستهلك بمواجهة المنتج الصغير

كثر الحديث مؤخراً عن الفروج التركي وإجراءات مكافحة تهريبه، وتم تجيير جزء من هذه الإجراءات باعتبارها شكل من أشكال دعم المنتجين المحليين، ومقارنة أسعار الفروج في السوق التي لم تنخفض بالنتيجة، مع توجيه إصبع الاتهام لهؤلاء المنتجين الصغار، بحيث تم زج هؤلاء في مواجهة مباشرة مع المستهلكين لتصويرهم كمسؤولين وحيدين عن ارتفاعات الأسعار، بعيداً عن الحديث عن تكاليف مستلزمات الإنتاج المرتفعة، وبعيداً عن الاستغلال الذي يتعرضون له من قبل حلقات الوساطة، سواء على مستوى التسويق المحلي، أو على مستوى عمليات التصدير، برغم ندرتها وكثرة الوعود المتعلقة بها، وبعيداً عن استغلال هذه الحلقات للمستهلك النهائي بالنتيجة، والأهم بعيداً عن توجيه الأنظار إلى السياسات الحكومية التي تساهم في تعزيز تراجع وانحسار الإنتاج بشكل عام، وذلك لابتعادها عن دعم العملية الإنتاجية على مستوى مدخلاتها ومخرجاتها، وترك الحبل على الغارب أمام كبار المستوردين والتجار ليتحكموا بهذه العملية.

الدّعم له آلياته على طرفي المعادلة

تدّعي الحكومة بأنها تقدم الدعم لهذا القطاع، وذلك عبر تخصيص بعض المبالغ النقدية باسمه، لكن الواقع العملي يشير إلى تراجعه، وإلى تزايد أعداد منشآته التي تخرج تباعاً من العملية الإنتاجية بسبب الخسائر المتتالية التي يتكبدها المربون، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الشكل من الدّعم النقدي لا يصل غالباً للمربين.

يجب التركيز على طرفي المعادلة «الإنتاج- الاستهلاك والتسويق» معاً كي نصل للجدوى المنشودة في حال توفرت النوايا الحقيقية لمعالجة مشاكل هذا القطاع الهام.

وبهذا الصدد نعيد التذكير بالمعادلة أعلاه «إنتاج– استهلاك وتسويق»، فالدّعم الحقيقي يجب تقديمه على طرفي المعادلة كي تستقيم الأمور بالنسبة لهذا القطاع.

ولعل المطلوب هو دعم مستلزمات العملية الإنتاجية بجميع مكوناتها، وخاصة الأعلاف والأدوية، وغيرها من المستلزمات المستوردة المرتبطة بالدولار، بعيداً عن جشع كبار التجار والمستوردين المتحكمين بهذه المستلزمات وأسعارها بالنتيجة، والخطوة الأولى في هذا المجال: أن تقوم الدولة عبر جهاتها الحكومية بتأمين هذه المستوردات وتوزيعها على المربين بأسعارها المنطقية، وربما على دفعات، خاصة وأن هناك مؤسسات وجهات عامة بالأصل معنية مباشرة بهذه المهام، كسراً للاحتكار وآليات التحكم بالأسعار، بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه على مستوى توفير الطاقة وأسعارها، مع إعادة النظر بالكثير من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة المرهقة المفروضة على هذا القطاع.

وعلى مستوى الاستهلاك والتسويق لعل الخطوة الأولى هي: إعادة الاعتبار لمعدلات الاستهلاك الطبيعي لمنتجات هذا القطاع على المستوى المحلي، والتي تراجعت بشكلٍ كبيرٍ خلال السنوات الماضية بسبب تدهور الوضع المعيشي عموماً، والمرتبط بشكل مباشر بالقدرة الشرائية للمواطنين ومتوسط الدخل الشهري لديهم، أي: عبر رفع الأجور وتحسين المستوى المعيشي بشكل فعليّ، ثم أن تقوم جهات التسويق الحكومية بتحمل مسؤولياتها على مستوى تسويق جزء من الإنتاج في الأسواق المحلية لتكون أداة تدخل فاعلة على مستوى الضبط والتحكم بالسعر والكميات، وبآليات العرض والطلب فيها، وأن تعمل على إعادة فتح قنوات التصدير لتسويق فائض الإنتاج، أي: تنفيذ جزء من الوعود على هذا المستوى، بما يحقق الجدوى الاقتصادية للمربّين وللاقتصاد الوطني، بعيداً عن هيمنة المصدرين وكسراً لتحكمهم على هذا المستوى.

ماحدا بيحقلو يزاود ع الناس بالوطنية

صار الحديث عن همومنا ومعاناتنا ومشاكلنا- اللي ما عاد بيّنت بدايتها من نهايتها- محفوفاً بالخوف والرهبة من كتر التصريحات والمقالات المدبجة اللي بتحمل مضمون التخوين لكل مين بينتقد جهة معينة أو بيشتكي من التراخي بالمسؤوليات وضياعها بالنتيجة، أو حتى إذا حكى عن الفساد والواسطة والمحسوبية اللي بتطلّع العين من فجاجتها، لك ولو كان من باب الفضفضة موأكتر.

■ نوار الدمشقي

حتى صارت مضامين سلب المواطنة والوطنية والتخوين بالفترة الأخيرة على هاد الأساس كأنها فرصة تَكَسّب واستغلال متل غيرها من الفرص اللي بيتكاتر عليها الانتهازيون وبياعو المواقف والمتاجرين فيها.

يعني ما وقفت القصة عند تصريحات بعض المسؤولين اللي بيكونوا عم يحاولوا يردوا ع الانتقادات، لأ: صارت ع صفحات الجرايد وع بعض المواقع الإلكترونية، لك وحتى على بعض صفحات فيسبوك العامة كمان.

يعني كأنو المطلوب من الناس أنو تسكت ع وجعها، ونغض النظر عن اللي عم ينهبها ويستغلها، وتطنش ع اللي عم يتاجر فيها وبحقوقها ليل نهار وعلى عينك يا تاجر.. وإلّا فالويل والثبور وعظائم الأمور، التهم جاهزة عند هدول الأبواق اللي بتبدا باعتبار هدول الناس جهلة ومنساقين.. وبتنتهي باعتبارهم مو وطنيين ويمكن خونة ومرتبطين بقنوات خارجية كمان! هيك وبكل بساطة.. لك في أفظع من هيك قطش ولحش وانعدام مسؤولية وأخلاق كمان؟!

المشكلة أنو اللي عم يتنطح حتى يسكّت الناس وبيستعمل كتير من العبارات الوطنية اللي بيزاود فيها عليهم، وكأنهم ناقصهم وطنية، بكون بشكل مباشر عم يقدم خدمة للفاسدين واللصوص والمستهترين بالبلد، وبالمقابل بيكون هو اللي عم يساعد الأدوات الخارجية حتى تركب موجة المزاودة تبعو وتردها عليه وعلينا وع البلد، ع مبدأ اللي ما بيشوف الشمس من الغربال أعمى، لأنو ما عاد في شي مخبا، غير أنو الوضع من سيئ لأسوأ ع كل المستويات وخاصة المعيشية والخدمية.

فالناس وقت بتحكي عن وجعها وبتفضفض وبتحاول تفصفص المشاكل لتفهم مين المسؤول عنها لتحملوا المسؤولية وتطالب بمحاسبتو ما بتكون غوغاء ولا دهماء، ولا هنن دونكيشوتات ومندسين فيسبوكيين همهم الاستعراض، متل ما انحكى عنهم ببعض وسائل الإعلام، لك هدول كتير عاديين وعفويين ويمكن أقل حقوقهم البقيانة هي أنهم يحكو شوي بعد كل اللي عاشوه وشافوه، ومع هيك في مين بدو يكبتهم ويمنعهم حتى من الحكي!.

وبلا طول سيرة وبدون مزاودات، الدفاع عن الوطن والوطنية بيبدا بأنو تتعزز مواقع المدافعين عنو عنجد، يعني الناس العاديين نفسهم بالنتيجة بغض النظر عن مواقعهم، لأن هدول هنن اللي حمو الوطن كل السنين الماضية، بالمقابل كانوا متحملين كل نتائج الحرب والأزمة ع كتافهم، حرب وجبهات وتشرد ونزوح وقلة وجوع و.. بالوقت اللي اغتنى غيرهم كتير وكبر ع حسابهم وع حساب معاناتهم وع حساب البلد، من سماسرة وتجار حرب وأزمة وفاسدين وغيرهم، ووقت بتتوجه السهام ع هدول بقصد الحد من استغلالهم ومحاسبتهم بيكون الموقف وطني مو خيانة، ووقت بيجي مين بدو يسكت الناس بيكون عملياً عم يحمي هدول، يعني هو اللي مشكوك بموقفو الوطني بالنتيجة..

ووقت بيصير الحكي عن تعزيز مواقع الناس المدافعين عن الوطن والوطنية فيمكن الخطوة الأهم بهاد الاتجاه هي أنو يتحسن الوضع المعيشي لهدول الناس وتتحسن خدماتهم وتنصان كراماتهم، وطبعاً هي من مهام الدولة اللي بمسؤولية الحكومة والمتنفذين، يعني الموضوع مرتبط بشكل مباشر بسياسات الحكومة نفسها، مشان هيك كمان المفروض يكون الانتقاد مشروع ع التقصير بهي المجالات، بدون حساسيات وتسجيل مواقف ومهاترات..

يعني كل الفذلكات تبع مساعي تسكيت الناس مو بمحلها ولا بتنزل لا بميزان ولا بقبان، والغرض منها ما ممكن ينفهم إلا أنو يستمر الوضع ع ما هو عليه من الفساد والنهب والسرقة واللامبالاة والفوضى..

وخيو من الآخر الناس بدها تحكي وتعبر عن أوجاعها وهمومها ومشاكلها، وبدها نوجه الإدانة لكل اللي باع واشترى فيها من جوا ومن برّا كل السنين الماضية ولسا بدو يكمل عليها بمعية أدواتو، بما فيهم اللي عم يحاولوا يسكتوها بالفترة الأخيرة.. واللي عجبو واللي عمرو ما يعجبو.. بكل الأحوال ما حدا بيحقلو ينزع الوطنية منها أو يزاود عليها فيها..

من الآخر الناس بدها تحكي وتعبر عن أوجاعها وهمومها ومشاكلها وبدها نوجه الإدانة لكل اللي باع واشترى فيها من جوا ومن برّا كل السنين الماضية

فيسبوكيات

كان لمناسبة عيد الحب على فيسبوكيات هذا الأسبوع نكهة خاصة، بين الجدية والترويج والسخرية، وحتى التنديد، وبالطبع لم تغب هموم الحياة اليومية ومشاكلها التي انعكست كما هي العادة على الصفحات العامة والخاصة.

ونفتتح فيسبوكياتنا ببوست معمم على الكثير من الصفحات الشخصية والعامة يقول:

– «عيد حب شو!؟.. الواحد من كتر الديون صار يشوف كلمة LOVE كأنها 1574».

على صفحة رئاسة مجلس الوزراء ورد خبر عن مشروع الادّخار السكني وفتح باب الاكتتاب على المساكن فيه، وقد ورد على الخبر الكثير من التعليقات، منها:

– «سلمونا البيوت اللي سجلنا عليها من 2004 بعدين افتحوا اكتتاب جديد».

– «والله حرام عليكن لسا تصرفو مليارات على بيوت 40 متر ووين بمناطق مقطوعة وبسعر قد راتب الموظف الدرجة الأولى بـ20 سنة بدون مايصرف منو شي ارحمو شوي هالمواطن المعتر شوي صغيرة بس».

وحول خبر تخصيص رئيس الحكومة ساعتين ونصف أسبوعياً للقاء المستثمرين الوارد على صفحة الحكومة، نورد بعض ما علق به بعض المواطنين:

– «أي هدول مستثمرين حقن... والمواااطن شو مشانووووو».

«والناس الدراويش.. خصص لهم كل يوم خمس دقايق.. ولا ما في وقت».

«والله فكرته بده يستقبل المواطنين الي ميتين من الجوع حتى يشوف شو وجعهم».

على إحدى الصفحات العامة ورد خبر عن مصدر في وزارة التموين حول سعر مادة الفروج الذي شهد ارتفاعاً بسبب زيادة نفقات التدفئة والأدوية ومستلزمات التربية.،، وقد عقب بعض المواطنين بالتالي:

– «وهي الفروج طاااار وعلا وعلا كتير، طبعاً أخواتو قبلو حلقوا بالعلالي، غاز «مابو»، مازوت هههههه نااااار ومفقود، بنزين شرحو شنو صار ذكي، طيب الدور عمين ياشاطرين، يلا اللي بعدو هاتوا لنشوف».

– «يعني عالسريع كل شغلة بتلاقولا مليون حجة ومليون تبرير أي وبعدين».

– «منيح إذا الصوص عم يتدفا وولادنا بلاهن».

إحدى الصفحات العامة نشرت خبراً حول أرباح سيريتل التي تتجاوز 58 مليار في 2018، وفيما يلي بعض تعليقات المواطنين عليه:

– «واحد معو بكلوريا أدبي حابب يعرف كم صفر بيطلعو هدول».

– «ياريت يتعلمو من شركات الاتصال الثانية على طول عروض بتصب بمصلحة المشترك مو سرقتو».

«وأحلى شي لما بدق والشخص الثاني ما بيسمعك.. بكون سفقوا منك حق الدقيقة».

ونختم مع بوست معمم يقول:

– «اللي زعلان أنو رح يجي عيد الحب وما عندو حبيبة.. اتذكر أنو في عالم مر عليها عيد العمال وما عندا شغل»!.

وناقل الكفر ليس بكافر

ببيلا يلدا بيت سحم سيدي مقداد..

لم تحل مشكلة التزود بالكهرباء في بلدات ببيلا- يلدا- بيت سحم- سيدي مقداد، برغم الوعود الكثيرة، وبرغم الانتظار الطويل المتزامن مع المعاناة، كما ما زالت أغلب الخدمات على حالها من الترهل ما ينعكس سلباً على حياة المواطنين واستقرارهم في هذه البلدات.

■ مراسل قاسيون

مافي كهربا مافي مي مافي شي

بتاريخ 2018/2/2 تم وضع محطة تحويل ببيلا النقالة في الخدمة، وقد ورد على موقع شركة كهرباء ريف دمشق بتاريخ 2018/2/3مايلي: «قامت ورشات الكهرباء بوضع محطة تحويل ببيلا النقالة 20/66 ك.ف بالخدمة باستطاعة 20 م.ف.أ حيث تعتبر المحطة حاجة ملحة للمنطقة لتأمين تغذية كهربائية مستقرة في مناطق كل من ببيلا ، يلدا ، بيت سحم ، سيدي مقداد ، الأندلس».

ماحدا حاسس فينا

المواطنون في هذه البلدات استبشروا خيراً بتركيب المحطة، على أمل أن يستقر واقع التزود بالطاقة الكهربائية، خاصة بعد أن استمر التزود بالطاقة لمدة ثلاثة أيام متتالية بعد تركيب المحطة ووضعها بالخدمة، إلا أن الواقع يشير إلى تراجع هذه الخدمة لاحقاً وبشكل كبير بدلاً من تحسنها.

فقد قال الأهالي بأن ساعات الوصل تراجعت بشكل كبير بعد تركيب المحطة، حيث أصبحت ساعات القطع ستة ساعات متواصلة بمقابل ساعة وصل واحدة فقط، ومع ذلك يتخللها فترات تقطع أيضاً، وأحياناً يستمر القطع المتواصل لأكثر من 48 ساعة في بعض الأحياء.

هذا الواقع المتراجع لم يعرف الأهالي أسبابه ومبرراته، والمشكلة بالنسبة إليهم أكبر من كونها كهربائية تتعلق بالإنارة فقط، وذلك لارتباطها مباشرة بالتزود بالمياه التي تعتبر من الضرورات الحياتية، ناهيك عن ارتباطها بالحرف والورشات والمحال التجارية، التي تعتبر لها أهميتها الخاصة في ظل مساعي إعادة الاستقرار في هذه البلدات، كون غالبية البيوت بحاجة للكثير من عمليات الترميم وإعادة التأهيل التي بجوهرها تعتمد على هذه الورش والحرف والمهن، ووجود الطاقة الكهربائية.

وبحسب أحد المواطنين: «أنا ماعم افهم شي، شو القصة، شو الترتيب ماعاد فهمنا، بتسأل طوارئ الكهربا لا بيعطوك لا حق ولا باطل، بتروح لعند البلدية مالون سائلين».

وقد علقت إحداهن على إحدى الصفحات العامة بقولها: «لك طقينا وكرهنا عيشتنا، عنجد مو معقول وماحدا حاسس فينا، لك أهم شي المي، مي بلا كهربا مافي، حمام مافي، غسيل مافي، لك تدفئة، من جميع النواحي مافي، وبعدين مع هاالعيشة».

البنى التحتية والخدمات على حالها

يشار إلى أن أهالي هذه البلدات بدأوا بالعودة إليها منذ شهر أيار في العام الماضي تقريباً، مع الكثير من الوعود بشأن تحسين الواقع الخدمي باعتباره من أهم عوامل تشجيع هذه العودة تمهيداً للاستقرار واستعادة النشاط الاقتصادي الاجتماعي فيها، لكن هذا الواقع ما زال على حاله تقريباً، حيث يعاني الأهالي من جملة من المشاكل المتعلقة بالبنى التحتية والخدمات العامة.

فالأنقاض ما زالت متراكمة في الكثير من الشوارع والحارات، وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي بحاجة لإعادة التأهيل، المواصلات سيئة وأجورها مرتفعة، الافتقار للمستوصفات والمراكز الصحية، الحاجة لاستكمال افتتاح المدارس، بالإضافة إلى مشاكل القمامة والكلاب الشاردة والقوارض، مع عدم تغييب المعاناة حول تأمين الغاز والمازوت، وحتى الخبز لم تحل مشكلته حيث تباع الربطة بـ 150 ليرة، وهي «بايتة» بحسب الأهالي.

الأهالي في هذه البلدات، يطالبون بحلول إسعافية سريعة لجملة المشاكل المتعلقة بالخدمات والبنى التحتية، وإن كانت مؤقتة، وخاصة ما يتعلق بالطاقة الكهربائية، ريثما تستكمل الحلول النهائية.

فهل من مجيب؟

عدرا العمالية وظاهرة انفلات الأكشاك

تزايدت أعداد الأكشاك والمحال في المدينة العمالية في عدرا بشكل لافت خلال الأشهر القليلة الماضية، ففي كل يوم يظهر كشك جديد بمكان جديد، مع اختلاف المساحات والتصاميم، والخدمات المقدمة عبرها.

■ مراسل قاسيون

هذه الأكشاك يتم إحداثها بموافقة البلدية عملياً، والرخص الممنوحة بحسب الادّعاء تعود لذوي الشهداء استناداً لتعليمات وتوجيهات المحافظة والإدارة المحلية، لكن اللافت في الأمر: أنّ بعض الأكشاك يتم إحداثها في وجائب الأبنية وليس في وجائب البلدية.

الحفاظ على الحقوق

الأهالي في المدينة بشكل عام لم يبدُ اعتراضهم على منح ذوي الشهداء الحق برخصة لإقامة أكشاك خاصة بهم تُعينهم على مواجهة صعوبات الحياة، في ظل قلة فرص العمل، وتردي الوضع المعيشي عموماً، خاصة وأن هذا الحق يعتبر مصاناً بموجب توجيهات وتعليمات ناظمة، لكن ما يعترضون عليه هو التعدي على بعض وجائب الأبنية بهذا الشأن أحياناً، وهي من الحقوق المصانة لسكان هذه الأبنية، علماً أن وجائب البلدية متاحة داخل المدينة.

التعدي على وجائب الأبنية عملياً لم يقتصر على الأكشاك المحدثة مؤخراً باسم ذوي الشهداء، بل بعضها قديم جداً، وهي لم تعدْ على شكل أكشاك، بل أصبحت محالّاً نظامية من حيث المساحة الواسعة والارتفاع والمرافق، وكلها على حساب بعض وجائب الأبنية وبداخلها، وعلى مرأى البلدية ومباركتها، بحيث أصبح سعر المحل من هذه المحال بملايين الليرات، أي: أنها أصبحت فرصة للتربح من خلال عمليات البيع والشراء، أكثر من كونها مقدمة خدمات للمواطنين، وبحسب بعض الأهالي فقد انضمت إليها مؤخراً الأكشاك المحدثة باسم ذوي الشهداء لتدخل معترك التربح والتكسب على أيدي السماسرة في المدينة، والنتيجة أن بعض الأكشاك لم تعد فرصة عمل ومصدر دخل لهؤلاء، بل أصبحت مصدر تربُّحٍ يصب بمصلحة التجار والسماسرة أيضاً، في استغلال مباشر لذوي الشهداء، وللميزة التي تمّت إتاحتها لهم رسمياً.

معادلة ليست عصيّة على الحلّ

لا شك أن الأكشاك المقامة في المدينة تقدم مجموعة من الخدمات التي يحتاجها سكان المدينة، وهم بشكل عام مقدّرون لهذه الخدمات ومتمسكون بها، لكن موضوع إحداث الأكشاك له نواظمه وضوابطه من حيث المساحة والمواصفة والمكان وبدل الأشغال السنوي وغيرها من القضايا الأخرى، وكذلك هي حال الأكشاك التي خصصت رخصها لذوي الشهداء، حيث صدر بشأنها تعليمات ناظمة من قبل وزارة الإدارة المحلية، لتكون بعهدة المحافظات والبلديات على المستوى التنفيذي، والأهالي لا يطالبون إلاّ بالالتزام بهذه النواظم والضوابط، مع الحفاظ على حقوقهم بمتنفساتهم المحيطة بأبنيتهم، كما بحقوقهم بالخدمات المقدمة من خلال هذه الأكشاك.

والسؤال على ألسنتهم يقول: إذا كان حل هذه المعادلة صعباً على البلدية، فماذا بشأن محافظة الريف؟

برسم محافظة ريف دمشق

مسكن الأحلام

نالت مشكلة السكن والإسكان في سورية نصيبها الكافي من الإهمال على مستوى المعالجة الجدية لها، وذلك على مدى عقود طويلة من الزمن، والسبب في ذلك هو أنّ السياسات الحكومية المتبعة طيلة العقود الماضية كانت تقتصر على تقديم حلول جزئية وترقيعية محدودة لها ليس إلا، مع العلم أن هناك وزارة مسماة بوزارة الإسكان، وبرغم وجود مؤسسة حكومية متخصصة بهذا الشأن، وهي معنية مباشرة بهذه المشكلة المزمنة.

■ عاصي اسماعيل

آخر ما حرر بشأن الحلول المحدودة والترقيعية لهذه المشكلة هو ما تم الإعلان عنه مؤخراً من قبل المؤسسة العامة للإسكان حول فتح باب الاكتتاب على مشروع الادخار من أجل السكن في بعض المحافظات، علماً أن بعض مشاريعها لم تُستكمل حتى الآن برغم مرور أكثر من 15 عاماً عليها.

المشروع الجديد

أعلنت المؤسسة العامة للإسكان عبر موقعها الإلكتروني الرسمي بتاريخ 2018/2/13 فتح باب الاكتتاب على مشروع الادخار من أجل السكن في محافظات: ريف دمشق- حمص- حماه- حلب- اللاذقية- السويداء- القنيطرة- درعا، وذلك استناداً لقرار وزير الأشغال العامة والإسكان رقم /407/ تاريخ 2019/2/10، المتضمن شروط الاكتتاب، وعدد المساكن المطروحة للاكتتاب، ومساحتها الوسطية، والقيم التقديرية، ومبلغ التأمين، والدفعة الأولى، والأقساط الشهرية.

كما تضمن القرار تحديد نسبة 50% من المساكن المطروحة لذوي الشهداء ومصابي الحرب، بالإضافة إلى شروط الاكتتاب، وطرق التقدم بالطلبات، وبعض التفصيلات الأخرى، حيث تم تحديد تاريخ 2018/3/17 موعداً لبدء التقدم بالطلبات، وتاريخ 2018/5/16 موعداً نهائياً لاستلام طلبات الاكتتاب.

وفي التفاصيل، بحسب القرار أعلاه، فقد تم تحديد عدد المساكن المطروحة للاكتتاب بـ 12200 مسكن، وفي الجدول المرفق بالقرار تم تحديد المساحة الوسطية للمسكن من 40– 60 متراً مربعاً، بقيمة تقديرية وسطية 7,500,000 ليرة، والدفعة النقدية الأولى مبلغ 1,800,000 ليرة، تتضمن مبلغ تأمين الاكتتاب البالغ 500,000 ليرة، والقسط الشهري 20,000 ليرة.

تنفيذ مفتوح المدة لكل مليء وطويل عمر

لا شك أن المبلغ المطلوب كدفعة أولى مع مبلغ الضمان يعتبر كبيراً بالنسبة لعموم المواطنين، وخاصة محدودي الدخل والمفقرين، الباحثين عن مأوى وفرصة للسكن في بيت صحي يتمتع بالمواصفات الفنية والهندسية التي تجعله آمناً على حياتهم ومستقبلهم، خاصة في ظل تدني مستويات الأجور، والسياسات الحكومية المجمدة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً: أن القسط الشهري البالغ 20 ألف ليرة يعتبر كبيراً جداً بالمقارنة مع معدلات الأجور الوسطية البالغة بحدود 30 ألف ليرة، كما أن المساحات المعلن عنها تعتبر صغيرة جداً، وهي بالكاد تناسب أسرة صغيرة قيد التأسيس، ولعل «فرصة» الاكتتاب ستكون بالنتيجة حكراً على شريحة محدودة تمتلك هذا المبلغ النقدي بهذه الظروف، وباستطاعتها تسديد القسط الشهري المطلوب، خاصة وأن عدد المساكن المطروح الاكتتاب عليها يعتبر ضئيلاً جداً بالمقارنة مع الحاجات المتنامية في المحافظات الثمانية الواردة بمتن القرار، وفي ظل ظروف الحرب والأزمة والدمار والتشرد والنزوح.

أما اللافت في القرار والإعلان والتفصيلات المتعلقة به فقد كان غياب مدة التنفيذ ومواعيد التخصيص، حيث لم يتم إيراد أية معلومة حول ذلك على الإطلاق في متن القرار أو الإعلان، وتُرك الحبل على الغارب على هذا المستوى بعهدة المؤسسة العامة للإسكان التي أصبحت بحلٍ رسمي من المسؤولية بهذا الخصوص، وما على المكتتبين إلا الرضوخ لمشيئة المؤسسة وظروفها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المؤسسة أصلاً متنصلة من التزاماتها الزمنية المرتبطة بالمشاريع المعلنة من قبلها سابقاً، والأدلة والأمثلة كثيرة على ذلك، والتوضيح الوحيد الذي تم تداوله عبر وسائل الإعلام حول ذلك كان على لسان معاون وزير الإسكان بعد يومين من الإعلان: أن المساكن المطروحة للاكتتاب سيتم تسليمها خلال 5 سنوات، ولا ندري مدى التزام المؤسسة بمضمون هذا التصريح؟!.

أما الأكثر غرابة فقد كان ما تضمنه القرار في مادته الثامنة المتضمنة:

يمنح المصرف العقاري كل من يرغب من المخصصين قرضاً وفق الحدود التي يسمح بها قانون المصرف وأنظمته لتسديد القيمة التخمينية لمساكنهم.

يترتب على المُخَصَّص الذي لا يكفي قرضه لتسديد كامل رصيد القيمة التخمينية للمسكن أن يكمل تسديد الفرق نقداً.

يترتب على المُخَصَّص الذي لا يرغب في الحصول على قرض من المصرف العقاري أن يسدد رصيد القيمة التخمينية للمسكن نقداً.

أي: أن البعض من المكتتبين سيضطرون لتسديد مبالغ نقدية كبيرة عند التخصيص في حال لم يكف القرض العقاري لتسديد كامل القيمة التخمينية، وهؤلاء سيضطرون ربما للتنازل عن الاكتتاب، ما يعني أنه سلفاً تم استكمال التمهيد لفتح باب الاتجار والسمسرة بهذا المشروع لمصلحة الشريحة المليئة من أصحاب رؤوس الأموال دون سواهم.

معطيات رقمية

بحسب الإعلان ومفرداته يمكن أن نستخلص الأرقام التالية:

المؤسسة ستجمع لقاء عمليات الاكتتاب المعلن عنها مبلغ وقدره 21,960,000,000 ليرة، أي بحدود 22 مليار ليرة سورية، وذلك لقاء الاكتتاب الأولي كدفعة أولى، مع الأخذ بعين الاعتبار ما سيتم وضعه بحسابها كمبلغ ضمان وقدره 500 ألف ليرة من جميع المتقدمين بطلباتهم، والتي ستبقى في حسابها لحين الانتهاء من إجراءات القرعة، والفترة الزمنية التي سينتظرها من لم يسعفهم حظهم من هؤلاء لاستعادة هذا المبلغ لاحقاً، وللمقارنة فإن الاعتمادات الاستثمارية المخصصة للمؤسسة في موازنتها لعام 2018 كانت بحدود 33 مليار ليرة.

بحسب القيمة التخمينية المعلنة، فإن مبلغ 22 مليار ليرة الذي سيتم حصاده في حسابات المؤسسة خلال الشهرين القادمين، يمكن أن ينفذ به بحدود 2933 مسكناً من أصل 12200 مسكن معدٌ للاكتتاب، بشكل مباشر دون اللجوء للاقتراض من العقاري، ودون أي تمويل من المؤسسة.

سعر المتر المربع يتراوح بين 125000– 187500 ليرة بحسب المساحة والقيمة التخمينية المعلنة البالغة سبعة ملايين ونصف، بغض النظر عن الموقع، وبعده وقربه من مركز المحافظة المكتتب فيها، علماً بأن نسبة الإكساء ستكون 80% فقط حسب ما هو معلن، وبحسب بعض المواطنين فإن هذا السعر يعتبر مرتفعاً، خاصة وأن الأراضي التي ستقام عليها المشاريع بعيدة جداً عن مراكز المدن.

المكتتب الفائز بالقرعة سيترتب عليه قسط شهري 20 ألف ليرة، لمدة 300 شهر، أي 25 سنة بواقع 240 ألف بالسنة، وذلك بحال التزمت المؤسسة بالقيمة التخمينية المعلنة، ولم ترفعها بمرور الوقت كما عودتنا.

وعلى المستوى الرقمي أيضاً ربما تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد المساكن المنجزة منذ إحداث المؤسسة وحتى نهاية عام 2018 هو 74441 مسكن، موزعة بين الشعبي والشبابي والادخار والعمالي وأساتذة الجامعات، في جميع محافظات القطر، وذلك بحسب ما ورد على الموقع الرسمي للمؤسسة، علماً أنها محدثة منذ عام 1961، أي 58 عاماً وبمعدل وسطي 1284 مسكناً في العام، ولكم أن تتخيلوا كم ستطول مدة التنفيذ للمشروع الحالي في ظل معدلات التنفيذ هذه.

المبلغ المطلوب كدفعة أولى مع مبلغ الضمان يعتبر كبيراً بالنسبة لعموم المواطنين وخاصة محدودي الدخل والمفقرين

بيع الأمل

القرار والإعلان أعلاه تباينت حوله مواقف وآراء المواطنين، وخاصة من عانى وما زال من مشاريع المؤسسة السابقة في ظل التحلل من التزاماتها على مستوى القيمة التخمينية ومآلها، والمدة الزمنية المعلنة للتخصيص والتسليم.

وفيما يلي بعض من تعليقات المواطنين حول الإعلان أعلاه، والتي وردت على بعض صفحات «فيسبوك» العامة:

"مليون وثمانمئة ألف ليرة دفعة أولى!! مافي فقير ومعتّر ومهجّر معو هيك مبلغ !! الله الله يا رشيدة".

"وزارة الإسكان توفي بوعودها السابقه بعدين تعمل شي جديد، وشو صار بسكن الشبابي تسجيل 2004.. رح انختير وما استلمنا".

"شو هاي الشقة يلي مساحتها 40 متر وحقها بيصل 8 مليون، شو مستغبين الشعب ولا شو".

"تورطنا وسجلنا بأول الأزمة بمشروع «معرونة» ودفعنا والقسط الشهري 7500 وبس تتأخر بتدفع غرامة ولهلق مافي شي...!!!".

"الاستلام مو مهم المهم الاكتتاب، وما أصعب العيش لولا فسحة الأمل عم يبيعوكم أمل شو بدكم أحسن من هيك".

«قدَر» السياسات!

أخيراً، لا بد من التساؤل عن جدوى السياسات الحكومية بما يخص معالجة مشكلة السكن والإسكان المتفاقمة، في ظل محدودية المشاريع السكنية التي يتم الإعلان عنها وتنفيذها وفقاً للشكل والمضمون أعلاه، وفي ظل الحاجات المتنامية للسكن عاماً بعد آخر؟

فالحق بالسكن الصحي، الآمن فنياً وهندسياً، والمؤمن خدمياً، أصبح حكراً على المليئين من أصحاب المال والثروات فقط لا غير، ليس على مستوى ما يتم تنفيذه من قبل الجمعيات والمشاريع الكبيرة والصغيرة الخاصة فقط، بل على مستوى ما يتم تنفيذه من قبل المؤسسة الحكومية المعنية بهذا الشأن أيضاً!.

أمّا الأنكى فهو الاستغراب والدهشة من اتساع مناطق العشوائيات وتزايد معدلات المخالفات السكنية داخل المدن وبمحيطها، طبعاً على حساب المفقرين وسلامتهم وخدماتهم ومعيشتهم، وكأنها قدر لا مفرّ منه بالنسبة لهؤلاء، فلا حلول على ما يبدو لمشكلة السكن والإسكان في ظل الاستمرار بنفس سياسات «القدَر الكافرة» المحابية لأصحاب الثروات دون سواهم، والمتبعة منذ عقود!.

«بعد عام حافل بالجهد المضاعف والعطاء المخلص المبذول من قبل فريق عمل شركة سيريتل موبايل تيليكوم، وعلى رأسهم مجلس إدارة الشركة الموقر، استطاعت الشركة تعزيز مكانتها» هذا ما ورد في استمارة الإفصاح الأولي لسيريتل 2018، حيث عززت الشركة مكانتها بالفعل، وحققت زيادة في الربح 40%، ولكن هل كان هذا فعلاً بفضل «مضاعفة جهود مجلس الإدارة الموقر»؟!

19 مليار ليرة جديدة من الحكومة لسيريتل

تحقق شركات الاتصالات نسب نمو استثنائية لا يحققها أي قطاع في سورية، التي لا يزال ناتجها الإجمالي متراجعاً ونشاطها الاقتصادي يتآكل.. ولكن القفزات في رقم ربح شركة الاتصالات الخليوية استثنائية في العامين الماضيين، حيث انتقل من 30 مليار ليرة في 2016، إلى 50 مليار ليرة في 2017، إلى 70 مليار ليرة في 2018 تقريباً.

أما من أين تأتي هذه الزيادة؟ فهي تأتي بطبيعة الحال من توسيع أعمال الشركة، التي تمتلك نصف سوق القطاع الحيوي الذي يحتاجه ويستهلكه الجميع. ولكن زيادة أخرى في الإيرادات هذا العام تأتي مباشرة من المال العام، ونتيجة لانخفاض حصة الحكومة السورية، من 31,5% وصولاً إلى 21,5%، كما يورد التقرير. حيث عوضاً عن أن تحصل الحكومة على 55 مليار ليرة من الإيرادات، ستحصل على 36 ملياراً تقريباً، والفارق 19 مليار ليرة محول من الحكومة لسيريتل.

خسارة المليارات «نظامية» ووفق العقد

قدمت الحكومة نسبة 10% جديدة من حصتها بالإيرادات للشركة، ملتزمة بالعقد الموقع بينها وبين الشركة. وذلك بعد أن تم في مطلع 2015، تبديل العقد السابق، حيث كان من المفترض أن يكون 100% من الإيرادات للمال العام منذ العام الماضي، أو بالحد الأدنى نسبة 60% لو حافظنا على النسبة الأعلى في العقد المبدّل.

أي: كان من الممكن أن تحصل الحكومة على 110 مليارات ليرة من إيرادات سيريتل لعام 2018 بناء على حصة 60%، ولكنها اكتفت بـ 37 مليار ليرة ونسبة 20% فقط. وتخلت عن أكثر من 70 مليار ليرة ممكنة.

ينبغي التذكير بأنه بالاتفاق بين الحكومة والشركات المشغلة، تم تبديل عقود تشغيل الخليوي، في التاريخ الذي استحق إعادة ملكيتها وإيراداتها للحكومة. ففي عام 2015 وبناء على عقد ترخيص تشغيل شبكة الاتصالات العمومية الناقلة، دفعت الشركة بدل الترخيص الابتدائي البالغ: 25 مليار ليرة، الذي يعادل نصف ربح سنة واحدة مثل 2018!

ومقابل هذا المبلغ، تخلت الحكومة عن حصتها من المال العام، لتنخفض إلى 50% في عام 2015، وإلى 30% في 2016–2017، ثم تنخفض إلى 20% طوال مدة العقد البالغ 20 عاماً، قابلة للتجديد. بينما كان من المفترض أن ينتهي العقد بعد 2016 وتعود 100% من الإيرادات للمال العام.

قد تبلغ أرباح أكبر مساهِمَين في سيريتل في عام 2018: 30 مليار ليرة و6 أضعاف أجور 3490 موظفاً!

7% للموظفين و80% للمالكين والباقي للإدارة

مقابل هذه الميزات– والميزة الأساسية في احتكار استثنائي لقطاع حيوي هام– فإن الشركة تدفع نسبة 15% من ربحها للضريبة، أي: تدفع نسبة أقل من نسبة ضريبة الدخل المطبقة على الشريحة الخامسة من الأجور التي يندرج ضمنها أغلب موظفي سيريتل، بأجور أعلى من 50 ألف ليرة. وبالعودة إلى النسب الاستثنائية والنمو، والجهد المبذول مقابله، يمكن التدقيق في حصة أجور عمال الشركة الذين يبلغ عددهم 3490 موظفاً وحصتهم من هذه الأرباح.

ليتبين أنه في عام 2017 مثلاً، كانت كتلة الرواتب والأجور والمكافآت لموظفي سيريتل 4,9 مليار ليرة. بينما أتعاب الإدارة 8,2 مليار ليرة. وفق البيان المالي النهائي لعام 2017.

ما يعني: أنه من أصل كتلة أرباح وأجور في عام 2017، بلغت بمجموعها 62 مليار ليرة، فإن الأجور حصلت على نسبة 7% فقط، والإدارة حصلت على 13%، بينما بلغت حصة المالكين من الربح 80%.

ومن بين هؤلاء المالكين فإن أكبر مساهمين يحصلان على أكثر من نصفها 42%.

حيث قد تبلغ أرباح أكبر مساهمَين في سيريتل في عام 2018: 30 مليار ليرة، و6 أضعاف أجور 3490 موظفاً!

الإيرادات التي تخلت عنها الحكومة سنوياً لصالح سيريتل - مليار ليرة

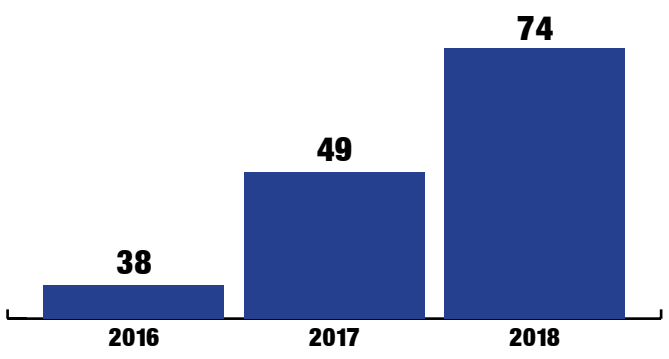

*الفرق بين ما حصلت عليه الحكومة فعلياً، وما كان يمكن أن تحصل عليه فيما لو أبقت حصتها عند 60%، كما في العام الأخير للعقد السابق.

توزع الربح والأجر في سيريتل

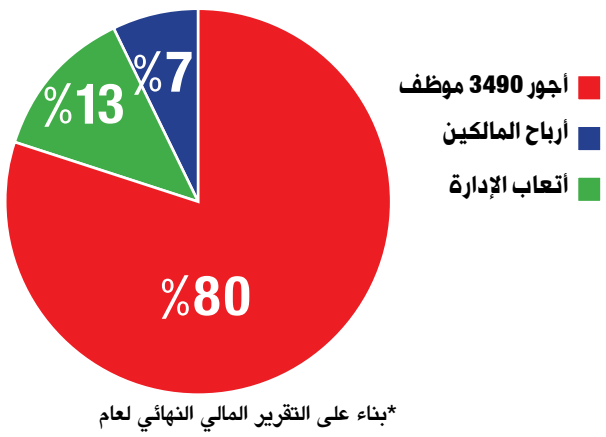

*بناء على التقرير المالي النهائي لعام

الغاز والنفط لن يؤمنا 10 مليار دولار سنوياً

صرح وزير النفط السوري بأن إيرادات النفط والغاز وغيرها من الثروات المعدنية ستكون من أهم إيرادات تمويل سورية ما بعد الحرب... معتبراً أن سورية خلال ثلاث سنوات ستستطيع أن تستعيد إنتاجها النفطي كما كان قبل الحرب وربما أفضل. فهل سنعود إلى سابق العهد في اقتصاد يتكئ على ريع استخراج الثروات الباطنية؟!

■ ليلى نصر

قد لا يكون من الصعب العودة إلى مستويات إنتاج ما قبل الأزمة من النفط والغاز بعد ثلاث سنوات.. فعملياً عادت حقول منطقة البادية للعمل بنسبة زيادة 50% في إنتاج المنطقة بين عامي 2016 والعام الحالي، كما قالت تصريحات سابقة لوزير النفط السوري. ولكنها احتاجت عملياً إلى 295 مليار ليرة لإعادة تأهيلها، المبالغ التي يمكن تحصيلها بأقل من عامين من مبيعات المحروقات.

9 مليار من النفط وواحد من الغاز

إن أكثر من 80% من مقدرات الإنتاج النفطي والغازي السوري، لا تزال في المنطقة الشمالية الشرقية. ولكن حتى باستعادة ترابط الإنتاج النفطي السوري، وعودته إلى مستواه السابق.. فإننا نتحدث عن إنتاج يقارب 385 ألف برميل يومياً بأحسن الأحوال وأسرع التوقيتات، وهو ما يقارب 9 مليارات دولار سنوياً وفق أسعار النفط الحالية. بالإضافة إلى 21 مليون متر مكعب يومياً من الغاز، وحوالي 1 مليار دولار سنوياً.

أي: أننا نتحدث عن قيمة لإنتاج النفط والغاز تقارب 10 مليار دولار سنوياً، في حال العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة. وهو مبلغ قليل إذا ما قيس بحاجات إعادة الإعمار التي وصلت تقديراتها إلى 500 مليار دولار.

50% أم 70% للشركات؟

كما أنه ينبغي التذكّر بأن هذه الإيرادات من قطاع الصناعات الاستخراجية، كانت تعتمد، على شراكات استثمارية في التشغيل... حيث كانت الشركات الغربية وعموم الشركات العاملة في سورية، ووكلائها المحليين، تحصل على نصف الإيرادات النفطية تقريباً، وحصة 49% منها. فإذا ما كان الحال سيبقى كما هو في عقود التشغيل السابقة فإننا نتحدث عن إيرادات نفط وغاز عامة تقارب 5 مليارات دولار سنوياً.

وإذا ما كان إنتاج النفط في الحقول التي يمكن أن يعاد تحريرها، سيشغل وفق عقود استثمارية جديدة... عندها علينا أن نتوقع أن تصل حصة المستثمرين إلى 70%! هذا إذا ما بقيت الحكومة على ما هي عليه من «أداء تفاوضي ضعيف» مع المستثمرين في القطاعات الحيوية، كما حصل مع استثمار الفوسفات مثلاً.. وبهذه الحالة يعود للمال العام 30% فقط، لنتحدث عن إيرادات من النفط والغاز لا تتعدى 3 مليارات دولار سنوياً.

وأخيراً، هذه الـ 3 مليارات دولار، تعود للحكومة عندما تبيعنا النفط والغاز محرّرة وبالأسعار العالمية، كما هو الحال الآن. أي: أنها ستكون مـوارداً للمال العام ليعزز إعمار الاقتصاد السوري، ولكن مقبوض ربحها من الاقتصاد السوري واستهلاكه للطاقة!

لا ينبغي التعامل مع النفط والغاز كمورد مالي فمقابل حاجات 500 مليار دولار لن يؤمن النفط والغاز عشرة منها سنوياً

قطاع النفط والغاز ينبغي أن يكون منتجاً بموارد واستثمارات محلية، ليؤمن الطاقة الكافية والرخيصة للاقتصاد السوري في المرحلة القادمة، الذي بتخفيض كلف الطاقة فيه، تتأمن أهم رافعة إنتاجية تسرّع عملية إعادة الإعمار.

رافعة إنتاجية لا مورد مالي

يقتضي تحويل قطاع الصناعة الاستخراجية لمصدر داعم للإعمار في المرحلة اللاحقة، وألّا يتم التعامل مع هذا القطاع كما في مرحلة الأزمة.. حيث تم الاعتماد على رفع أسعاره وتحريرها، لتتحول أرباحه والأموال الواردة من استهلاكه إلى مصدر التمويل الحكومي الأساسي.. ولكن الثمن كان غالياً وعلى حساب رفع مستويات التضخم بشكل قياسي، وإعاقة استمرار وتوسع بقايا الإنتاج.

في المرحلة القادمة، لا يمكن أن يكون قطاع الصناعة الاستخراجية داعماً لعملية إعادة الإعمار، إلا إذا تم التعامل معه على أنه ملكية عامة... أي: الوصول إلى تقليص حصة المستثمرين فيه إلى حدود الصفر، وإيجاد طرق ليتحول النفط والغاز المحلي إلى رافعة إنتاجية، عوضاً عن «حصّالة مالية»، الأمر الذي يتطلب تخفيض أسعاره لتقترب قليلاً من التكلفة... حيث في سورية، كانت ولا تزال، التكلفة الفعلية لاستخراج النفط والغاز المحلي أقل من 10% من سعر المبيع!

منازل الإسكان الجديدة: بكم تبيعنا الحكومة أرضنا؟

تبلغ تكاليف إنشاء منزل من 100 متر مربع ما يقارب 3 مليون ليرة على الهيكل، بينما قد ترفع الكسوة الممتازة السعر إلى 5 مليون ليرة... هذا ما قدرته قاسيون في عام 2018، أي: أن تكاليف المتر المربع إنشاء وكسوة تقارب: 50 ألف ليرة.

المؤسسة العامة للإسكان، وبعد طول انتظار أعلنت عن المساكن المطروحة للاكتتاب في 9 محافظات سورية، التي تسلمها مكسية بنسبة 80%، وكسوة متوسطة إن لم نقل رديئة.

وهذه المنازل التي سيكون سعرها الوسطي 7,5 مليون ليرة، ستكون مساحتها الوسطية أيضاً: 50 متراً مربع كاملة... أي: بسعر بيع وسطي للمتر: 150 ألف ليرة.

إن هذا يعني أن الحكومة تُسعّر المتر بثلاثة أضعاف التكلفة الإنشائية، إذا ما افترضنا أن المؤسسة العامة للإسكان تتكلف على المتر إنشاء وكسوة 50 ألف ليرة.

وإذا ما كانت التكلفة 150 ألف ليرة للمتر، منها 50 ألف ليرة تكلفة إنشائية، فإن الباقي يجب أن يكون ريع أرض وأرباح متعهدين.

فهل يمكن أن تشرح لنا الحكومة: بكم تبيعنا الأراضي العامة؟ وكم تعطي الشركات المتعهدة ربحاً مقابل «علب الكبريت» المسماة مساكن، التي دفعتها الأولى تعادل الأجر الوسطي لخمس سنوات، وأقساطها الشهرية تعادل نسبة 60% تقريباً من الأجر الوسطي!

يُذكر أنّ الحكومة صرحت أنها قد تُعطي المستثمرين أراضي مجانية بداعي الدعم، وآخرها كان لمعمل أدوية سرطانية... فمن يعلم لربما يبيعنا المستثمر المذكور أدوية السرطان مجاناً!

الحرب التجارية مستمرة.. لإيقاف الصين!

رغم المفاوضات بين الولايات المتحدة والصين حول الحرب التجارية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى الآن.. المفاوضات في الأسبوع الماضي استهدفت عملياً الوصول إلى اتفاق قبل 1 آذار، وهو موعد تطبيق تعرفات جمركية أمريكية أوسع على البضائع الصينية.

حتى الآن فرضت الولايات المتحدة تعرفة بمقدار يقارب 250 مليار دولار على البضائع الصينيّة، وردّت الصين بتعرفة على البضائع الأمريكية 110 مليار دولار. وتهدد الإدارة الأمريكية بتعرفة إضافية تصل إلى 267 مليار دولار، والتي ستطال كل المستوردات الصينية إلى الولايات المتحدة.

ليكون مجموع التعرفات الجمركية الأمريكية المطبقة، والمزمع تطبيقها يقارب 506 مليارات دولار، بينما التعرفات الصينية المطبقة تصل إلى 130 مليار دولار حتى الآن.

آثار المعركة التجارية

لم تظهر مجمل آثار الحرب التجارية بين البلدين، ولكن يشير بعض الخبراء أن الحرب التجارية لم تحمل إلى الآن أثراً على قطاع الحديد الصيني على سبيل المثال، وهو من أول القطاعات التي طبقت عليها التعرفات. فالقطاع تلقّى دعماً في الصين من تسارع الطلب المحلي، ورغم تراجع صادرات الحديد والألمنيوم بنسبة 8% في العام الماضي، إلّا أن هذا التراجع لم يؤثر على عمليات الإنتاج الإجمالي، فالصين زادت من إنتاجها للحديد في 2018، من 831 مليون طن إلى 928 مليون طن، لتنتج ما يقارب نصف الإنتاج العالمي.

ساعد تسارع الطلب المحلي لتعويض خسارات الصادرات، وبالمقارنة فإن صناعة الحديد الأمريكي في العام الماضي تراجعت بمقدار 86,7 مليون طن.

التعرفة الجمركية لم تؤثر على القطاع الصيني، لأن مشتريات الولايات المتحدة من الحديد الصيني، تتراجع منذ عقد تقريباً: حيث تراجعت من 5,4 مليون طن في 2006، إلى 1,2 مليون طن في عام 2017. وهي اليوم تشكل نسبة 2% فقط من واردات الحديد الأمريكية. بينما تبيع الصين معادنها اليوم داخل الصين وإلى الدول الآسيوية الأخرى بالدرجة الأولى.

الاستثمارات الخارجية

على مستوى الاستثمارات يبدو أن الحرب التجارية الأمريكية لم تؤثر على الاستثمارات الأمريكية في الصين، إذ لا زالت تتوجه إلى الصين وتحديداً في القطاعات الحساسة: كالصناعات عالية التكنولوجية التي نمت فيها الاستثمارات الأجنبية بنسبة 40,9% في سنة واحدة. وزارة التجارة الصينية صرحت بأن القطاعات الأساسية في مجالات المعلومات وتكنولوجيا التواصل، وخدمات التطوير والتصميم، وقطاع المعدات العلمية والتكنولوجية، قد نمت بنسب: 168,6%، 35,8%، و62,9% على التوالي.

إجمالي الاستثمار الآتي إلى الصين من الولايات المتحدة قد ازداد بنسبة 124,6%، على الرغم من أن مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الصين قد تراجع بنسبة 4,8%.

تدفقات الأموال إلى الصين قاربت 234 مليار دولار في 2018، بارتفاع بمقدار الثلث عن مستوى عام 2016، بينما خرج منها ما يقارب 102 مليار دولار، لتعود التدفقات الصافية، وهي الفرق بين الداخل والخارج إلى مستوى 123 مليار دولار، قريبة من مستوى 2006–2007. ومن المتوقع أن تزداد إلى حدود 230 مليار دولار بين 2019–2030، وفق توقعات روبين شنغ اقتصادي في مورغان ستانلي.

تريد الولايات المتحدة من الصين أن تصبح بلداً صاعداً اعتيادياً ولكن الصين لا تريد ذلك

ثلاث «مشاكل كبرى» لن تحل

في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة هنالك ثلاثة عناوين أساسية من الصعب التوافق عليها، حيث لن ترضى الصين بالتراجع فيها جميعاً، بينما تضغط الولايات المتحدة في هذه المواضع تحديداً.

أولاً حقوق الملكية: حيث تتهم الولايات المتحدة الصين بسرقة حقوق ملكية الشركات الأمريكية، عبر إجبارهم بنقل التكنولوجيا إلى الصين. الصين ردّت عبر إنشاء محكمة حقوق ملكية وسن قوانين لتنظيم العملية. ولكن الولايات المتحدة لا تريد التجاوب مع هذا الطرح القانوني، إذ تقول بأن القضاء الصيني تحت سيطرة الحزب الشيوعي، وأنه لن يحكم لصالح الشركات الأمريكية.

ثانياً: الوصول إلى الأسواق: إن نجاح الاقتصاد الصيني بُني على خلفية التخطيط الاقتصادي، ووضع أهدافاً محددةً ومصممة للشركات الحكومية الكبرى. وهذا على العكس من نموذج الأعمال الصيني الأمريكي. الولايات المتحدة تعتبر أن الصين تدعم شركاتها الحكومية بشكل غير عادل، وتعطيها القروض منخفضة التكلفة، لمساعدته على المنافسة في الأسواق الخارجية العالمية، وتحديداً في قطاعات: مثل صناعات الفضاء.

ثالثاً: مشروع صنع في الصين 2025: خريطة الطريق الصناعية الصينية، قد تكون الجدار الأعلى بين البلدين، وهي قد أرعبت الأمريكيين، الذين اعتبروها تحدياً مباشراً للقيادة الاستثنائية الأمريكية في قطاعات، مثل: الفضاء، وأشباه المُوصلات، وG5. الأهداف الصينية في القطاعات عالية التكنولوجية، هي عملياً المطبّ الأكبر بين الطرفين. «ما تريده الولايات المتحدة فعلياً هو أن تغير الهيكلية الاقتصادية للصين.. هذا ما قاله البرفسور كروستوفر بالدنغ من جامعة بكين. تريد الولايات المتحدة من الصين أن تصبح بلداً صاعداً اعتيادياً، ولكن الصين لا تريد ذلك»..

الدَّين الأمريكي إلى 22 تريليون

وصل الدَّين الحكومي الأمريكي إلى مستوى قياسي جديد: 22 تريليون «ألف مليار» دولار، انطلاقاً من 19,95 تريليون دولار عند بداية ولاية ترامب، في 20–1–2017. والدَّين الحكومي، هو: مجموع العجوزات الحكومية، المتراكمة منذ مطلع الألفية. حيث يشكل دَين هذا العام ما يقارب 897 مليار دولار، وهي الزيادة في نفقات الحكومة الأمريكية عن إيراداتها، حيث ازداد هذا العجز بنسبة 15% عن العام الماضي.

يُذكر أنّ الدَّين الأمريكي يفوق الناتج الإجمالي الأمريكي الذي يُقدّر بحوالي 19 تريليون دولار في عام 2017.

الغاز يسري والعقوبات تحاول وقفه

من المتوقع أن يتم تطبيق حزمة عقوبات أمريكية جديدة على روسيا، تستهدف بالدرجة الأولى خط غاز السيل الشمالي، الممتد من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق. وعلى إثر هذا فإن وزير المالية الروسي قد صرح بأن موسكو ستقيم المشروع حتى لو على حسابها، في حال تراجع المستثمرين. بينما التصريحات الرسمية في ألمانيا أصبحت تؤكد أنه لا إمكانية للعودة عن المشروع. العقوبات المقترحة من المتوقع أن تطال الدَّين الخارجي الروسي، وقطاعي البنوك والطاقة، بما فيها مشاريع الغاز الممسال.

أمازون تدفع ضريبة: صفر $

بلغت أرباح شركة أمازون 11 مليار دولار في العام الماضي، ومقابل هذا الربح فإن الشركة دفعت صفر دولار ضريبة، للعام الثاني على التوالي، بعد التخفيض الضريبي الذي أعلنه الرئيس الأمريكي ترامب.

ولكن التشريع الأمريكي الجديد خفض ضريبة الشركات من 35% إلى 21%. ومع هذا فإن أمازون التي كفيرها من كبريات الشركات تستطيع أن تخفي أموالها عن الرقابة الضريبة عبر إخراجها للخارج. بل وتطالب أمازون حكومة الولايات المتحدة بتعويض ضريبي يقارب 129 مليون دولار، كما حصلت على عروض وتسهيلات بقيمة 137 مليون دولار من ولايتي فرجينيا ونيويورك لتقيم مراكزها الجديدة فيها!

الغاز بموجب البطاقة و10% خارج تغطية الذكاء

الغاز المنزلي أصبح بموجب البطاقة الذكية أيضاً، خبر تلقاه المواطنون بالكثير من الاستغراب والدهشة، خاصة بعد معاناتهم مع ذكاء البطاقة الفترة الماضية من خلال تطبيق العمل بموجبها، والأكثر دهشة هم من لا يستطيعون الحصول على البطاقة الذكية، حيث خانها الذكاء باستثناء هؤلاء من تعليمات الحصول عليها.

■ مراسل قاسيون

فقد أعلن وزير النفط مطلع الشهر أنه: «سيتم اعتماد نظام البطاقة الذكية لتوزيع الغاز خلال الفترة المقبلة، مبيناً أن الرؤية جاهزة وتمت دراسة توزيع المادة عبر البطاقة ليكون جزءاً من عملية التوزيع، مؤكداً أنه: «خلال أيام قليلة سيتم تطبيق نظام البطاقة لتوزيع الغاز في مدينة اللاذقية بشكل أولي».

الحالات الاستثنائية قيد الدرس

لم يطل الأمر، فبعد أيام قليلة من التصريح أعلاه، نقل على لسان مدير غاز دمشق وريفها عبر إحدى الصحف الرسمية، أن: «موضوع تطبيق البطاقة الذكية على الغاز المنزلي قيد الدراسة حالياً، وسيبت به قريباً، متوقعاً ألّا تقل الكمية المخصصة لكل عائلة عن أسطوانتين في الشهر»، وقد ذكر أيضاً أنه: «سيتم مراعاة الكميات التي ستصبح استحقاق كل عائلة، بحيث يكون ما سيتم تخصيصه في فصل الشتاء أكثر من مخصصات العائلة في الصيف».

وفي توضيح إضافي حول من لا يستطيعون الحصول على البطاقة الذكية، قال مدير فرع الغاز بدمشق وريفها عبر إحدى الإذاعات: «بالنسبة للأشخاص الذين لا يمتلكون دفتر عائلة لاستلام البطاقة الذكية «العازب- الطالب- الموظف وغيرهم»، ستدرس أوضاعهم للحصول على المادة، إلى جانب إمكانية مراجعة شركة تكامل للحصول على الإجراءات اللازمة لهم والتي تتضمن تقديم أوراق مثل: «سند إقامة- إثبات حالة طلاق- بيان طلاق- فاتورة كهرباء- سند ملكية» وذلك تبعاً للحالة الخاصة بهم».

في التنفيذ والاستثناءات لم تحل مشاكلها

في مدينة اللاذقية تم البدء بتوزيع الغاز بموجب البطاقة الذكية، وذلك حسب تصريح مدير فرع الغاز بالمدينة، وقد ظهرت خلال التنفيذ الحالات التي لم تُلحظ احتياجاتها من المادة بموجب البطاقة، وقد تحدث مدير الفرع عن ذلك عبر إحدى الإذاعات بقوله: «بالنسبة للأشخاص غير المتزوجين والذين لا يستطيعون الحصول على بطاقة ذكية، يجري تسجيل لوائح اسمية في مناطق سكنهم بالتعاون مع المخاتير ولجان الأحياء، معتبراً أن مثل هذه الحالات لا تتجاوز أكثر من 10 بالمئة».

بمعنى آخر فقد تم البدء بالعمل بتوزيع مادة الغاز المنزلي بموجب البطاقة الذكية بالرغم من عدم استكمال التعليمات الخاصة بالحالات الاستثنائية التي تحتاج كغيرها لهذه المادة الضرورية، وأصبحت خارج التغطية عملياً، ما يعني اضطرارها للجوء إلى السوق السوداء لتأمين هذه الحاجة، وبالحد الأدنى، ريثما يتم اعتماد الآلية المناسبة والذكية لتوفير المادة لهم.

الالتفاف على الذكاء

لن نطيل الحديث عن البطاقة الذكية وكيف يخونها هذا الذكاء على أيدي المنتفعين والفاسدين، في آلية جديدة ملتفة على هذا الذكاء تم ابتداعها من قبل هؤلاء، ليس على مستوى مادة مازوت التدفئة فقط، بل على مستوى بنزين السيارات أيضاً، ولعل أكبر دليل على ذلك هو ما تم الإعلان رسمياً عنه حول إغلاق بعض الكازيات خلال الفترة الماضية بسبب ضبطها من خلال سوء استخدامها للبطاقة الذكية، وغيرها من الأمثلة الأخرى، حيث ما زالت تتوفر في السوق السوداء كميات من المازوت والبنزين والغاز، ليتم استغلال المحتاجين عبر بيعها لهم بالسعر الاحتكاري اضطراراً، والذين سيضاف إليهم فقط نسبة 10% من المواطنين ممن لم تتم تغطيتهم بتعليمات الذكاء! وكأنّ هذه النسبة تعتبر ضئيلة؟.

غاية القول: إن البطاقة الذكية عملياً لم تحل المشكلة المتعلقة بعمليات توزيع وبيع المحروقات، تحت شعار إيصال المادة لمستحقيها كونها مدعومة، بل زادت طوابير الانتظار، مع ما يرافقها من تعب وإرهاق وممارسات إذلال وهدر للوقت، خاصة وأن جزءاً أساسياً من المنتفعين من التجارة في السوق السوداء بهذه المادة، هم من العاملين على التوزيع والبيع فيها، والذين يطلق عليهم «ضعاف النفوس من الفاسدين»، وبحسب أحد المواطنين: «دود الخل منو فيه».

تعويضات الأضرار بحسب الإمكانات المتاحة

أغلق الحديث مجدداً عن تعويض الأضرار الذي ينتظره المواطنون على أحر من الجمر، فهؤلاء المتضررون كانوا قد تقدموا بمجموعة من الوثائق والثبوتيات خلال الفترات السابقة، كل إلى محافظته والجهة الإدارية التي يتبع لها منزله المتضرر وممتلكاته المسروقة، من أجل الوصول لهذا الحق الموعود.

■ عادل ابراهيم

فقد نُقل عن معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة عبر إحدى الصحف المحلية قولهَ: «لا جديد بعد على موضوع تعويض الأضرار للمواطنين»، وقد أضاف بحسب الصحيفة: «الأولوية ما زالت مُسَخَّرة لتأهيل البنى التحتية العامة، والموضوع متعلق بحسب الإمكانات المتاحة».

اختلاف في الرؤى والأولويات

التصريح أعلاه كان على هامش أعمال الاجتماع الموسع لرؤساء المجالس المحلية في المحافظات، والذي يستمر على مدار يومين اعتباراً من تاريخ 2018/2/16، يُناقش فيه المشاركون آلية عمل الوحدات الإدارية في ظل الأوضاع الراهنة.

وفي تتمة توضيحية نُقل عن معاون الوزير أن: «موضوع تعويض الأضرار يعود إلى ما ترتئيه لجنة إعادة الإعمار، معتبراً أن الموضوع هو إعادة ترتيبٍ للأولويات بشكلٍ مباشرٍ وبكل تأكيد: المواطن من ضمن هذه الأولوياتَ».

بمعنى آخر: أن هناك اختلافاً في الرؤى وترتيب الأولويات بين حاجات المواطنين وحقوقهم، وبين ما ترتئيه لجنة إعادة الإعمار، ولعله لا وضوح أكثر من ذلك!

أما السؤال الذي أصبح على ألسنة المواطنين المتضررين بعد هذا التصريح، فهو عن الاعتمادات التي قيل سابقاً أنها رصدت بغاية التعويض عن الأضرار التي لحقت ببيوتهم وممتلكاتهم، وأين أصبح مآلها بالنتيجة؟

الحقوق بمقابل الترف

المشكلة بالنسبة للمواطنين هي: أنه لا مجال للمقارنة بين إمكاناتهم الفردية المحدودة وبين الإمكانات المتاحة للدولة، والتي يمكن على أساسها الاقتناع بأن هناك اختلافاً في الأولويات والرؤى، وبالتالي: ترد عبارة «حسب الإمكانات المتاحة»، خاصة وأن الاعتمادات السنوية المرصودة في الموازنات العامة يتم لحظ لجنة إعادة الإعمار فيها، والتي يُعَتبَر جزء منها هو التعويض عن المتضررين.

لا شك أن عمليات ترحيل الأنقاض وإعادة تأهيل البنى التحتية، وإعادة فتح الطرقات تعتبر من الضرورات، ولعلها من الأولويات، باعتبارها من مقومات استعادة البلدات والمناطق لنشاطها، بما في ذلك إعادة استقطاب الأهالي إليها، وبالتالي: فإن الصرف عليها من الاعتمادات المخصصة لإعادة الإعمار يُعتبر مشروعاً.

لكن هل يمكن اعتبار الصرف على تجميل الساحات، ومداخل البلدات والمدن، ودهان أطاريف الشوارع والطرقات، من الأولويات، أم حالة من الترف؟.

هذه المقارنة كمثال، هي ما توقّف عنده المواطنون عند سماعهم مفردة الأولويات بالمقارنة مع احتياجاتهم وضروراتهم وحقوقهم، ولعل ذلك ما يجب لفت الأنظار إليه من أجل الرقابة والمتابعة على المصروفات التي يمكن اعتبارها ترفيّة بهذه الظروف، وخاصة في ظل عدم وصول هؤلاء المتضررين لحقّهم بالتعويض.

التشابه والتباعد بين الشعوب بين الفكر السائد والأممية

يعتبر علم النفس السوفييتي «من أمثال فيغوتسكي ولوريا وغيرهم» أن الوعي يتكون من البيئة المحيطة، المتغيرة دائماً. لذا فالوعي متغير من شخص لآخر بحسب البيئة المحيطة وبحسب ما تستطيع أن تخلقه هذه البيئة من إشكاليات للفرد، لكي يتطور وعيه من خلالها. والعناصر الأبرز، هي: النشاط الذي ينتج المعاني واللغة، التي من خلالها يتكون توصيف للنشاط وللمعنى وتسمح للوعي أن يصبح معقداً.

■ مروى صعب

وهذه البيئة المحيطة هي عبارة عن جميع الأشياء والظواهر التي تحيط بالفرد منذ الصغر والتي تتسع مع تقدمه بالعمر، لذا هي متغيرة بين الأفراد لكون المحيط قد يختلف بتفاصيله. ولكن هذا المحيط في العام متشابه، لكوننا جميعاً نعيش في مجتمع مؤلف من أسرة، حي، مدرسة.. وإلخ من المكونات المشتركة للنظام القائم. وكوننا نعيش أسلوب حياة متشابه في العام، خلقنا قيما متشابهة، مثل: قيم الخير والشر، المحبة والاحترام وغيرها في التعبير العام. والاختلاف بين الأفراد يأتي في تعقد العلاقة بالواقع، وليس جوهر هذا الواقع، وفي الحالات الخاصة في مجتمع معين كالاحتلال أو الحرب. وأيضاً في العمل اليومي، أي: النشاط اليومي الذي ينتج معاني وبالتالي مصطلحات خاصة فيه، مثل: الفرق بين المزارع والعامل والجندي والمدرس والتاجر.. وإلخ. ولكن هذه الاختلافات هي نفسها في المجتمعات كافة، اختلاف الوعي والقيم والمصطلحات بين الفلاح والتاجر مثلاً هي نفسها في هذا المجتمع وذاك. ولكن في الإجمال المحيط العام «العالمي» انعكس بتكون وعي متشابه في العام ومتفاوت في الخاص.

التشابه والتفاوت في العلم السائد

مازال الوعي وتشابهه وتفاوته بين الأفراد والشعوب محور بحث واهتمام، لأن العلم الرسمي لم يستطع الحسم في أصل تكون الوعي، ولم يستطع تفسير وحل العديد من المعضلات حول الإنسان. لذا تتشابه الأبحاث النفسية والاجتماعية إلى حد كبير، ولا نعني تشابه المنهج الأكاديمي في البحث أو في ترتيبه، بل في الصياغة وعرض وتحليل النتائج. البحث هو دائماً عن الفرق أو التفاوت بين عنصرين أو أكثر، والتشديد دائماً على الفرق بين الذكور والإناث وبين الاثنيات المختلفة. وهذا الترتيب مشدد عليه في المحافل الجامعية والبحثية حتى أصبح من المسلمات عند من يقوم بأي بحث أن يرى هذا الفرق. ويأتي التحليل لكي يدرس الفرق بين هذا المجتمع وذلك وهذا الشعب وذلك. هذه الفروقات تستند على أننا جميعاً مختلفون عن بعضنا، وعلى أنه طبعاً هناك اختلاف بين الذكور والإناث. والأساس لهذا الاختلاف، هو أننا مختلفون من ناحية الوعي وتطوره، ولكن ليس من نفس المنطلق الذي انطلق منه علم النفس السوفييتي، أي: بمعنى بسيط من الاختلاف في الظروف والطبقية منها خصوصاً والمتعلقة بدور الفرد في عملية الإنتاج، بل هذا الاختلاف الذي تستند عليه الأبحاث النفسية والاجتماعية السائدة هو اختلاف بين الشعوب، مثلما تحاول الأبحاث الأمريكية إظهار الاختلاف بين البيض والسود واللاتين والشعوب الآسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو منهج مماثل للفرق بين الغرب والشرق، أو العرب أو الأفارقة أو الصينيين وباقي الشعوب، وهو يستنتج على أن هناك شعوباً أرقى أو تمتلك وعياً أعلى من غيرها. وهذا «الاختلاف» ليس خاطئاً بالمطلق بل يحتمل بعض الصحة فيه، ولكن المسألة في كيفية تقديمه وأصوله، وخصوصاً ما الاستنتاج من تأكيد وجود اختلاف، وماذا يعني وجود هذا الاختلاف أساساً؟

العلم الرسمي يتراجع

أعدت جامعة براث البريطانية دراسة في 60 دولة ومع حوالي 140.000 شخصاً حول القيم الاجتماعية والأخلاقية والعقائدية، حيث قسمت العيّنة إلى جنسيات مختلفة، عقائد دينية، العمر، الجنس، المستوى التعليمي، والمدخول الشهري. تمحورت حول الفروقات في القيم بين هذه الدول، ونتجت عن 90% تشابه بين الجنسيات و95% تشابه في أجوبة الإناث والذكور. الهدف من الدراسة، بحسب القيمين عليها، هو الخروج من أحادية التحليل في الأبحاث الحالية، والتركيز على التشابه بين الأفراد أكثر من على الفروقات. وتلخصت إلى أن الخوف من أعداد المهاجرين في أوروبا ليس مبرراً كون التشابه بين الجنسيات هو أكبر من الفروقات.

تتمحور الأبحاث حول الفروقات لأنها طريقة لتطوير أية فكرة ما، أي في سرد ما كانت عليه الأشياء وما أصبحت عليه، يعطينا فكرة عن كيفية تطورها. ولكن المقارنة بهذه الطريقة «بين الجنسين أو الاثنيات مثلاً» زرعت في عقول البشر على أنها مسلمات، وعلى أن هناك دائماً: نحن وهم. هي من جهة، لكي تخفف، شكلاً، من الأزمات والمشاكل الاجتماعية التي زرعتها وخلقتها الرأسمالية، ومن جهة أخرى أصبحت نتيجة الخوف والجهل بالآخرين. حتى لو أنه اليوم من السهل عبر شاشات التلفاز أو عبر الإنترنت الوصول إلى أية معلومة عن أية منطقة أخرى، ومن السهل الخوض في ثقافتهم، إلّا أن هذه الثقافة هي عبر الناطق الرسمي للرأسمالية، وهي من مثبتي فكرة الفروقات بين الشعوب في وعي الأفراد.

الاختلاف في الوعي بين الأفراد هو نتيجة الظرف التي خلق فيه هذا الوعي، ولأن الظرف أو البيئة المحيطة ليست ثابتة بل متحركة، فإن الوعي وقدرة تطوره ليس ثابتاً بل هو متحرك أيضاً. لذا فان تشابه قيمنا هي أكبر من تباعدها، لأن تشابه ظروفنا هي أكبر من تباعدها أيضاً. فالطبقة العاملة في العالم مثلاً تتشابه في ظروف قهرها، ومعاناتها، وهي لذلك قادرة على التقارب مهما كانت ثقافتها الوطنية الخاصة، ولغتها ولون بشرتها، فهذا هو الأساس المادي للوعي الأممي.

وجدتها

■ د. عروب المصري

الاستقرار في نظام الأرض

حذّر علماء رائدون في نظام الأرض في تقرير عام 2018 من «منشورات الأكاديمية الوطنية للعلوم» من أن التغييرات الخطية المتزايدة على النظام الاجتماعي الاقتصادي الحالي ليست كافية لتحقيق الاستقرار في نظام الأرض.

يقدم العلماء عدة سيناريوهات لانبعاثات غاز الكربون، وعلى افتراض سيناريو ثابت لانبعاثات الكربون، يقدر بعض الباحثين أن تكلفة تحقيق 695 غيغاطن في الانبعاثات السلبية التي ستكون ضرورية للوصول إلى 350 جزءاً في المليون من تركيز الكربون في الغلاف الجوي بحلول عام 2100 سوف تكون ما بين 104 إلى 243 تريليون دولار. وعلى سبيل المقارنة، تقدر قيمة المخزون الضروري لتغطية أزمة الإسكان العالمية حالياً بمبلغ 163 تريليون دولار. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذه التقديرات الضيقة للتكاليف المباشرة تستثني التكاليف الاجتماعية والبيئية غير المحسوبة من حيث مساحة الأرض، والأسمدة، ومتطلبات المياه من «الطاقة الحيوية مع التقاط الكربون وتخزينه» على نطاق عالمي. وكما هو مُتَصَوَّر حالياً في بعض السيناريوهات المناخية الأكثر طموحاً، فإن إزالة تريليون طن من الكربون سوف تتطلب مساحة أرض مساوية لضعف مساحة الهند- حوالي نصف مساحة الأرض المزروعة حالياً في جميع أنحاء العالم- إلى جانب كمية من المياه العذبة تقارب كل الزراعة الحالية. حسب الدراسة المسماة «السر القذر لخطة العالم لتجنب كارثة المناخ» 2017. بالإضافة إلى ذلك، فإن مخططات الهندسة الجيولوجية مثل: إدارة الإشعاع الشمسي، والتي يمكن أن تخلق انشقاقات عالمية إضافية هائلة فوق التغيّر المناخي، ليست طريقة عقلانية. ومن ثم، فإن اللجوء إلى طريقة إنسانية على نحو معقول هو الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ولا سيما غازات الكربون، بأقصى مُعدل ممكن، مع الاعتراف بأن هذه حالة طوارئ عالمية. تشدد الدراسات على أن المسؤولية الكبرى هي على الولايات المتحدة باعتبارها الدولة التي تتحمل أكبر مسؤولية تاريخية عن تركيز الكربون في الغلاف الجوي. في الوقت الحاضر، يجب أن تنخفض انبعاثات الكربون العالمية إلى الحد الأدنى بنسبة 3 في المائة سنوياً «وأكثر بكثير في البلدان الأغنى»، في مقابل 2 في المائة زيادة سنوية في العقود الأخيرة. لكن تحقيق ذلك يتطلب ثورة في الطاقة، ثورة من شأنها أن تكون بالضرورة ثورة اجتماعية اقتصادية- تخالف منطق الرأسمالية.

aroub@kassioun.org

مؤتمر وارسو ومسرحية «التطبيع»

جرى في يومي 13 و14 من الشهر الجاري اجتماع «مؤتمر وارسو» في بولندا الذي أعلن عنه وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في الشهر الماضي بعنوان «التعامل مع مسألة نفوذ إيران المزعزع للاستقرار» ليتكلله الفشل جملةً وتفصيلاً.

■ يزن بوظو

منذ إعلان بومبيو عن الاجتماع وحتى انعقاده، قاطعت كلاً من روسيا وتركيا وسورية ولبنان وفلسطين، وإيران بطبيعة الحال، حضور الاجتماع، الذي وُصف أخيراً بـ «اجتماع وزاري حول بناء السلام والأمن في الشرق الأوسط» بغياب دول هذا الشرق الأوسط، وسط تمثيل ذي حد أدنى ممن شاركوا، باستثناء الولايات المتحدة ومن حالفها ووافقها بخطط الضغط على إيران والتدخل في شؤونها بذرائع مختلفة، لينتهي عملياً دون بيان ختامي يحتوي الغرض الذي أعد الاجتماع من أجله، وهو «بحث مسألة إيران» بسبب الاختلافات حول هذا الموضوع بين أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي.

جزء من ردود الفعل

انتقد فاسيلي نيبينزيا، المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة مؤتمر وارسو واصفاً إياه بأنه «اجتماع ضد إيران» معتبراً أن «تشكيل تحالفات ضد أيٍّ طرف أو أية دولة... وضد إيران في هذه الحالة لن يُسهم في حل المشاكل المتعددة التي يواجهها الشرق الأوسط». وأكدت الخارجية الإيرانية أن البيان الختامي «أثبت فشل المؤتمر وخيبته»، وقال المتحدث باسم الخارجية الإيراني: «لا يمكن لأي مؤتمر تحت عنوان الأمن والسلام في الشرق الأوسط أن ينجح دون مشاركة اللاعبين الأساسيين في المنطقة كإيران وتركيا والعراق وسورية ولبنان وفلسطين، ودون حضور دول هامة كروسيا والصين».

هزيمة أمريكية جديدة

من الناحية العملية فإن مؤتمر وارسو قيمته صفرٌ، نسبةً للغاية التي عقد من أجلها وهي إيران، وفشل هذه الغاية الأمريكية على الصعيد السياسي يُعد خسارة جديدة تُسجّل على واشنطن، وقد ظهر من جديد خلال الاجتماع تناقض الرؤية الأوروبية مع الأمريكية حول العلاقة مع إيران، والتي هي واحدة من عدة مواضع خلافات أوروبية- أمريكية لا تلبث أن تتعمق وتزداد حدّة على الدوام، فقد اتهم نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس كلاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا بـ «خرق العقوبات الأمريكية ضد النظام الإيراني» وانتقد بحدّة إنشاء الدول الأوروبية آلية مالية جديدة لمواصلة التجارة مع طهران دون التعرض للعقوبات الأمريكية، قائلاً: إن هذه الخطوة «ستعزز إيران وستضعف الاتحاد وستزيد الفارق بين أوروبا وأمريكا».

استكمال بروباغندا استبدال العدوّ

ما ينبغي الإشارة اليه في المؤتمر بمجرياته، هو ترويج دعايات «التطبيع العربي الإسرائيلي» بوصفه قد بات أمراً واقعاً من قبل أنظمة دول الخليج العربي المتواطئة منذ وقت طويل مع العدو الصهيوني بشكل غير رسمي ومستتر ومفضوح كالسعودية وقطر والإمارات، فقد جرى لأول مرة أن يحضر وزراء خارجية عرب بشكل رسمي ومُعلن مؤتمراً أو اجتماعاً به تمثيل من قبل كيان العدو، دون أي تعليق عن ذلك بشكل وقح لكن غير مستغرب، ناهيك عن غض النظر تماماً في أثناء الاجتماع المعني بالـ«شرق الأوسط» عن الحديث فيما يخص القضية الفلسطينية، وتوجيه كُل السهام، ومحاولة رسم كل الأخطار باتجاه إيران بشكل ظهر عمداً على أنها صيغة «توافق غير مباشر» بين هذه الأنظمة العربية و«إسرائيل» وكأنها تعبر عن مصالح «منفردة»... استكمالاً لنهج الكيان الصهيوني مع مُطبعيه من العرب، والأمريكي خلفهم، في محاولة شيطنة الدور الإيراني على حساب العداء للكيان أمام شعوب المنطقة كلها، بما فيها تلك الواقعة ظُلماً تحت حكم هكذا أنظمة.

الكيان داخل في مرحلة العد التنازلي لاستمرار وجوده

بالنتيجة، إن المؤتمر لم يكن أكثر من عرض تلفزيوني عنوانه الأبرز «التطبيع» من قبَل حفنة أنظمة قطعت أشواطاً أبعد بكثير من ذلك قبل هذا الاجتماع أساساً، وكل محاولات إعطاء هذا الأمر وزناً أكبر من الصفر من قبل كيان العدو أو حليفه الأمريكي لا تعني شيئاً لا حالياً ولا إستراتيجياً، فمسألة استمرار وجود هذا الكيان برمّته اليوم، في ظل تغيرات موازين القوى الدولية والتراجع الأمريكي، قد أصبح موضوع بحث ساخن، سيجري دفعه للحد الأقصى مباشرةً مع أو بعد إنجاز الحل السياسي في سورية من قبل السوريين والفلسطينيين وثلاثي آستانا أنفسهم، الذين يثبتون أنفسهم يوماً بعد آخر كمنظومة إقليمية جديدة تفرض نفسها وإمكانيتها باتجاه حل مختلف قضايا الشرق الأوسط، برؤى وسياسات تعاكس المصلحة الأمريكية تماماً.

بين فنزويلا وإيران: الهند تخالف واشنطن

بينما تتوهم واشنطن بمقدرتها على الاستمرار بدور شرطي العالم وتحديد مساراته، من خلال التهديدات وفرض العقوبات، يبدو أن دولة آسيوية كبرى، غير الصين، لا تتماشى مع الهوى الأمريكي.

■ عليا نجم

كثيرة هي المؤشرات على أن الهند غير خاضعة تماماً للإرادة الأمريكية، ولكن بما أنّ فنزويلا وإيران أصبحتا عنوانين أساسيين على الصعيد الدولي فمن المفيد استيضاح موقف الهند الرسمي بهذا الخصوص، بما يتيح تقييم تغيّر موازين القوى في العالم عموماً، وفي آسيا تحديداً.

تعزيز التعاون مع إيران

تحاول الهند وإيران إدارة تأثير الانسحاب الأمريكي من «الاتفاق النووي الإيراني» وإعادة فرض العقوبات، على علاقتهما الثنائية. كانت زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى الهند بين 7 و9 من شهر كانون الثاني الماضي محاولة لإعطاء دفعة لمختلف جوانب العلاقة الثنائية، ووصفها ظريف بأنها كانت زيارة «منتجة». عندما رفعت إدارة أوباما العقوبات الأمريكية عن إيران، زادت الهند حصتها من واردات النفط الإيراني من 7 إلى 13%. وفي عام 2018، عندما أعادت إدارة ترامب فرض العقوبات على النفط الإيراني، مُنحت الهند إلى جانب دول أخرى، إعفاءات تسمح لها بمواصلة استيراد النفط الإيراني لمدة 180 يوماً. ومع اقتراب الموعد النهائي للإعفاءات، يعمل المسؤولون الهنود مع نظرائهم الإيرانيين على إيجاد طريقة لتقليل تأثير تلك العقوبات. وتتمثل إحدى الآليات التي تم الاتفاق عليها في دفع مستحقات النفط الخام الإيراني بالروبية الهندية، والتي ستستخدمها إيران في تصدير السلع الإنسانية غير الخاضعة للعقوبات مثل: المواد الغذائية والأدوية من الهند.

شراء النفط الفنزويلي رغم تهديدات واشنطن

من جهة أخرى، ورغم التهديدات الأمريكية للدول والشركات من شراء النفط الفنزويلي، أعلن وزير النفط في دولة مانويل كيفيدو أثناء زيارة للهند أنّ فنزويلا تريد بيع المزيد من النفط لها. بينما قال رافيش كومار، المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية الهندية، أن «فنزويلا هي عضو في منظمة أوبك وفي منتدى الدول المصدرة للغاز... ستحدد الاعتبارات التجارية والعوامل ذات الصلة قيمة التجارة التي لدينا مع أي بلد». وحسب المعلومات المتداولة فإن الشركات الهندية مازالت تشتري من فنزويلا أكثر من 400 ألف برميل نفط يومياً. وفي حين أن واشنطن ودولاً أخرى قد اعترفت بخوان غوايدو رئيساً مؤقتاً لفنزويلا، فقد اكتفت الهند بإصدار بيان دعت فيه إلى إيجاد حلي سلمي داخلي في فنزويلا من خلال الحوار، وأكدت على أن الهند وفنزويلا تتمتعان بعلاقات وثيقة.

في محاولة استباق الحريق الذي يسعى الأمريكيون إلى تفجيره من خلال محاولة تمرير ما يسمى «صفقة القرن»، دعت موسكو الفصائل الفلسطينية إلى حوار سياسي، في كسرٍ للبرود والجمود الذي لحق عدم الوصول إلى تفاهمات على الأرض، بعد اتفاق الفصائل على الورق في القاهرة عام 2017.

روسيا: لتوحيد الفصائل الفلسطينية في مواجهة صفقة القرن

تكمن أهمية هذا اللقاء في دفع موضوع المصالحة الفلسطينية إلى الخطوط الأمامية كضرورة رئيسية في المرحلة الحالية لمواجهة أية ضغوط أمريكية قادمة، وفي دور روسيا كراعٍ دولي مهم يؤكد على هذه الرؤية من جهة، ويسعى من جهة أخرى إلى لعب دور في إفشال مخططات واشنطن بما يتوافق مع القرارات الدولية.

■ عماد بيضون

الموقف الروسي من «صفقة القرن»

في كلمة له قبيل افتتاح حوار موسكو، أكد وزير الخارجية الروسي موقف بلاده اتجاه «صفقة القرن»، بالرفض التام لها كونها تخالف بالدرجة الأولى القرارات والشرعية الدولية بما يخص القضية الفلسطينية، ودعا وزير الخارجية الروسي الأطراف الفلسطينية إلى حوار جدي يخرج عنه توافق فلسطيني، بحكم أنّ القوى المثيرة للشغب على المستوى الدولي تستغل ورقة الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني لتمرير مشروع الفوضى الجديد المسمى «صفقة القرن».

اجتماع موسكو نحو مزيد من الاجتماعات

لم يسفر اجتماع موسكو عن صدور بيانٍ ختامي متوافق عليه بين الفصائل الفلسطينية، لكن الفصائل جميعها أكدت التزامها باستمرار التفاوض والحوار في القاهرة خلال الفترة القادمة، بما يدل على أنّ جهداً ووزناً روسياً ومصرياً قد وضع لإنهاء حالة الانقسام، التي تستثمرها القوى الغربية للترويج لصفقات لا يمكن وصفها إلّا بأنها ضربات تحت حزام موازين القوى الدولية، التي لن تسمح أبداً بمرور قرارات خارج إطار التوافق الدولي.

لكن يبقى السؤال هنا: بما أن كل الفصائل في جلسة الحوار الختامية أكدت رفضها لصفقة القرن، فما الذي أجل صدور بيانٍ ختامي في نهاية مؤتمر موسكو؟ والجواب مرتبط هنا بجانبين، أولاً: عمق الانقسام الذي كرسته كلٌ من دولة الاحتلال والإدارة الأمريكية تدريجياً وبأدوات متعددة خلال المرحلة الماضية. وثانياً: بسبب رفض كل فريق للصفقة على هواه، ويمكن تقسيم الوضع هنا ما بين سلطة «أوسلو» وباقي الفصائل...

الاتفاقيات مع الكيان أبرز معيقات المصالحة

سلطة «أوسلو» ترفض «صفقة القرن» وترفض أيضاً إنجاز وفاق فلسطيني... وذلك من خلال وضع العقبات أمام توسيع مشاركة حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وأمام مشاركة المجتمع الفلسطيني، أو حتى السماح له بتفجير طاقاته، عبر القمع المنظّم والقائم على التنسيق الأمني والتعاون مع الاحتلال، وفقاً لبنية اتفاقية «أوسلو» وجوهرها القائم في نهاية المطاف على حماية الكيان الصهيوني من انفجار المجتمع الفلسطيني.

لذا يبدو أن السلطة ومن خلال إعاقتها إنجاز الوحدة الفلسطينية، تسعى إلى الحفاظ على «أوسلو» قدر المستطاع من خلال التسويف وكسب الوقت، بناءً على أوهام اعتبار الحالة الأمريكية مرتبطة بترامب، وأنّ مرحلة ترامب مؤقتة، ومن ثم تعود الأمور لمجاريها، فتستطيع في حينه العودة للقيام بالدور نفسه، وتعود الإعانات المالية الأمريكية بالتدفق مجدداً، وهي الأموال التي خلقت طغمة من المستفيدين من الوضع الراهن على حساب معاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال الصهيوني.

لم يسفر اجتماع موسكو عن صدور بيانٍ ختامي متوافق عليه بين الفصائل الفلسطينية لكن الفصائل جميعها أكدت التزامها باستمرار التفاوض والحوار

لكن هذا التصور ليس إلّا أضغاث أحلام فـ«أوسلو» انتهت فعلياً، ولم يعد لها مستقبل في كل الظروف والاحتمالات، فإن تمّ الذهاب باتجاه «صفقة القرن» وأصبحت أمراً واقعاً، فإن هذا سيعني انتهاء هذه السلطة المؤقتة على الأرض، لتعود كل السيطرة للعدو الصهيوني. وإن تمّ المضي قدماً في سياسية المصالحة، وتوسيع منظمة التحرير الفلسطينية لتضم كل القوى الأخرى، فعندئذ ستجد سلطة «أوسلو» نفسها أيضاً خارج الزمن.

إن سلطة «أوسلو» ومن خلال الموقف والسلوك ذاته تُضعف فعلياً الموقف الروسي، عبر إعاقة إطلاق بيانٍ ختامي في نهاية جولة المحادثات، وعبر الرسالة الواضحة، بأن أي دور روسي في مواجهة المشروع الأمريكي يجب أن يمر عبر السلطة، فهي إن ذهبت إلى الحوار على مضض أو ادّعت أنها تريد تنويعاً في رعاية عملية السلام وإدخال دول أخرى على الخط، فإن مثل هذا الموقف لا ينطلق من اعتبارات سياسية مبدئية، بل على العكس مبني على اعتبارات انتهازية بهدف الضغط على الأمريكيين للتراجع عن «صفقة القرن» لاعتبار أن الوضع الراهن «سحابة صيف»...

مؤتمر وارسو وتحوير طريق البندقية

من جهة أخرى وتزامناً مع اجتماع الفصائل الفلسطينية في موسكو، كان الأمريكيون مع بعض الدول العربية والكيان الصهيوني يروّجون لمعادلة جديدة في الصراع، ضمن خطة متكاملة لحماية العدو الصهيوني، من خلال شيطنة إيران، واعتبار الكيان الصهيوني في خندق واحد مع الكيانات الخليجية التابعة، والترويج لـ «صفقة القرن». ضمن المفارقة التاريخية نفسها في دعم أمريكا للبلطجة، وتجاوز القرارات والاتفاقيات الدولية في مواجهة حليف المنطقة التاريخي الروسي، الذي يؤكد دائماً على ضرورة قيام دولة كاملة الصلاحيات للشعب الفلسطيني بناءً على ما تم الاتفاق عليه دولياً.

المصالحة ضرورة وطنية

في نهاية اللقاء قدمت الفصائل الفلسطينية اعتذارها للشعب الفلسطيني ولروسيا، لعجزها عن بلوغ لاتفاق... واعتبرت أنّ الاجتماع المذكور كسر الجمود، وأن لقاءات قادمة ستجري في مصر، إلّا أن لا الاعتذار ولا كثرة الاجتماعات ستنفع الشعب الفلسطيني ما لم يتم التوصل إلى خطوات جديّة وملموسة تضمن الحصانة في وجه الصفقة الأمريكية، التي حذرت روسيا من أنها لن تضمن حتى قيام دولة فلسطينية على حدود الـ 67، وكما أن موقف روسيا من شأنه أن يضمن عرقلة أية تحركات دولية لتمرير مخططاتها على صعيد المؤسسات والقرارات الدولية، فإن الوحدة الفلسطينية تبقى العامل الأهم والحاسم لضمان حقوق الشعب.

واشنطن... ومخاوف الحديقة الخلفية

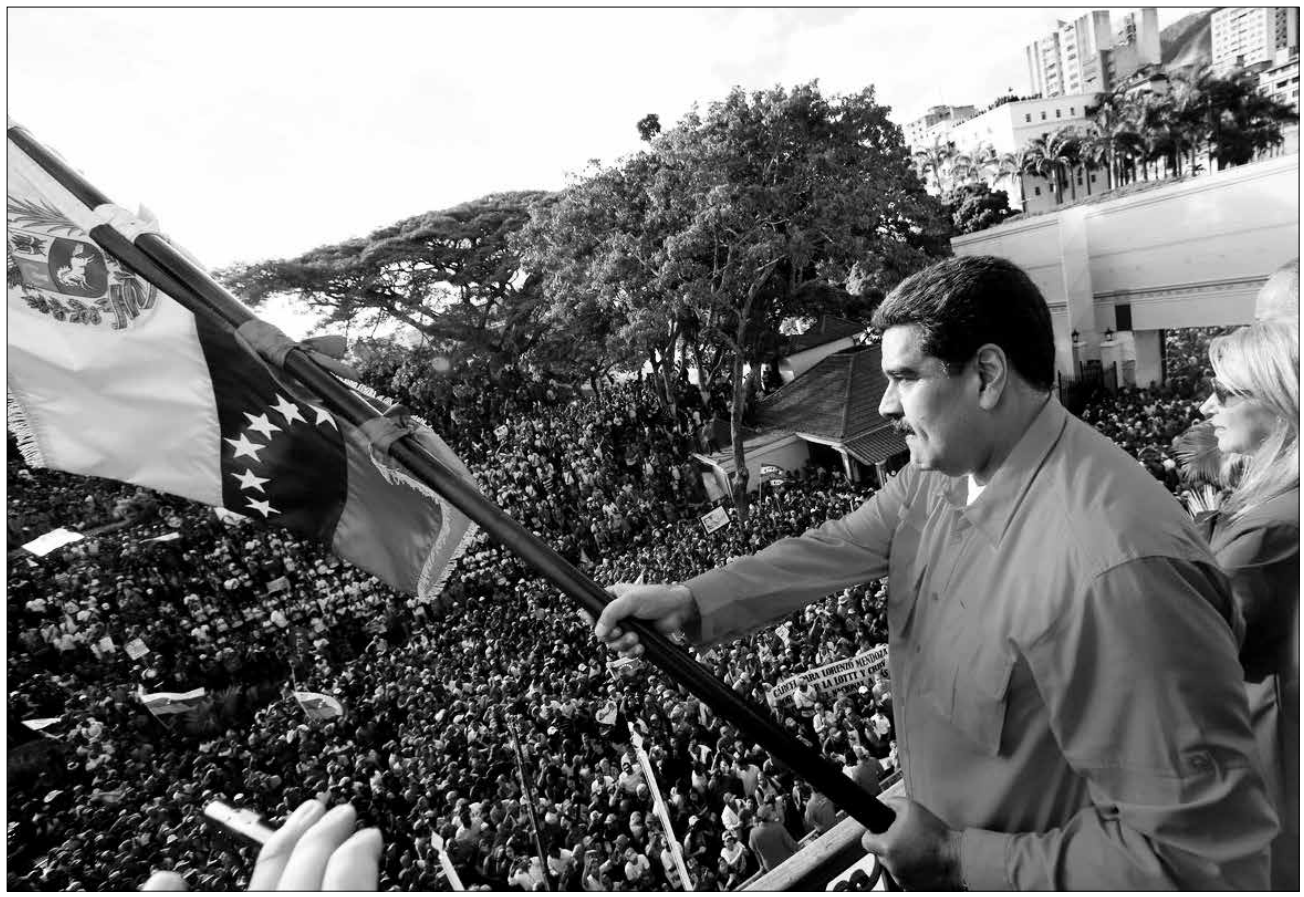

يستطيع أي متابع لنشرات الأخبار اليومية المنشورة حول فنزويلا أن يلاحظ الجهد العالي المبذول من قبل الأدوات الإعلامية الغربية لتغطية ما يجري هناك وتصويره على أنه يمضي باتجاه سقوط البنية الحاكمة.

■ سيبان حوج

بغض النظر عن الخوض بالقضايا المتعلقة بأعداد المؤيدين والمعارضين، ومدى تحسن أو تردي الأوضاع هناك، يمكن التوقف عند بعض النقاط ذوات الطابع الإعلامي التي تشي بما يمكن اعتباره تحيزاً وقحاً ومتوقعاً. فعلى سبيل المثال: لم تقم أية وسيلة إعلام غربية بتصوير تلك التجمعات المؤيدة للرئيس مادورو، وهو ما يعني بطبيعة الحال، أن تلك التجمعات كانت فعلاً ذات حجم كبير وتوجه مناقض للغرب بما يدفع وسائل إعلامه إلى محاولة إخفائها. بالإضافة إلى ذلك يجري التركيز في الإعلام على مقولة واحدة، وهي: أن العقوبات الأمريكية هدفها الضغط على نظام مادورو، متعامية بذلك عن التأثيرات المباشرة لهذه العقوبات على الحياة اليومية لعامة الشعب. وبشكل عام فإن اشتداد الحملة الأمريكية ضد فنزويلا يحمل معه اشتداداً في الضخ الإعلامي حول الموضوع، واضطراداً في كمّ الاخبار المتناقضة وغير الدقيقة والمحرفة.

تجذير سياسات مواجهة الغرب كضرورة

ورغم الحملة الإعلامية المسعورة، فإن الاستياء الدولي والشعبي من التدخلات الأمريكية في شؤون الدول الأخرى قد وصل اليوم إلى مستوى عالٍ، ولم يعد يمضي بالسهولة السابقة، هوَ ما يمكن التأكيد عليه من خلال الاستقطاب الدولي الجاري حول الموضوع.

لا بد أن النظام في فنزويلا، كأية دولة أخرى، له من المعارضين كما المؤَيدين، فقد استطاعت الثورة البوليفارية تأمين حدٍّ كبيرٍ من الاستقلالية الوطنية، والخدمات الاقتصادية الاجتماعية، لكنها لا زالت تحتاج إلى إجراءات تضمن استقلالية أكبر لملكات الاقتصاد الفنزويلي بما يتكامل مع الاستقلالية السياسية ويحمي البلاد من التدخلات الغربية.

ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة الفنزويلية مؤخراً طلبت من مشتري نفطها تحويل مدفوعاتهم إلى حسابها الجديد في بنك «غاسبروم» الروسي، الأمر الذي كان من الممكن أن يكون أسهل وأقل ضرراً فيما لو تم قبل الحملة الجارية، وهو المنطق ذاته الذي أتاح لبريطانيا القيام بحجز ما يقارب 31 طناً من الذهب الفنزويلي المودع عندها باعتبارها مركز الادّخار العالمي للذهب، وذلك دون قرار من مجلس الأمن، الأمر الذي يكذّب الاستقلالية السياسية التي كانت تدعيها بريطانيا باعتبارها مركز الادخار العالمي للذهب.

أزمة واشنطن وتحصين حديقتها الخلفية

إن ما يمكن اعتباره استماتة أمريكية لتغيير نظام الحكم في فنزويلا، لها أسبابها الموضوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات السريعة الجارية في الأوزان الدولية، والتي يمكن ربطها بما يلي:

أولاً: إن محاولة الولايات المتحدة القيام بخطوات سريعة وجدية في محاولة منها لقلب نظام الحكم في فنزويلا، واستهلاك كل هذه الأحداث إلى الحد الأقصى إعلامياً، يعكس ضيق الوقت الأمريكي المتاح لضبط «حديقتها الخلفية»، خصوصاً بعد التجارب المريرة في تلك المحاولات التي كانت تجري بنفس طويل نسبياً في دول، مثل: سورية وكوبا وأوكرانيا، والتي انتهت بجمود إعلامي يعكس حالة التراجع الأمريكية في هذه الملفات.

ثانياً: إن قيام الولايات المتحدة بالتحول نحو خلق بؤر توتر على حدودها القريبة يشي بمحاولة واشنطن تحصين تلك النقاط القريبة من حدودها، والتي يمكن أن تكون نقاط استناد لخصومها في المجالات الاقتصادية والسياسية وربما العسكرية.

الشرق قرار وقدر!

لقد استطاعت أمريكا والدول الداعمة لها، الضغط على فنزويلا نتيجة وجود روابط اقتصادية ومالية تسمح لها القيام بذلك، إلّا أنه من جهة أخرى يمكن القول: إن هذا الحملة تدفع فنزويلا اليوم للتحرر من هذه القيود بما فيها الخير لمستقبل فنزويلا.

ورغم أن درجة الارتباط الاقتصادية والمالية العالية بالمراكز المالية الغربية قد تجعل من عمليات التحول شرقاً في لحظات الاستعصاء أمراً صعباً وبالغاً في التعقيد، إلّا أن تعميق التحول الفنزويلي نحو الشرق اقتصادياً ومالياً قد بدأ بالفعل، مع تشكيل لجنة روسية فنزويلية مشتركة برئاسة نائبي رئيسي البلدين، وذلك لاتخاذ قرارات إستراتيجية سياسية مشتركة وضبط إيقاع المعضلة الفنزويلية دولياً واقليمياً، بالإضافة إلى الاعتماد على بيع النفط للدول الآسيوية وإن بأسعار مخفضة نسبياً، وإجراء كافة التعاملات المالية ذات الصلة خارج منظومة الدولار. لقد صرح مادورو مؤخراً في لقاء متلفز بأن: «آسيا قدرنا»... لكن ألم يكن من الأفضل لو كانت آسيا قراراً منذ البدء؟

تعمل فنزويلا على النجاة من الحملة الأمريكية، كما تعمل واشنطن جاهدة على الانتصار في هذه الجولة، ولكن أياً كانت النتيجة فإنها لن تغير من حقيقة أن مزيداً من العدائية الأمريكية تعني المزيد من تراجع هيمنتها.

إن قيام واشنطن بالتحول نحو خلق بؤر توتر على حدودها القريبة يشي بمحاولة تحصين تلك النقاط القريبة من حدودها

الصورة عالمياً

• أعلن الأمين العام للناتو، ينس ستوبتنبيرغ، أن الحلف سيواصل العمل مع روسيا حول قضية معاهدة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، لكنه سيتخذ إجراءات دفاعية حال انهيار الاتفاق.

• أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن الولايات المتحدة ستنافس روسيا والصين على الحضور في أوروبا الشرقية، وأضاف: إن البلدين تحاولان «ملء الفراغ» في المنطقة.

• صرح قائد القوات المسلحة الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الأميرال فيليب دافيدسون، خلال جلسة الاستماع في مجلس الشيوخ، بأنّ روسيا تهدد مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة.

• أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن قمة ثانية ستجمعه بالرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون، في العاصمة الفيتنامية هانوي أواخر الشهر الجاري. وذلك بعد القمة الأولى بينهما في سنغافورة.

• حذرت وزارة الدفاع الصينية الولايات المتحدة من مواصلة «الأعمال استفزازية» في مياه بحر الصين الجنوبي، متوعدة باتخاذ خطوات جوابية في حال عدم توقف واشنطن عن تحرشاتها هذه.

• رفض النواب الإسبان الموازنة الأولى التي قدمها رئيس الوزراء الاشتراكي بيدرو سانشيز الذي وصل إلى السلطة منذ ثمانية أشهر، ما قد يدفعه إلى الدعوة إلى انتخابات مبكرة.

الرأسمالية فشلت...

ها نحن بعد أقلّ من عقدين على بداية القرن الحادي والعشرين، ويبدو لنا واضحاً أنّ الرأسمالية قد فشلت كنظامٍ اجتماعي. فالعالم غارقٌ في الركود الاقتصادي وبرأس المال المالي، وأعظم معدلات اللامساواة في تاريخ البشري، وكلّ ذلك مصحوباً بالبطالة الهائلة وبالبطالة المقنعة وبالأعمال غير المستقرة، وبالفقر والجوع والمدخلات الضائعة والحياة المهدورة، وقد وصلنا إلى ما يسمونه في هذه المرحلة «دوّامة الموت» في البيئة الكوكبية.

■ جون بيلامي فوستر
تعريب وإعداد: عروة درويش

إنّ الثورة الرقمية، وهي التقدّم التكنولوجي الأعظم في زماننا، قد تمّ تحويرها عن وعودها بالتواصل الحر وبالإنتاج المحرر، لتصبح وسيلة جديدة للمراقبة والسيطرة وإزاحة الجماهير العاملة. إنّ مؤسسات الديمقراطية الليبرالية في مرحلة الانهيار، بينما الفاشية الحارس الأخير للنظام الرأسمالي تعود للصعود من جديد، لتصحب معها النظام البطريركي- الأبوي والعنصرية والإمبريالية والحرب.

مظاهر الفشل في كل مكان

لا يعني القول: أنّ الرأسمالية قد فشلت، بأنّ زوالها وتفككها كنظام هو أمر وشيك الحدوث. بل يعني بأنّها تخطت المرحلة التي كانت فيها نظاماً مبدعاً لازماً تاريخياً في بدايتها، إلى كونها نظاماً مدمراً غير لازم تاريخياً في القرن الحالي. يواجه العالم اليوم أكثر من أيّ وقت مضى الخيار بين: «إعادة التشكيل الثوري للمجتمع، وبين الانهيار العام للطبقات المتصارعة».

يمكننا رؤية مظاهر فشل الرأسمالية في كلّ مكان. من ازدياد ضغط العمل ونقص الأمان الاجتماعي وتحويل النقابات إلى مجرّد ظلال في الدول التي كانت الرأسمالية تفخر بنفسها فيها. إلى سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على القيمة الفائضة التي تنتجها الشعوب الواقعة تحت الاستغلال المفرط، والتي تحمل الثروة إلى دول المركز مبقية على الفقر في الدول الطرفية. فحوالي 21 ترليون دولار من الأموال القادمة مما وراء البحار يتم حفظها في الجنان الضريبية التي حولها رأس المال المالي إلى حصونٍ له.

يعمل اليوم أكثر من 60% من عمّال وموظفي العالم، أي: قرابة ملياري إنسان، في القطّاع المُفقر غير الرسمي، ليشكلوا حشد بروليتاريا عالمية هائلاً. إنّ جيش البطالة الاحتياطي في العالم اليوم هو أكثر بنسبة 70% من جيش العمالة الناشط المؤلف من العمّال بشكل رسمي.

تصبح الرعاية الصحية الملائمة والإسكان والتعليم والهواء والمياه النظيفة بعيدة عن متناول الناس بشكل متزايد بالنسبة لشرائح كبيرة جداً حول العالم، ومن بينها السكّان في أمريكا الشمالية وأوروبا. ففي الولايات المتحدة وحدها يمكنك أن تجد أكثر من نصف مليون مشرّد يومياً في الشوارع، وجلّهم من الأطفال. تتهاوى توقعات الأعمار، ويشمل ذلك الدول ذات المداخيل المرتفعة، مع ارتفاع مذهل لأمراض وعلل العصر الفيكتوري المتعلقة بالفقر والاستغلال.

يقوم نظام الإعلام الموجه شركاتياً اليوم بإنفاذ أجندته بشكل مساميٍّ حول العالم. وباتت كيانات الأعمال المختلفة حول العالم تستخدم التلاعب التكنولوجي لتعرضه على من يدفع أكثر. إنّ غياب الديمقراطية والحيادية في شبكة الإنترنت يعني المزيد من التركيز والمركزة والسيطرة عليه من قبل محتكري التزويد بالخدمات.

يعاني أكثر من ثلاثة أرباع المليار إنسان الذين يشكلون أكثر من 10% من سكان العالم، من سوء التغذية المزمنة. بينما يستمر العبء الغذائي بالارتفاع في الدول الثريّة، مما يؤدي إلى نمو سريع في شركات الأطعمة الرخيصة التي تسعى لجني أرباح أعلى ببيعها أغذية ذات نوعية رديئة. ففي الولايات المتحدة هنالك حوالي أربعين مليون إنسان، منهم 13 مليون طفل ويشكلون حوالي ثُمن الأسر، يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتحوّل الإسكان إلى سلعة لا يتوقف، فقد باتت قيمة سوق العقارات تقدّر بحوالي 163 مليار دولار، والتي إن قارناها بقيمة مناجم الذهب عبر التاريخ المسجل والتي تبلغ 7,5 مليار دولار، فسنستدل على فداحة هذه السوق.

وحقبة التأثير البشري في البيئة تصل حدوداً جديدة بتسارع مخيف. فأكثر من 60% من حياة الفقاريات البريّة في العالم «ومن ضمنها الثدييات والزواحف والبرمائيات والطيور والأسماك» قد انقرضت وانمحت من الوجود منذ عام 1970، وقد انخفضت أعداد اللافقاريات في جميع أنحاء العالم بنسبة 45% في العقود الأخيرة.

وقد حذّر العلماء من أنّه في حال استمرار التغيّر المناخي على هذا النحو، فإنّ «ميزان الكربون العالمي» المرتبط بزيادة متوسط حرارة الأرض 2 درجة مئوية سوف تنكسر خلال 16 عاماً. لكنّ الشركات، وخاصة العاملة في مجال الطاقة، تستمر بالكذب وبإنكار هذه الحقائق. إنّ هذه الشركات ترى في كارثة ذوبان الجليد في القطب الشمالي أمراً يشبه «أرض الذهب» الجديدة، فهو يفتح لها المجال للمزيد من احتياطات النفط والغاز الهائلة دون أن تلقي بالاً للعواقب على مناخ الأرض. ولا تزال حكومات الدول الرأسمالية تحمي هذه الشركات وخططها لتهدد مستقبل البشرية.

يعمل اليوم أكثر من 60% من عمّال وموظفي العالم في القطّاع المُفقر غير الرسمي ليشكّلوا حشدَ بروليتاريا عالمية هائلاً

الدّمار متأصل في الرأسمالية

تُفهمَ الرأسمالية، بأفضل ما يمكن وصفها، بأنها أسلوب إنتاج وتبادل تنافسي مبني على الطبقية، موجّه نحو تراكم رأس المال من خلال استغلال قوّة عمل العمّال والاستيلاء الخاص على فائض القيمة «أي: القيمة التي يتم توليدها بعد تكاليف تجديد قوّة العمل». يقوم نمط المحاسبة الاقتصادي الجوهري للرأسمالية بتسمية أيّ شيء يدخل في السوق وينتج دخلاً بوصفه خدمة أو بضاعة مولدة للقيمة، ويتبع ذلك أنّ القسم الأكبر من تكاليف الإنتاج الاجتماعية والبيئية خارج السوق، يتم استثناؤها من نمط التقييم هذا، ويتم التعامل معها بوصفها مجرّد «آثار خارجيّة»، غير ذي صلة بالاقتصاد الرأسمالي، سواء كان ذلك تدهور الحياة البشرية أو تدمير البيئة الطبيعية. فكما قال الاقتصادي البيئي ويليام كاب: «يجب اعتبار الرأسمالية اقتصاد عدم دفع التكاليف».

لقد وصلنا الآن في القرن الحادي والعشرين إلى نقطة حيث باتت هذه الآثار الخارجية لهذا النظام غير العقلاني، مثل: تكاليف الحروب أو استنفاذ الموارد الطبيعية أو إزهاق حياة البشر أو تشويش النظام البيئي، تتجاوز بكثير المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تعرضها الرأسمالية على المجتمع ككل. تتمّ مراكمة رأس المال وتكديس الثروة بشكل متزايد على حساب صَدْعٍ لا يمكن رأبه في الظروف الاجتماعية والبيئية التي تحكم حياة الإنسان على الأرض.

قد يجادل البعض بأنّ الصين تقف كاستثناء للكثير من الذي ذكرناه، لتتميز بمستويات التقدم الاقتصادي التي تبدو غير قابلة للإيقاف، رغم ما تحمله معها تناقضات اجتماعية وبيئية. لكنّ تطوّر الصين له جذوره التي تصل إلى الثورة الصينية عام 1949 التي قامت من خلالها بتحرير نفسها من النظام الإمبريالي. سمح هذا للصين بالتطوّر لعقود في ظلّ الاقتصاد المخطط المستقلّ بشكل كبير عن القيود التي تفرضها القوى الخارجية، ليؤسس لقاعدة اقتصادية وصناعية قويّة. وقد تبع ذلك تحولٌ في حقبة إصلاحات ما بعد ماو، لتتحول إلى نظام هجين بين تخطيط الدولة المحدد مع الاعتماد بشكل أكبر بكثير

ماذا بعد؟ «1»

على العلاقات السوقية «وتوسّع كبير في الدَّين والمضاربات» في ظلّ ظروف العولمة والسوق الحرّة التي سمحت لها تحديداً «باللحاق بالركب». وتحاول الولايات المتحدة عبر الحروب التجارية وغيرها من الضغوط زعزعة استقرار موقع الصين في السوق العالمية، فهي بالفعل تسعى لمقارعة قواعد النمو الصيني في التجارة العالمية. وعليه فإنّ الصين ليست صامدة بشكل رئيسي بسبب نجاحها الرأسمالي المتأخر، بل بسب الحدود التي ورثتها. علاوة على ذلك فإنّ النموذج الصيني الحالي يحمل داخله الكثير من نزعات نظام التراكم الرأسمالي المدمرة.

لكن كيف تطورت هذه الظروف الكارثية التي تميّز الرأسمالية في جميع أنحاء العالم؟ يحتاج فهم هذا الفشل الذي بدأ مع بداية القرن العشرين إلى تفحص تاريخي لنهوض النيوليبرالية، وكيف خدمت فقط تكريس السِّمة التدميرية للنظام. عندها فقط يمكننا أن نعالج الوضع من أجل مستقبل البشرية في القرن الحادي والعشرين.

النيوليبرالية والفشل الرأسمالي

إنّ أغلب العلل المرتبطة بالرأسمالية معروفة للجميع. لكن غالباً لا يتم إرجاعها إلى الرأسمالية كنظام، بل فقط للنيوليبرالية التي يُنظر إليها كنموذج محدد من التطور الرأسمالي كان بالإمكان الاستعاضة عنه بآخر أفضل منه. فبالنسبة للكثير من اليساريين، يكمن حلّ النيوليبرالية أو الرأسمالية الكارثية بالعودة إلى ليبرالية دولة الرفاه والتشريع السوقي وبعض صيغ «الديمقراطية الاشتراكية» المحدودة، أي: إلى رأسمالية أكثر عقلنة.

على النقيض من ذلك، يفهم الماركسيون النيوليبرالية بوصفها ثمرة أصيلة للرأسمالية المتأخرة، مرتبطة بهيمنة رأس المال المالي الاحتكاري. ولهذا علينا أن نبحث كي نفهم سبب أنّ وجود بديل عن النيوليبرالية وعن الدكتاتورية الرأسمالية هو أمر مغلق داخل النظام نفسه.

لمصطلح النيوليبرالية جذوره في بداية عشرينيات القرن العشرين، في النقد الماركسي لكتابي فون ميسس: «الأمّة والدولة والاقتصاد 1919» و «الاشتراكية: الاقتصادي والتحليل الاجتماعي 1922». وكلاهما كتبا لمناهضة الاشتراكية بشكل خبيث، ليضعا حجر الأساس للإيديولوجية الرأسمالية النيوليبرالية. ركزت أعمال ميسس وبعدها «غرفة تجارة فيينا» على الإصرار على ضرورة استبدال «الليبرالية القديمة» بأخرى يمكنها هزيمة الاشتراكية. فقد ساوت هذه الأعمال بين الاشتراكية وبين الدمار، وأصرّت على أنّ الاحتكار يتوافق مع المنافسة الحرّة في الرأسمالية ودافعت عن اللامساواة غير المحدودة وجادلت بأنّه بإمكان المستهلكين ممارسة «الديمقراطية» عبر مشترياتهم، فشبّهها بالاقتراع. انتقد بشدّة التشريعات العمالية والتأمين الاجتماعي الإلزامي والنقابات وضمانات البطالة والتأميم والضرائب والتضخم، بوصفها أعداء لليبرالية المجددة.

وقد أكّد النقد الماركسي لهذه الكتابات الشوائب المنطقية الخطيرة في تحليلاتها. حيث تمّ اعتبار النقابات قيوداً على التجارة، بينما تمّ تبرير رابطات أرباب العمل والشركات الاحتكارية بأنّها متسقة مع المنافسة الحرّة. وكذلك دافع ميسس عن دولة قويّة تقمع كفاحات الطبقة العاملة باسم نظام سوق ينظم نفسه ذاتياً، بينما اتهم الدولة، عندما تكون أفعالها في صالح العمّال، بأنّها تناهض السوق الحرّة وبأنّها شكل من الإرهاب الطبقي. لقد ميّز ميسس نفسه بين الليبرالية القديمة وبين النيوليبرالية على أساس التزام القديمة بالمساواة ورفض الثانية للمساواة، «عدا المساواة في الفرص».

خُلقت النيوليبرالية لتشرعن الاحتكار أو رأس المال المالي، وصُممت لتمنح النخب الرأسمالية القاعدة الفكرية لمناهضة العملاقة بالاستيلاء على حصّة أكبر من أي وقت مضى من الفائض سواء بشكل إجمالي أو نسبي، وهو الفائض الذي تركّز في أيدي حاملي ثروة أقلّ من أيّ وقت مضى. الأمر الذي قاد إلى ميل نحو التراكم- المفرط لرأس المال والقدرة المفرطة على التصنيع، والتي عاكسها بشكل جزئي التوسّع الهائل في جهود البيع والعسكرة والإمبريالية، لكن مع تأثير على تنشيط الاقتصاد أقلّ من أيّ وقت مضى.

قادت الإمبريالية الأمريكية وانتشار الدولار في الخارج إلى كسر في نظام بريتون وودز، الذي أدّى إلى استقرار التجارة العالمية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ممّا جعل ريتشارد نيكسون ينهي ارتباط الدولار بالذهب في 1971. وقد ارتبط هذا بالتباطؤ في اقتصاد الولايات المتحدة منذ أواخر الستينات وصاعداً، وانتهاء حرب فيتنام، ما أنتج أزمة هيكلية في النظام الرأسمالي في منتصف السبعينات، وهو الذي كان علامة على بداية عقود من الركود الاقتصادي وانخفاض طويل الأمد في معدلات النمو في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. لقد خَبَت المحفزات الرئيسية التي أشعلت طفرة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتترك الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة في فترة ركود مغم.

لقد كان الردّ الأول على الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي في السبعينات هو استخدام «تحفيز الطلب» الكينزي لتوسيع إنفاق الدولة. فقد بلغ إنفاق الحكومة الأمريكية على السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ذروته في عهد إدارة نيكسون. قاد هذا الأمر، إضافة للكفاح النقابي للحفاظ على أجور حقيقية أثناء الأزمة، في الوقت الذي ترفع فيه الشركات المحتكرة الأسعار بشكل عدواني لتزيد هوامش الربح لديها، إلى فترة الركود التضخمي «الركود الاقتصادي مضافاً إليه التضخم».

يشكّل التضخم، وهو الذي يخفّض قيمة الثروة المتراكمة المحفوظة على شكل أصول نقدية، خطراً فورياً على الطبقة الرأسمالية أشدّ بكثير من الركود الاقتصادي. بينما الأمر معكوس بالنسبة للطبقة العاملة. نتج عن هذا الأمر صعود حركة مناهضة للكينزية بين الطبقة الرأسمالية، والتي باتت تصف أيّ شيء يقع إلى يسار النيوليبرالية بأنّه اشتراكي أو توتاليتاري- شمولي، على شاكلة ما كتبه هايك في «الطريق إلى العبودية». وبدأ السعي للانقلاب على عقود من المكاسب المتواضعة للطبقة العاملة. كان هنالك ميلٌ حاد تجاه التقشف وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والتي كانت في بدايتها متخفية بغطاء «المدرسة النقودية» و«اقتصاد التوريد/العرض»، ثم أخذت في وقت لاحق شكلاً متبلوراً في السوق الحرّة. تمّ بذل الجهود المنسقة لتدمير النقابات بالوسائل السياسية والاقتصادية والقانونية، قاضية على ما سمي: «القوّة المضادة» للعمّال.

يواجه العالم اليوم أكثر من أيّ وقت مضى الخيار بين إعادة التشكيل الثوري للمجتمع وبين الانهيار العام للطبقات المتصارعة

لكن ليس الاشتراكية فحسب، بل كذلك أيّ نوع من التشريع الاجتماعي والديمقراطي للاشتراكية: إنّها هجوم معلن على الطبقة العاملة. لكنّ النيوليبرالية خَبَتْ ما بين الثلاثينيات والستينيات على إثر الأزمة المتعمقة للرأسمالية.

عُرفت السنوات التالية للحرب العالمية الثانية في الغرب باسم العصر الكينزي. وبسبب الإنفاق المتزايد للدولة «وتحديداً على الجيش في سياق الحرب الباردة» وإعادة بناء الاقتصادات الأوروبية واليابانية التي مزقتها الحرب، والتوسّع في «جهود البيع»، وموجات التحوّل إلى العربات والسيارات في كلٍّ من الولايات المتحدة وأوروبا، والحربين الإقليميتين الرئيسيتين في آسيا، نَمَت الرأسمالية بسرعة لمدّة ربع قرن. وفي هذه الأثناء كانت الرأسمالية مضطرة لتواجه خطر النموذج البديل الذي يمثله الاتحاد السوفييتي، وبروز النقابات القوية كنتيجة للتطورات في الثلاثينات والأربعينات. ولهذا تحرّك الغرب في اتجاه الكينزية والديمقراطية الاشتراكية ودولة الرفاه.

لكن رغم ذلك، بقي الميل نحو الركود الاقتصادي الذي ظهر بالفعل في الثلاثينات موجوداً كعيب في النظام. العيب الذي تمّ إخفاؤه بما سمي بالعصر الذهبي للنمو السريع وبزيادة دخل العمال اللذين تبعا الحرب العالمية الثانية على الفور. نجحت الشركات

لقد كان أمراً رئيسياً لعودة ظهور النيوليبرالية ما يسمّى «جمعية مونت بيلرين». ورغم أنّ كلمة النيوليبرالية قد تمّ تقديمها من قبل ميسس نفسه وأعيد طرحها في ندوة والتر ليبمان في عام 1938 التي حضرها كلّ من ميسس وهايك، فقد تمّ الاستغناء عنها بعد النقد الماركسي المدمّر لها في العشرينيات. وعوضاً عن ذلك تمّ تقديم النيوليبرالية ليس بوصفها إيديولوجية سياسية منفصلة بل كامتداد لليبرالية الكلاسيكية، وقد عزيت إلى السمات الفطرية في السلوك البشري. لقد قاموا بهذه الطريقة بتحويلها إلى ما سمّاه مايكل فوكو: «السياسة الحيوية **Biopolitics**».

الشاعرية والروحية في الفن

«يجب على الإنسان أن يبقى إنساناً حتى ولو كان موجوداً في ظروف لا إنسانية»، هذه مقولة لتاركوفسكي، انعكاساً للبيئة التي نشأت الثقافات الشرقية فيها والتي منها نهضت حضارات العالم.

■ المخرج بشار دهان

لقد كان الفنان في الحضارات الشرقية ومنذ مئات السنين، هو صوت شعبه وإلهامه، ويعبر عن حالته الروحية بواسطة اللغة التي يمتلكها، ويوصل الأفكار والمشاعر والآمال لشعبه، وبالتالي يُغذي حالة المجتمع الروحية.
إن كل فنان يجب أن يكون شاعراً بإختصاصه «لا أقصد هنا الشعر بالمعنى الحرفي»، ولكن المقصود التعامل مع فنه وتقديمه لمجتمعه بصورة شاعريه..
مهمته بالدرجة الأولى: خلق هارموني من فوضى هذا العالم، والسينما في جوهرها وتكوينها البصري، هي: فن شاعري خارق، لأنها قادرة على تجاوز المعاني الحرفية والتتابع الحياتي اليومي وما ندعوه بالبناء الدرامي.
وتمتلك خصوصية هامة وهي: تثبيت الزمن والتعبير عنه، الزمن– بالمعنى الفلسفي والشاعري والحرفي، وتمتلك أيضاً حرية المكان والزمن دون أي تشويش على المشاهد، أي: قادرة على أشياء لا تقدر عليها الفنون الأخرى.
وكلنا نعلم أن مشكلة الإيقاع التي تلعب دوراً مهماً في الشعر، ومشكلة الطول والوتيرة هما ذاتا أهمية خاصة في السينما. الفيلم بشكل عام وسيلة لجمع الأجزاء في تكوين موحد، فهو يتكون من مئات اللقطات، مثلما يتكون الموزايك من قطع مستقلة ذات ألوان مختلفة، وكل قطعة على حدة لا تمتلك أي معنى عندما تنتزع من السياق، لأنها تحيا ضمن مجموعة فقط. إن أي فن يصبح شاعرياً عندما يكون في أعلى وأفضل أمثلته: «ليوناردو دافنتشي» كان شاعراً عبقرياً في الرسم، لا يمكن وصفه وتسميته رساماً، ولا يمكن تسمية «باخ» مؤلفاً موسيقياً، و«شكسبير» كاتباً، و«تولوستوي» نثرياً... إنهم شعراء، وهذا ما أقصده عندما أقول: إن للسينما مغزاها الشاعري الخاص، ويجب على الكُتّاب والمخرجين معالجة المشاكل الجمالية والأخلاقية بشكل شاعري مفعم بالارتقاء الروحي في المجتمع وتحريضه لتجاوز أزماته ومشاكله دون أن يقف وقفة الواعظ.
إن هذه المفاهيم والقيم تضمحل في المجتمع الغربي الرأسمالي، حيث إن إنجازات الديمقراطية الغربية التي خدعت الإنسان ليشعر بنفسه حراً، انتزعت منه في واقع الأمر الإيمان بأن يأتي إنسان آخر ليحل له مشاكله «ما عدا نفسه»..
وهذا يدل على ثقافة أنانية بنيت عليها الثقافة الغربية الرأسمالية، وأغلب الأعمال الفنية المصنوعة في الغرب بدءاً من عصر النهضة كانت بمثابة عويل دائم للروح الإنسانية تعبر عن آلاف النزعات.. انظروا كيف أنا سعيد، انظروا كيف أنا معذب، كيف أحب، كيف انتصر.. كيف أموت.. أنا.. أنا.. أنا!!
ماذا نعني بكلمة «الروحية» في الفن؟ إنها اهتمام الإنسان بمعنى وجوهر الحياة.. لماذا نعيش؟ إلى أين نمضي؟ ما معنى وجودنا على الأرض طول سنوات حياتنا؟.. والفنان الذي يطرح على نفسه هذه الأسئلة يمتلك مستوى راقياً ورفيعاً من الروحانيات، ولا يمكن أن ينحدر دون المستوى الذي وصل إليه، لأنه سوف يتطور ويمضي قدماً، مدركاً مهمته الفنية تجاه نفسه والمجتمع ويعيش بهاجس، وهو: كيف لي أن أسخّر موهبتي لخدمة الإنسانية؟ وهكذا يولد الفن الحقيقي.

أغلب الأعمال الفنية المصنوعة في الغرب بدءاً من عصر النهضة كانت بمثابة عويل دائم للروح الإنسانية

لا ننكر وجود فنانين في الغرب الرأسمالي شذّوا عن الفكر الذي فرضته عليهم أنظمة تلك الدول، مثل: باخ على سبيل المثال، لكونه منقطعاً عن التقاليد الغربية بالمعنى الروحي، لقد نسي ذاته في إبداعاته، وقدم نفسه ضحية لفنه المفعم روحياً، هنا يكمن المحرض الحقيقي للفنان.
عندما نذكر أعمال ليوناردو دافينتشي، أو بييرو ديلا فرانشيسكا وأندريه روبليف وغيرهم، فإننا نرى عالم الإنسان الداخلي الهائل والقوي في أعمالهم، علماً أن روبليف قد عمل لفترة من الزمن برسم الأيقونات وكان يعمل تحت أشد أطر الشرائع الدينية قسوة، ويرسم مرغماً من الطرف المشار إليه، فقد كان هناك قالب معين لكل أيقونة، ومن المستحيل خرق هذا القالب من الناحية الشكلية والتشكيلية واللونية، والأمر المدهش فعلاً أن روبليف رغم كل هذه الظروف أثبت عبقريته وتميز عن كل من سبقه في هذا المجال، والسبب هو روح الفنان المفعمة التي كانت تظهر بشكل واضح في رسوماته. ولديَّ انطباع أن بيكاسو رغم شهرته وحرفيته لا يمتلك تلك الروح التي يمتلكها أندريه روبليف، لقد وضع بيكاسو أمامه مهام مختلفة وأراد أن يقيم توازناً بين الفنان والزمن المعاصر، لهذا عبّر في أعماله عن الديناميكية العوجاء لتطور الحياة المعاصر، وبحث عن الهارموني ولم يعثر عليها لأن شعاره كان التفتت، لم يكن بيكاسو فناناً روحياً، ولم يغص إلى أعماق الوجود البشري، كان يرسم الموديل نفسه لكن في زوايا وإضاءات مختلفة، واهتم بالتواجد الخارجي للإنسان دون أي عمق.. ريما يمكنني القول عنه: أنه باحث في علم الاجتماع لا غير.
لا أدري ماذا حدث؟ لقد فقد الفنان سره في القرن العشرين، أراد أن يحصل على كل شيء وبسرعة!! فالشاعر يكتب ويريد لأشعاره أن تنشرَ مباشرة. في حين أن كافكا كتب رواياته ومات وترك لصديقه المقرب وصية يطلب فيها إحراق كل كتاباته، ومن حسن الحظ أن الصديق خالف وصيته آنذاك ونشرها علماً أن كافكا قد عاش في القرن العشرين، لكنه لا ينتمي إليه لأن أخلاقياته تنتمي إلى الماضي.
كما أذكر زملائي في الكلية كيف كانوا يتناقشون وبكل صراحة عن طموحهم بإخراج الأعمال التجارية، وكل منهم يؤكد أنه سيكون مخرجاً ولا يهمه أن يكون سينمائياً بكل معنى الكلمة، أي: يعمل ما يريحه لأن السينمائي إنسان يبحث دائماً عن الفكر الذي يتغذى منه ويغذي به فنه.
في الختام: لا يجدر بي إلّا القول: إن الفنان الحقيقي لا يُجرِبّ ولا يبحث فحسب!! بل يجد وإن لم يجد فهو عقيم لا يخدم مجتمعه بأية حال.

عيد الربيع في مدينة حماة

تحتفل العديد من شعوب الشرق بأعياد الربيع الشعبية، وإن كان لكل منطقة طقوسها وتقاليدها الخاصة، لكنها تجتمع في فكرة الاحتفال بأعياد الربيع، والتي تشكل إحدى خصائص شعوب الشرق العظيم.

■ لؤي محمد

عرف سكان مدينة حماة قديماً احتفالات عيد الربيع الخاص بها، والتي كانت تبدأ باستعراضات سباق الخيل كما احتفالات عيد النوروز في قرغيزستان. وكان الخيالة والفرسان يطلقون السباق من مدخل مدينة حماة من المشفى الوطني حتى الصابونية التي كانت خالية من البناء جنوب الملعب البلدي.

أما احتفالات المدينة فكانت تنطلق عند ساحة العاصي أمام فندق أبي الفداء، فيتصدر «ملك عيد الربيع» خيالة عيد الربيع، ويشب حصانه عالياً رافعاً قوائمه الأمامية بينما يلوّح ملك عيد الربيع برمحه وأحياناً يرفع سيفه وسط تصفيق الجماهير، أما فرسه فمغطاة بالكامل بسلاسل فضية مزينة بمئات من الدوائر التي تشبه العملة الفضية.

يرتدي ملك عيد الربيع في الاحتفالات سروالاً- شنتيان- أسود، فوقه صدرية سوداء وبدون أكمام، وتحت الصدرية قميص أبيض بأكمام طويلة. وكان يضع وشاحاً فوق القميص بشكل علم سورية وبدل نجوم العلم السوري كتب «ملك عيد الربيع». ويضيع على رأسه غترة «حطاطة» بيضاء ترد لخلف رأسه وفوقها كان يضع بدلاً من البريم «العقال» معصباً أبيض، بالخيوط الذهبية مثبتاً عليه مصابيح صغيرة، وكذلك مصابيح على العلم المثبت على صدره وتضاء ببطاريات موجودة داخل جيب الصدرية حيث يشغلها ويطفئها بمكبس فصل لهذا الغرض.

انقطعت احتفالات عيد الربيع في الثلاثينات من القرن الماضي، وذلك بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية 1939، والتي تلاها منع المواكب الشعبية. وبعد رحيل الاستعمار حل عيد آخر محل عيد الربيع الحموي، إذ احتفلت مدينة حماة سنوياً بعيد الجلاء عبر مواكب شعبية يشارك فيها ملك عيد الربيع وخيالة عيد الربيع باستعراضات سباق الخيل والملابس الشعبية، إضافة إلى مشاركتهم في بقية الأعياد الوطنية حتى نشوء الوحدة السورية المصرية التي منعت تنظيم الاحتفالات الشعبية عام 1959، وحاولت إحياء عيد الربيع بشكل رسمي مع منع الطابع الشعبي. فشل ذلك واختفت الاحتفالات الشعبية بعيدي الجلاء والربيع في مدينة حماة.

أخبار ثقافية

دراسة توثيقية لخانات بلاد الشام

صدر كتاب «الخانات في بلاد الشام» كدراسة توثيقية عن الخانات وأبنية المسافرين التي كانت موجودة في سورية ولبنان وفلسطين والأردن بأسمائها ووظائفها، وأشكال العمارة فيها ومخططاتها في المدن وطرق السفر، ولا سيما المنسية منها في الطرق الصحراوية والريفية. يشير الكتاب إلى دور الموقع الجغرافي لسورية على طريق الحرير في انتشار الخانات فيها. ويبين الكتاب أن أقدم خان للمسافرين بني في سورية هو قصر الحير الغربي قرب تدمر، ويعود للعصر الأموي. أما أقدم خانات دمشق فبني عام 720 ميلادي تحت اسم دار الضيافة.

ترميمات الأسوار الدفاعية لتدمر

بنى التدمريون أسواراً دفاعية حول مدينتهم بعد مهاجمة الرومان لها سنة 41 ق.م لغناها بالكنوز، نتيجة تجارتها العالمية على طريق الحرير. وامتدت هذه الأسوار من السفح الجنوبي لتلة غرب المدينة الأثرية ملتفة حول معبد بل قبل أن يخرب الرومان أجزاء منها أثناء حربهم على تدمر عامي 272–273 ميلادي. وبقي جزء من السور إلى يومنا هذا على جبل المنطار. تواصل مديرية الآثار والمتاحف أعمال الترميم لأسوار تدمر لكشف جميع واجهاتها وتدعيمها بما يخدم الحفاظ على قلب المدينة الأثرية ويحدد منافذ الدخول والخروج من البوابات الرئيسة التاريخية.

كانوا وكنا

يقول الشاعر الراحل رياض الصالح الحسين: «يا سورية الجميلة السعيدة، كمدفأة في كانون، يا سورية التعيسة، كعظمة بين أسنان كلب، يا سورية القاسية، كمشرط في يد جرّاح، نحن أبناؤك الطيّبون، الذين أكلنا خبزك وزيتونك وسياطك، أبدًا سنقودك إلى الينابيع، أبدًا سنجفّف دمك بأصابعنا الخضراء، ودموعك بشفاهنا اليابسة، أبدًا سنشقّ أمامك الدروب، ولن نتركك تضيعين يا سورية، كأغنية في صحراء». في الصورة مجموعة من الأطفال البويجية «ماسحي الأحذية» مع عدة الشغل، دمشق 1929.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/02/17» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الذكاء الاصطناعي ما بين: التناقض وحدود الفكر السائد

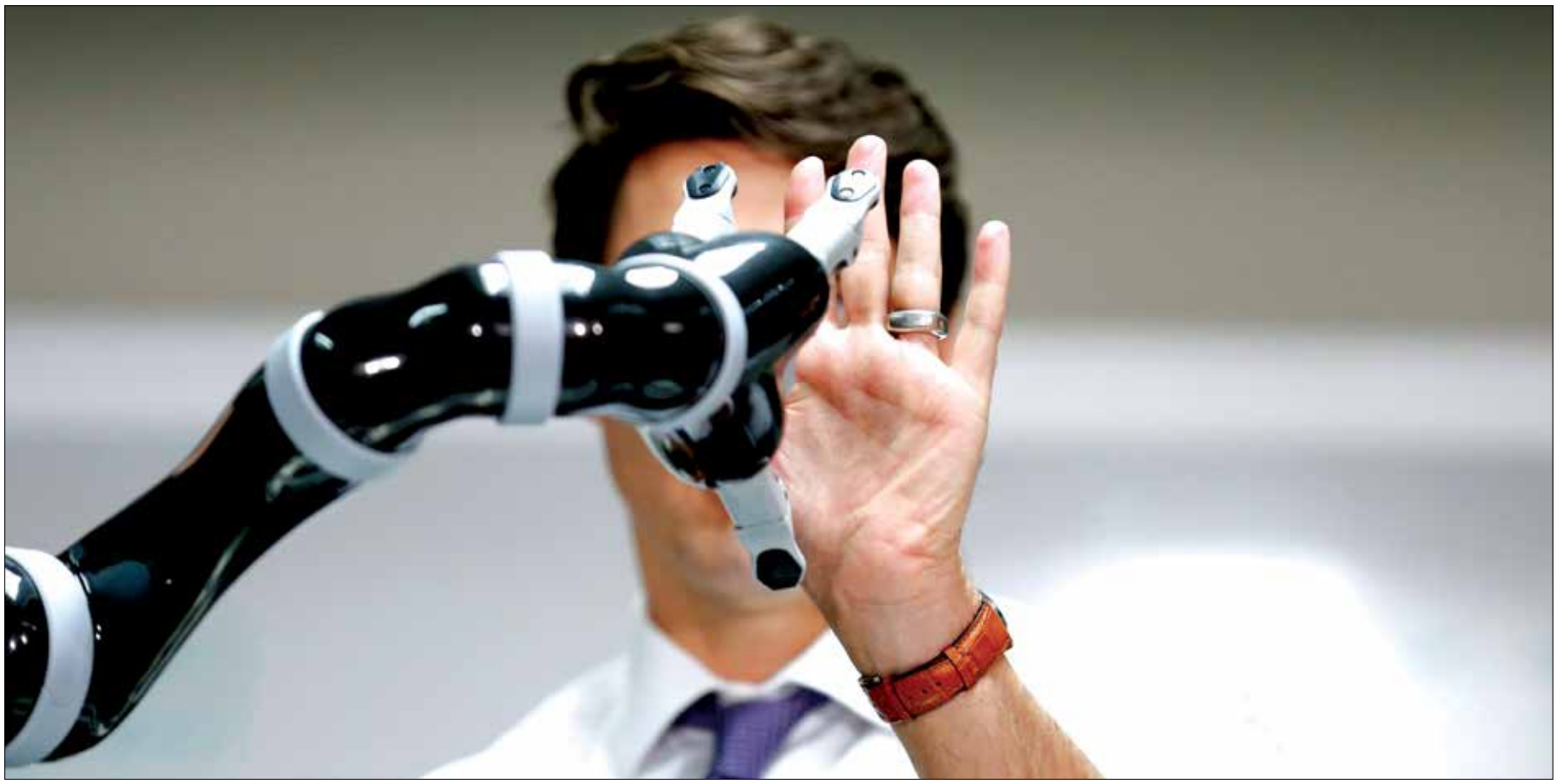

إن الطبيعة المتداخلة لبعض الميادين البحثية العلمية، حيث تتلاقى عدة علوم بشكل ملموس، تجعل من تطور هذه الميادين مرتبطة بطبيعة هذه العلوم التي تشكل هي نقطة التقائها. فمثلاً: إن الذكاء الاصطناعي هو ميدان تتلاقى فيه الهندسة الكهروميكانيكية، وهندسة الحواسيب، وعلم النفس، والطاقة وغيرها.

■ محمد المعوش

ولكون الذكاء الاصطناعي، وما يشمله من فروع كالأنظمة المعقدة والتحكم الآلي والروبوتات وغيرها، يحاول أن يعكس في الآلة ملامح وقدرات عقلية مستوحاه من الإنسان والحيوان كذلك، فإنه منهجياً وبشكل أساس يستند إلى علم النفس وفلسفة نظرية المعرفة بشكل عام. ولهذا إن اختلاف المدارس في علم النفس باختلاف الخلفيات الفكرية والفلسفية يجعل من ميدان الذكاء الاصطناعي ميداناً ملموساً للصراع الفكري والفلسفي، حيث تخضع النظريات النفسية لمَحك التجربة المباشرة. لهذا فإن الصراع ما بين تيارات علم النفس تاريخياً شهد تكراراً له في ميدان الذكاء الاصطناعي، ولكن بشكل سريع نسبياً. فخلال عقود تسارع نمو الذكاء الاصطناعي، وتبارت النظريات النفسية السائدة كالمعرفية والسلوكية الإشراطية والبنائية لتطوير الذكاء الاصطناعي.

الحدود الكمية للنظريات السائدة

كان التسارع والانتقال من نظرية إلى أخرى مبنياً على حدود النظريات المعتمدة، فالنظرية المعرفية أثبتت جموداً كونها تعتبر البنى العقلية عبارة عن شبكات معرفية خالصة دون البحث في أصلها الاجتماعي التطوري، مما كبح قدرة الأنظمة الذكية المستندة إليها وضيق تطبيقاتها. فحصل انتقال منهجي نحو النظريات التي تعتمد النمو في دراستها على تطور وظهور القدرات العقلية، فكان هنا انتعاشاً للنظرية التشريطية السلوكية في ميدان الذكاء الاصطناعي، المعتمدة على فكرة ترابط المثير–الاستجابة، ويمكن القول أنها حتى اليوم لا تزال المسيطرة على الفكر المنهجي في ميدان الذكاء الاصطناعي. وإلى جانب التشريط حصل استناد إلى نظرية نمائية أخرى هي: البنائية، والتي تقول بمبدأ التعديل– التطبيق الذي يطال المخططات العقلية، وهي لم تتخطَّ عند تطبيقها فكرة المثير– الاستجابة، ولكنها وسعتها لكي تنتج سلاسل من المثيرات والاستجابات لتشكل بذلك أنساقاً يجري تعديلها.

ولا تنحصر المنهجيات المعتمدة على النظريات الثلاثة أعلاه، ولكنها الأساس، حيث يجري في كثير من الأحيان دمجها. والحدود المنهجية لجميع هذه النظريات تكمن في كونها عند تطبيقها في ميدان الذكاء الاصطناعي تعتمد النظرة الكمية إلى النمو العقلي. نتيجة هذه النظرة نتجت العديد من المشاكل والصعوبات، وخصوصاً في مجال الروبوتات التي تُعنى بمهام ديناميكية معقدة ومتغيرة مع المحيط. في أساس المشاكل، هي: صعوبة المنطق الكمي على تطوير قدرات التجريد والتعميم، والتي هي أساس لمشاكل أخرى، كعدم قدرة نقل ما يتم تعلمه من خبرات في بيئة محددة إلى بيئة أخرى، إضافة إلى اكتساب اللغة وقدرات التواصل لدى الروبوتات التي يحصل بينها وبين الإنسان، أو بين روبوتات أخرى، نوع من التعاون أثناء تأدية المهام. إضافة إلى ذلك هناك مشكلة الحاجة إلى زمن تدريب كبير جداً، تحتاجه هذه الأنظمة بسبب عدم قدرتها على التجريد أو التعميم. هناك أيضاً مشكلة توليف المدخلات الحسية مع القدرات الحركية للروبوتات.

لا تنحصر الصعوبات بهذه المشاكل، ولكنها تُظهر حجم الحدود المنهجية لهذا المنطق الكمي في النظر إلى قضية التعلم والنمو العقلي.

إن اختلاف المدارس في علم النفس باختلاف الخلفيات الفكرية والفلسفية يجعل من ميدان الذكاء الاصطناعي ميداناً ملموساً للصراع الفكري والفلسفي

الماركسية، والنمو كانتقال نوعي

إن النظريات التي ذكرناها أعلاه تنتمي إلى النظريات السائدة والفكر السائد، على حساب تغييب الماركسية في الميدان النفسي ونظرية المعرفة. فالمدرسة النفسية السوفييتية أرست منهجية بحثية على أساس الماركسية، وأنتجت على أساسها نظرية نفسية متكاملة. وفي جوهرها: أن النمو هو عملية نوعية لا يمكن تفسيرها بانتقالات كمية تبسيطية. وفي أساس هذا الانتقال من النوعي إلى الكمي يكمن التناقض كمحرك لأي تقدم. وبالرغم من الإشارة إلى نتاج المدرسة السوفييتية في بعض الأوراق في مجال الذكاء الاصطناعي، إلّا أنها بقيت استعارات غير منهجية، بل تطبيقاً مباشراً لنماذج جاهزة من النظرية دون الالتفات إلى ما تتضمنه من اختلاف في النظر إلى عملية النمو. ومن الدلائل على هذا التجاهل المنهجي، هي: أنّ النظرية النفسية المطورة من قبل السوفييت تحت اسم نظرية النشاط الثقافية التاريخية، والمرتبطة عادة باسم الباحث السوفييتي ليف فيجوتسكي، يجري مثلاً مماثلتها في بعض الأوراق البحثية بنظرية النمو البنائية، وهو ما ينم عن عدم تمييز أساسي لدى هؤلاء الباحثين.

محاولة حديثة في هذا الاتجاه

في بحث يجري مؤخراً ضمن المختبر الوطني للأنظمة المعقدة والذكية التابع لمعهد الأتمتة في الأكاديمية الصينية للعلوم في بكين، هناك محاولة أولية لتطبيق مفاهيم النمو النوعية في مجال الذكاء الاصطناعي استنادا إلى النظرية النفسية السوفييتية. حيث ستنشر ورقة بحثية على أساس هذا البحث في مؤتمر صيني دولي حول التحكم هذا العام. يجعل هذا البحث من مفهوم التناقض حجر الزاوية الذي تم تجاهله طويلا في الميدان. على أساس التناقض تتحق إمكانية التوليف النوعي للتجربة، مما سيشكل قاعدة لتجاوز العديد من الصعوبات التي ذكرناها أعلاه، وفي أساسها إمكانية التجريد والتعميم. يؤسس التناقض لانعكاس المعنى، الذي هو كشف عن العلاقات الوظيفية وجوهر التجربة. للمناسبة، السعي لتمثيل المعنى شكَّل طوال عقود طويلة قضية بحثية لا زالت عصية في ميدان الذكاء الاصطناعي.

تُظهر الماركسية ونتاجها النظري النفسي دفعة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتخطي بعض الصعوبات المنهجية القائمة، فهنا لا توجد مماحكات نظرية مجردة كما في الميدان النفسي سابقاً، بل اختبارٌ على قوة النظرية في الملموس التجريبي، لا مجال لتغييبها.